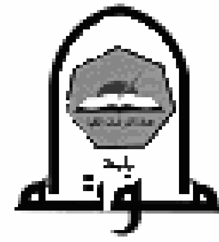


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

موقف المملكة العربية السعودية من الثورة السورية

إعداد الطالب

مشاري عبد السلام المشاري

إشراف

الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

فـــي العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2014م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إهدائي بشكل خاص إلى والدتي العزيزة وأفراد أهلي، وبشكل عام إلى دمـاء الأطفال والنساء والرجال والشيوخ الأبرياء، الذي سال من بدء دراستي إلى مناقشة هذه الرسالة وهو ما زال ينزف بشكل يومي بالمئات، ا يتقبلهم شهداء وينـصرهم ويرحمهم برحمته.

مشاري عبد السلام المشاري

الشكر والتقدير

قال سبحانه وتعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾ صدق ا العظيم.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى عميد الكلية الفاضل ومشرف الرسالة، وإلى جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاجتماعية، وإلى كل من ساعدني في التوصل إلى معلومة، مع خالص التقدير إلى جامعة مؤتة العريقة التي أفخر أني من طلبتها.

مشاري عبد السلام المشاري

فهرس المحتويات

الملخص

موقف المملكة العربية السعودية من الثورة السورية

مشاري عبد السلام المشاري

جامعة مؤتة 4201

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح موقف المملكة العربية السعودية من الثورة السورية بشكل خاص ومن الثورات العربية "الربيع العربي" بشكل عام، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات السعودية السورية وعلى أهم المحددات التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين البلدين ، وتناولت الدراسة أهم المسائل العالقة والقضايا بين البلدين.

وباستخدام المنهجين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة ما يلي:

أولا: أهمية كل من السعودية وسوريا على المستوى الإقليمي والمستوى العربي، وارتباطهم بعلاقات تاريخية.

ثانيا: السمة البارزة في العلاقات بين البلدين هي نقاط الخلاف والتوتر حول الكثير من القضايا منها دعم سوريا لحزب ا اللبناني، عملية السلام مع إسرائيل، والعلاقات السورية الإيرانية.

ثالثاً: الثورة السورية وما آلت إليه من تدهور في العلاقة مع السعودية نتيجة رفض السعودية لما يجرى من أعمال العنف ضد الشعب السوري فموقف المملكة العربية السعودية تجاه الثورات العربية وخاصة الثورة السورية أساسه إنساني وأخلاقي وديني.

Abstract

Saudi Arabia's position of Syrian Revolution

Mashari Abdul Salam Al-Mashari

Mu'tah University ,2014

This study aimed to clarify the position of Saudi Arabia of the Syrian revolution in particular and the Arab revolutions " Arab Spring " in general , the study aimed to identify the nature of the Saudi-Syrian relations and the most important determinants that affect the nature of the relationship between the two countries , the study addressed the most important outstanding issues The issues between the two countries.

Using approaches the historical method and descriptive analytical approach , the study of the following:

First, the importance of both Saudi Arabia and Syria at the regional level and at the Arab level , and their association with historic ties.

Secondly, the salient feature of the relations between the two countries are the points of contention and tension around a lot of issues, including Syria's support for Hezbollah , the peace process with Israel , and the Syrian-Iranian relations.

Thirdly , the Syrian revolution and the results of the deterioration in the relationship with Saudi Arabia as a result of rejection of what is happening from acts of violence against the Syrian people, Saudi Arabia 's position toward the Arab revolutions , especially the Syrian revolution Kan humane and moral and religious

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

تميزت العلاقات السعودية- السورية بعد وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى السلطة بطابع متوازن رغم انضمام كل طرف إلى معسكر إبان الحرب الباردة. فالتفاوت الإيديولوجي بين الدولتين وتناقُض بعض المصالح لم يؤديا إلى قطع التحالف وإن كان ظاهرياً. وتحت عناوين التضامن العربي والبعد القومي، حاولت الدولتان نسج المصالح المشتركة بحدها الأدنى في ظروف حتّمت التمايز العلني أحياناً.

ثم تراجعت العلاقات السورية السعودية في عهد الرئيس بشار الأسد؛ وذلك بسبب التوجه السوري ودعم سوريا لجماعات في لبنان، وانتقاد السعودية لسياسة سوريا التي ساعدت على تفاقم الوضع في لبنان والاتجاه السعودي المغاير والبعيد عن المنطق تجاه بعض القضايا العربية الهامة، وكذلك من جهة انتقاد السعودية لسورية بسبب دعم (حزب ا) والتحالف السوري الإيراني، حيث قامت المملكة السعودية بدور لم ترضاه دمشق وتفاقمت الأزمة بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وبسبب تشابك وتقاطع أوراق لمصالح خارجية وعدم الفهم والتحليل الصحيح للأوضاع الدولية والعربية من قبل السعودية والضغط الخارجي على السعودية من قبل الكونغرس ومؤسسات وهيئات مختلفة لجعل السعودية وإجبارها للوقوف ضد سورية وهذا ما حصل وهنا كان الخطأ ولعبت المصالح دورها في ذلك بعيدا عن المنطق (الجسر، 2009).

مرت العلاقة بين الدولتين باختبارات كبيرة: زيارة السادات للقدس، واتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، والحرب العراقية الإيرانية. في هذه الحرب الأخيرة، كانت السعودية في جانب العراق وكانت سورية في جانب إيران. ثم كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف 1982م، فحرب الناقلات في الخليج العربي، أضف إلى ذلك الاجتياح العراقي للكويت، وحرب عاصفة الصحراء، ثم انطلاق ما

عرف حينها بعملية السلام في مدريد في 1991م، بكل مطباتها ومتعرجاتها، ومع كل تلك الأحداث الجسام صمدت العلاقات السعودية السورية، بل وترسخ التنسيق السعودي السوري في لبنان (الدخيل، 2012).

كان لاندلاع الثورة السورية في الثامن عشر من آذار 2011م- حيث انطلقت شرارة الغضب الشعبي من مدينة درعا جنوبي البلاد، حيث خرجت مظاهرات تندد بالفساد وبنظام بشار الأسد، وواجهتها قوات الأمن السورية بعنف مفرط ، وما ترتب عليها من تصاعد عمليات العنف والاقتتال بين النظام السوري ومسلحي المعارضة- تداعيات عدة، ليس على الداخل السوري فحسب، بل على مجمل الأوضاع بدول الجوار الإقليمي، لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والأمني، خاصة بعد تردي الوضع الإنساني، وتدفق مئات الألوف من اللاجئين السوريين على حدود تلك الدول، ومنها تركيا، والتي لم تقتصر انعكاسات الأزمة عليها على هذين الصعيدين فحسب؛ بل تختطهما لتلقي بظلالها على الصعيد السياسي أيضاً، وهو ما بات واضحاً في تحول دفة العلاقات بين أنقرة ودمشق من سياسة الوفاق إلى مرحلة الشقاق والتأزم (رأفة، 2013).

توصف السياسة الخارجية السعودية تقليدياً بأنها تنتهج الدبلوماسية الهادئة ، وأنها تحاول من خلال استخدام ثقلها الروحي وموقعها الاستراتيجي وفوائضها المالية، تحقيق أهداف سياستها الخارجية في نطاقاتها المعروفة كافة، سواء في الدائرة العربية أو الإسلامية إن لم يكن الدولية أيضاً، من دون محاولة الدخول في مستنقعات النزاعات الإقليمية. وكان الحفاظ على الوضع الراهن ثم تطويره والبعد عن التصعيد في القضايا كافة أمراً معروفاً عنها (الهباس،2012).

من هنا تأتي هذه الدارسة للتعرف على موقف المملكة العربية السعودية من الثورة السورية وأبعاده السياسية.

2.1 مشكلة الدراسة:

جاءت مفاجأة الثورات العربية وما أحدثت من بلبلة تجاوزت الحدود القطرية، وبدأ التنظير لكيفية التعامل مع ذلك على مستويين: أولاً، ما يتعلق بمدى اكتمال

ونضج هذه الثورات، وما إذا كانت قادرة على خلق نظم سياسية وحكومات مغايرة لما كان موجودا سابقاً. ثانياً، محاولة قراءة الأثر الذي ستتركه في السياسة الإقليمية، سواء ما يتعلق بأولويات السياسة الخارجية للحكومات الجديدة، أو مصير نظام الأحلاف والتفاهمات التي كانت سائدة قبيل الثورات.

استقبلت المملكة العربية السعودية الثورات العربية بحذر؛ لأنها أسقطت أنظمة حليفة، كما في مصر، أو لأنها غير مضمونة العواقب في ما يتعلق بقدرتها على خلق أنظمة سياسية مستقرة، كما في تونس وليبيا واليمن. حتى في سورية، حيث صمتت الدول العربية كثيراً على قمع دمشق المتظاهرين من دون إجراء إصلاحات فعلية، فقد بدأت المملكة العربية السعودية أخيراً في التحرك وتحذير دمشق من مغبة عدم تعاملها بعقلانية مع الأزمة السياسية القائمة.

وبالتالي، فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على موقف المملكة العربية السعودية من الثورة السورية.

3.1 أسئلة الدراسة:

إن مشكلة الدراسة تدفع إلى طرح جملة من التساؤلات تسعى الدراسة إلى إيجاد حلول لها، حيث ستتطرق الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما أهمية موقف ودور المملكة العربية السعودية من الثورة السورية على المستوى الإقليمي والدولي؟.

ويتفرع من السؤال الرئيس، التساؤلات الفرعية الآتية:

أولاً: ما أهم مراحل التطور التاريخي للعلاقات السعودية السورية ؟.

ثانياً: ما أهم العوامل التي أثرت على تطور العلاقات السعودية السورية وخاصة بعد اندلاع الثورة السورية ؟.

ثالثاً: ما أهم القضايا العالقة بين المملكة العربية السعودية وسوريا ؟.

رابعاً: ما الموقف السعودي من الثورات العربية الحالية بشكل عام والثورة السورية بشكل خاص؟.

4.1 أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة المكانة التي تحتلها المملكة العربية السعودية في النظام الدولي ومدى أهمية الموقف السعودي وتأثيره على المنظمات الدولية الإقليمية والمجتمع الدولي في الثورة السورية التي بدأت بمطالب عادية بشيء من الحرية والكرامة حتى تحولت تداعياتها إلى صراع تقاسم نفوذ بين الدول الكبرى.

من هنا تتضح مدى أهمية الموقع الاستراتيجي لدولة سوريا في الإقليم العربي. كما تعد هذه الدراسة محاولة علمية وأكاديمية، لرصد وتتبع وتحليل العلاقات السعودية السورية وخاصة بعد اندلاع الثورة في سوريا.

كما تكمن أهمية الدراسة من ناحيتين كما يلي:

من الناحية الأولى فتكمن بالناحية العلمية: حيث يتطلب الموقف السعودي من الثورة السورية البحث في تطوير العلاقة السعودية السورية ودراسة أهم القضايا العالقة بين الدولتين ومن حيث أن الأزمة السورية منذ ثلاثين شهر لا تزال قائمة أو لم تحسم. وتساعد هذه الدراسة من إثراء موضوع الدراسة وفتح المجال أمام الدراسات الأخرى.

أما الناحية الثانية فتكمن **بالناحية العملية**: حيث تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من محاولتها تقديم تصور العلمي يساعد على إدراك وفهم تطور العلاقات بين السعودية وسوريا وخاصة بعد اندلاع الثورة السورية، وعليه ستكون هذه الدراسة مساهمة جديدة في إثراء المكتبة العربية حول موضوع الدراسة.

5.1 أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدارسة على النحو التالي:

1- تتبع مراحل التطور التاريخي للعلاقات السعودية السورية.
2- التعرف على أهم العوامل التي أثرت على طبيعة العلاقة بين السعودية وسوريا.
3- استعراض أهم القضايا العالقة بين السعودية وسوريا.

4- التعرف على موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربيـة الحاليـة بشكل عام وموقفها من الثورة السورية بشكل خاص.

6.1 منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تفيد بالإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقة التي تحكم الدول فيما بينها، وتحدد توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول، والآثار المترتبة على هذه السياسات لهذه الدول، وستستند هذه الدارسة على المناهج البحثية التالية:

المنهج التاريخي: سيتم الاستفادة منه وذلك لوصف وعرض المراحل التي مرت بها العلاقات السعودية السورية وبيان أهم المتغيرات المؤثرة على العلاقات السعودية السورية.

المنهج الوصفي التحليلي: كونه يتضمن دراسة ودوافع وأهداف وأدوات الدول في ممارسة سلوكها الخارجي، وعلاقاتها الدولية المتبادلة مع الأطراف الأخرى، كما يساهم هذا المنهج في التنبؤ بمستقبل السلوك الخارجي للدول.

سيتم الاستفادة من المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتحديـد طبيعـة العلاقات السعودية السورية والمتغيرات المتأثرة على المستوى الإقليمـي والـدولي وأهم المتغيرات الإستراتيجية التي حددت موقف السعودية مـن الثـورة الـسورية، واستعراضها بشكل واضح وملموس، ثم عرض خصائصها وأبعادهـا مـن خـلال تحليل البيانات للوصول إلى العوامل التي تتحكم فيها ثـم سـاهمت فـي تـشكيلها، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن أن تساعد في تحديد موقف المملكة العربية السعودية من الثورة السورية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

يعد مجال العلاقات الدولية مجالا ضخما ومعقدا من جهة، وميدان معرفي واسع واضح وصعب الفهم من جهة أخرى، أصبح من الضروري فهم مختلف الاتجاهات النظرية وتحليلاتها لمختلف الظواهر التي تحدث في الساحة الدولية، والتي تتميز بها العلاقات الدولية، خاصة وأن النظام الدولي في فترة ما بعد الحداثة حظي بمزيد من التمحيص كمن قبل دارسي العلاقات الدولية، وذلك نتيجة للتغييرات التي ميزت واقع العلاقات الدولية اليوم مع تراجع دور الدولة وظهور أطراف أخرى من غير الدول التي تنشط بصورة غير رسمية ضمن إطار النظام الدولي والسياسة الدولية، الأمر الذي أثمر عليه ظهور مداخل ومقاربات نظرية جديدة تفسر طبيعة هذه الأنشطة التي تقوم بها هذه الفواعل لاسيما في مجال السياسة والعلاقات الدولية؛ ذلك أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي التي تحدد مدى تحقيق أهداف وأولويات علاقات الدول تجاه دول أخرى (منيرة، 2008: 19).

يعرف هولستي العلاقات الدولية بأنها: تنشا داخل كل مجموعة من كيانات سياسية، قبائل، دول، مدن، أمم، إمبراطوريات، ترتبط بينها تفاعلات تتميز بقدر كبير من التواتر ووفق الانتظام. في حين يرى مارتن بان العلاقات الدولية: مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو تحاول عبورها (العقابي، 1999).

انطلاقاً من هذه التعريف للعلاقات الدولية التي تؤكد الطبيعة السياسية والحدودية لكل دولة يمكننا أن نعرف العلاقات الدولية بأنها: كل علاقة ذات طبيعة سياسة أو من شانها إحداث انعكاسات وآثار سياسة تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة.

يظهر لنا أن العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية فإنها لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات

والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والسياحة مما أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، وساعد ذلك على ظهور مصطلح الدولية لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول. كما وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق إجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمة واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة (حداد، 2000: 192).

وقد شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، وبذلك ساعدت خبرة الماضي وتجربة الواقع الحاضر على أن تبلغ دراسة العلاقات الدولية درجة من التعقيد والتشابك بحيث يمكن أن تتعد وتتباين مناهج واتجاهات وطرائق دراستها وفهمها، وقد دخلت النظريات التي كانت سائدة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى متمثلة في نظريتي الواقعية والمثالية، في حوار وجدال حول أفضليتها في فهم وتفسير الواقع الدولي الجديد المتوالد من نتائج الحرب من جهة ، ومناقشة موضوع الحرب واحتمالات تكرارها والسبل الكفيلة بعدم حدوثها مرة أخرى من جهة أخرى وسميت تلك الحوارات ب (الحوار الأول) في مجال نظريات العلاقات (فرح، 2007: 6).

وعند تحليل طبيعة وتأثير العلاقات التي أحدثها النظام الدولي الجديد على طبيعة النظام السياسي والأمني، من خلال تأثيرات هذه العلاقات المتبادلة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي عامة، والنظام الإقليمي الفرعي في الخليج العربي على الأبنية السياسية والعسكرية في وحدات هذه النظم الدولية الفرعية (الرفوع وفهمي، 2009: 50).

ستعتمد هذه الدراسة على عدة أطر ونظريات تتماشي مع منطلقاتها وأهدافها لتشكل مدخلا لفهم وتحليل جوانبها المختلفة وأهمها: نظرية النظم، ونظرية اتخاذ القرارات، كما يلي:

1.1.2 نظرية النظام

سيتم الأخذ بهذا المدخل الذي يدور في مركزيته حول اعتبار النظام السياسي هو وحدة التحليل الرئيسة في دراسة الظواهر السياسة والاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية والعسكرية، وهذا يعني دراسة النظام السياسي لكلا الدولتين وأهميته وفاعليته وتأثيره في المجتمع الدولي.

وقد اهتم في تطوير نظرية النظم عدد من العلماء من أبرزهم تالكوت باريسونز فقد طور علم الاجتماع العام كعلم مرجعي لإعداد نظريات النظم في العلوم السياسية، حيث يعتبر أن المهام الأساسية لأي نظام يرغب بالبقاء والحفاظ على الاستقرار يتضمن (حداد،2000: 190):

1- حفظ السمات الأساسية للنظام .
2- التأقلم في المحيط الذي يعيش فيه .
3- تحقيق أهدافه وغاياته.
4- الاندماج، ويعني تحرك جميع أقسام النظام ووظائفه بشكل متناسق وان لا تعارض بعضها بعضاً.

ويرى بارسونز أنه انطلاقا من فهم هذه المهام فهم سلوك النظام ككل أو النظام الفرعي المتواجد داخل النظام نفسه، وبالتالي إمكانية التوصل إلى وضع مقارنه بين هذه الأنظمة (حداد، 2000: 198).

والنظام وفقا لنظرية النظم لدى ديفيد ايستون يتكون من ثلاثة عناصر: أولها المدخلات وتكون عادة على شكل مطالب، سواء كان مصدرها من المحيط الذي يدور بالنظام أو من داخل النظام نفسه ، أما العنصر الثاني فهو المخرجات والتي تكون على شكل القرارات وتشريعات تصدر من مؤسسات أو وحدات النظام، لغرض مواجهة تلك المطالب ،والعنصر الثالث يتمثل في التغذية الاسترجاعية، معنى هل القرارات والتشريعات تلك تلبي حاجات ومطالب المحيط والمجتمع المشار إليه في (مقلد، 1982: 107).

ويرى ماكليلاند أن نظرية النظم هي: أداة في التحليل تقوم على محاولة تحديد طبيعة عمليات ونماذج التفاعل الذي يحدث بين النظام الدولي ومكوناته

الفرعية، أما سكوت فانه دافع بحماس عن نظرية النظم، ويرى أنها اقدر مناهج التحليل على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية بكل ما تحتويه عن تفاعلات مستثمرة، وذلك فضلا عن نظرتها الشمولية واتجاهاتها إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها ربطاً منطقياً مستمداً من ظروف الواقع ومبيناً على مشاهداته (مقلد، 1982: 109).

أما نظرية النظام العالمي فإنها تعود في جذورها إلى ايمانويل وولرشتاين الذي يرى أن وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي أو سلوك المجتمعات هي نظام عالمي، وان أي نظام له صفتان تحددانه: أولهما أن العناصر التي هي ضمنها مترابطة كليها وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطه فيما بينها، وإذا كان لأحد أن يفهم إسهامات كل عنصر ووظائفه وسلوكه، فعليه أن يفهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه، وثانيهما: هي أن الحياة داخل نظام ما، ذاتيه الاحتواء تقريبا، وهذه يعني أن عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فان نتائج التفاعلات.

2.1.2 نظرية اتخاذ القرارات:

تعالج هذه النظرية التفاعلات التي تقوم بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتؤثر عليها من النظام الدولي التي تعمل في إطاره. ولقيت هذه النظرية قبولا كبيرا على أساس أنها قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية، وذلك لأنها تشمل على جميع العناصر والمتغيرات الأساسية التي تحدد حركة الدول، وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه كل دولة لنفسها وتبني عليه تصرفاته الدولية.

فمفهوم اتخاذ القرار: هي الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ولكن لا يجب أن يعني ذلك أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من البدائل إذ أنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدوداً. وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو "الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة"**(مقلد،1982: 142).**

وتعتبر نظرية اتخاذ القرارات من النظريات الرئيسية التي تحظى باهتمام المحللين لحقائق السياسة الدولية، حيث ترتكز على البحث في كيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي يعمل في إطاره وكذلك البحث في الكيفية التي تعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي ومن خلال اتخاذ القرارات الخارجية المحددة التي تبرزها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الإطراف الدولية التي تتعامل معها (حقي، 2004: 117).

وتعرف نظرية اتخاذ القرارات بأنها: "الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل بين هذه المتغيرات، ولكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساساها، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار (البدراوي، 2007).

ويرى ريتشارد سنادير على أن هدف تحليل الذي أتت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه صناع القرار في الواقع من أجل تفسير السلوك. ويشير ريتشارد إلى أن تصرفات الدولة وسياستها الخارجية يكونان نابعين من وجهة نظر رؤية واضعي القرارات الخارجية، وحسب فهمهم للقضايا الخارجية والمصلحة القومية لدولهم، ولهذا حسب ما يرى سنايدر فان نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تختلف عن غيرها من نظريات العلاقات الدولية؛ لان النظريات الأخرى تركز على تفسير السلوك الدولي ليس في أبعاده الواقعية ولكن في إطار ما يجب أن يكون (أبو عامر، 2004).

ونظرية اتخاذ القرارات تتناول ظوهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على

أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزن أطرها التقليدية (مقلد، 1982: 144).

وفي هذا الإطار يرى ريتشارد سنايدر بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول القومية، كما ساهم سنايدر في وضع إطار نظري دقيق لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وركز في تحليله على تشخيص الدولة، بمعنى دراستها من خلال أشخاص معينين واعتبارهم أحد أطراف النظام الدولي، وقد أكد في إطاره النظري على أن السلوك الخارجي في النهاية هو محصلة العملية التفاعلية بين مجموعة من المتغيرات المتمثلة في (حتى، 1985: 178):

البيئة الداخلية، والتي تشمل بدورها: الموقع الجغرافي، ثقافة المجتمع، الرأي العام، طبيعة النظام السياسي، درجة التنمية الاقتصادية.

والبيئة الخارجية، والتي تحوي كل العوامل المرتبطة بسلوكيات الوحدات الدولية، المحيط الجغرافي، الأخلاقيات الدولية، الوضع الدولي.

وتساعد نظرية اتخاذ القرارات في تفسير السياسة الخارجية، فهي تساعد على تحديد كيفية عمل الدولة (أو صناع القرار) ولماذا تعمل، كما هو الحال في موقف دولي معين، وهذا يساعد على تحليل الموقف السعودية تجاه الثورات العربية بشكل عام والثورة السورية بشكل خاص.

تركز هذه النظرية على البحث في كيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره كما تحاول التعرف إلى الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال اتخاذ القرارات الخارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع عن مصالحها إزاء الإطراف الخارجية التي تتفاعل معها، وأهمية هذه النظرية تكمن

أيضا في كيفية تغيير الأهداف بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من اجل أن يكون النظام مهيئا في بيئة متغيرة (حسين، 2003: 122).

2.2 صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية والسياسة الخارجية السورية:

1.2.2 صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية:

تستند السياسة الخارجية السعودية في تفاعلها الدولي (الإقليمي والعالمي) إلى معطيات شكلت في مجملها المصادر الداخلية للسياسة الخارجية السعودية، وعززت هذه المعطيات من فاعلية الدبلوماسية السعودية وزادت من تأثيرها الإقليمي والدولي، على الرغم من التحديات التي تواجهها.

1- طبيعة نظام الحكم:

يوجد في العالم نوعين من أنظمة الحكـم الملكية؛ الملكيـة المقيـدة والملكية المطلقة، ومن الجدير بالذكر أن الأنظمه الملكية بدأت تتقلص في العالم، على اعتبار أن إدارة الدول بهذه الطريقة من أقدم أنظمة الحكم

يصنف نظام الحكم السعودي ضمن الأنظمه الملكية المطلقة، بـالرغم من وجود دستور، كما انه ينفرد باعتماده على جزء كبير مـن الشـريعة الإسلامية، يدير الحكم فيه أل سعود منذ التحالف بين محمد بـن سـعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب عام (1744)، ومنذ ذلك الحين استمد نظـام الحكم شرعيته من التحالف مع العلماء يسانده كبار شيوخ القبائل.

يتصف نظام الحكم في المملكة العربية السعودية بعدة سمات (سلامة، 43:1980):

1. فردية اتخاذ القرار، بحيث تتركز جميع السلطات بيد الملك، تشاركه بعض العناصر المؤثرة من العائلة المالكة.
2. دور النخب السعودية محدود على الرغم من تنامي أعدادها.
3. ليس لنظام الحكم السعودي عقد استعمارية، كون المملكة لم تستعمر من قبل القوى الخارجية ممـا انعكـس علـى اتخـاذ القـرار السياسـي الخارجي

2- العامل الديني:

يعد هذا العامل ذو أهمية كبيره ولو تتبعنا اثر الدين في عملية صناعة القرار السياسي في المملكة فكان منذ بداية نشأة الدولة السعودية الأولى، عندما تبنى الأمير محمد بن سعود دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب والتي عرفت باسم (الحركة الإصلاحية السلفية)، والتي كانت تمثل تعبيراً دينياً لرفض الواقع السائد، والسعي لتعديله، وفي الوقت نفسه فان نجاح الدولة السعودية ذاته ارتبط باعتمادها على الدعوة الإصلاحية، لأنها العصبة الرئيسة التي تجمع كلمة عرب الجزيرة.

أما المبدأ الذي تأثرت به الدولة السعودية فهو مبدأ الإمامة، حيث أكد الشيخ محمد بن عبدالوهاب على ضرورة وجود إمام ينفذ أحكام الشريعة ويوحد المسلمين، وأكد الشيخ أيضا على واجب إطاعة الحاكم والإمام حتى لو كان جائراً ما لم يأمر بمعصية، وعلى أساس هذا استند الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1916-1953) في تأسيس الدولة السعودية الحديثة في الربع الثاني من القرن العشرين، فنجح في إنشاء إطار سياسي يقوم على أساس إضفاء أسس الشريعة الإسلامية على حكم الدولة السعودية وتعزيز مكانتها السياسية (شاهين، 1993: 35).

القبائل والنخب السعودية:

لطالما مثل زعماء القبائل، عامل ضغط على صانع القرار السعودي، فنجد أمراء العائلة المالكة صاهروا بعضا منهم؛ السديريين وشمر والثنيان، ونجد الملك يراعي زعماء القبائل عند تعيين أعضاء مجلس الشورى والمجالس البلدية. ومن أهم القبائل السعودية آل السديري، وهي فخذ من قبيلة (البدارين)، سكنت وادي الدواسر منذ أمد بعيد، وكانت بعد قيام الدولة السعودية الأولى عام (1744) من أشد أنصارها، وتولى رجالاتها بعض المناصب (شاكر، 1986: 124).

العامل الاقتصادي:

تعد المملكة من اكبر الدول في المنطقة مساحة، وهي تمتلك ربع احتياط العالم من النفط، وربما أكثر الأمر الذي جعل مسألة أمنها واستقرارها لا تعنيها فحسب، وإنما تعني كل دول العالم، وبالذات الدول

الصناعية، انطلاقاً من أن النفط اليوم، وسـيبقى كذلك فـي المسـتقبل، والمملكة تصدر أكثـر من ملايين برميل يوميا، لذا فعوائدها المالية كبيـرة جدا، وبذلك توفر لصـانع القرار السعودي مرونة في اتخاذ القرار.

3- العامل الدولي:

يضع صانع القرار السياسي السعودي في حساباته دوائر تحرك، ترسم معالم السياسة الخارجية، يأتي في مقدمتها الدائرة الخليجية فالمملكة تحاول التنسيق مع دول مجلس التعاون، لرسم سياسات تتناسـب مـع مصـالح المملكة، ثم الدائرة العربية والإسلامية، من حيث دعـم مكانـة المملكـة الدينية والسياسية، فضلا عن دائرة العلاقة مع دول العالم ولاسيما الكبرى، والتي يأتي في مقدمتها العلاقة الإستراتيجية مع الولايـات المتحـدة فالمملكة تستثمر ما يقارب (80%) من عائداتها النفطيـة فـي الولايـات المتحدة كما أن اغلب استيراداتها وخاصة من الأسـلحة مـن الولايـات المتحدة، فضلاً عن التواجـد العسـكري الأمريكـي علـى الأراضـي، لذا فان صانع القرار السعودي يعلم مـدى المسـاحة التـي يستطيع التحرك خلالها عندما يتعلق الأمر بالمصالح الأمريكيـة. وبعـد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر (2001) وما انطوت عليـة مـن مزاعم أمريكية بان منفذيها اغلبهم من السعودية (الفالح، 29:2004).

2.2.2 محددات صنع القرار الخارجي السوري:

إن معرفة عملية صنع القرار في سوريا هي من الجوانب المعقدة بسبب سِريتها من جهة وعدم استقرارها على أُسس وصيغ قانونية من جهة أخرى تجعل من الصعب فهم توجهاتها الخارجية(عبدالعزيز، 2008). والمتعمق في تحليل هذه السياسة يجدها تتميز بالطابع القومي العربي، وهذا ما ينطبق مع كل التصريحات التي يطلقها صانع القرار على مستوى علاقاته وتوجهاته نحو محيطه الخارجي، ومع هذا فقد نجد سلوكها يتميز في بعض الأحيان بالمرونة والبراغماتية، هذا ما يؤكد على وجود عوامل كثيرة لها تأثير قوي على الأداء الخارجي السوري.

الهوية والانتماء إلى الأمة العربية:

شكل هذا المتغير واحد من العوامل المحركة للسياسة الخارجية السورية، فالانتماء للأمة العربية وثقافتها ومنظومة القيم التي شكلها الإسلام، باعتبار العروبة جسد والإسلام روح، كلها ساهمت في فهم توجهاته الخارجية(درويش، 2007: 189).

هذا الانتماء ناتج عن اعتزاز سوريا بتاريخها الذي يشهد على أنها كانت عاصمة الخلافة الأموية، وهذا ما يفسر المكانة السورية لدى الدول العربية عموماً والإسلامية خاصة، كما ساهم هذا العامل في فهم توجهاتها إزاء هذه الدول فجمعتها به علاقات تعاونية ودفاعية خاصة فيما يتعلق بالعروبة والإسلام، وانعكس ذلك على المجهودات الجبارة التي قامت بها منذ انطلاق الحرب العربية الإسرائيلية عام 1949م، وما عرفته من علاقات متميزة مع مصر في تلك الفترة إلى درجة إعلان الوحدة بينهما.

وما يؤكد على تأثير البعد العربي في السياسة الخارجية السورية، هو جملة الخطابات الرسمية للقادة السياسيين ولرئيس الدولة في العديد من المناسبات، جاء ذلك صريحاً في الخطاب الذي وجهه بشار الأسد في 24 مارس عام 2006م إلى مؤتمر الأحزاب العربية فقال:"إذا أردنا وضع منهجية للحديث، فسنقول علينا أن نتحدث عن الوضع العربي، ثم ننتقل إلى الوضع العام في سوريا، ومن ثم ننتقل إلى الأمور الأخرى لكن في الحقيقة من الصعب الفصل تماماً بين الوضع في سوريا وأي بلد عربي، فالأمور متطابقة "وهذا ما يوضح المكانة العربية في السياسة السورية.

الهيكل الحكومي:

حسب ما نص عليه دستور 1984م، فقد وضح أن الدولة ذات نظام حكومي جمهوري يتألف من الرئيس وثلاثة نواب يعينون من قبلـه، إضـافة إلـى مجلـس الوزراء والمجلس التشريعي المؤلف من 250 عضو، وتتـداخل أعمـال رؤسـاء الوزراء مع سياسة الإدارة والسياسة الاقتصادية، أما القـضايا الحـساسة كالـدفاع

والشؤون الخارجية فلا تخرج عن إطار الرئيس(Jeremy M,2007,1). نفهم من هذا سيطرة الرئيس على عملية صنع القرار حسب النصوص الدستورية.

فالدستور السوري أعطى صلاحيات واسعة للرئيس، فهو الأمين العام لحزب البعث والذي يمنحه الدستور بدوره في المادة الثامنة حق قيادة الدولة والمجتمع، كما أنه القائد العام للجيش والقوات المسلحة حسب المادة 103 من الدستور، وهو رئيس الجبهة الوطنية التقدمية(Jeremy M,2007,3). وانطلاقا من هذه الصلاحيات التي منحها الدستور يستطيع الرئيس تجاوز الصلاحيات التنفيذية إلى التشريعية، كما أنه قادر على حل البرلمان وفق المادة 107من الدستور، وإعلان الحرب حسب المادة 100 من الدستور، وحالة الطوارئ (المادة 101) (عبدالعزيز، 2008).

ونفهم من جملة الصلاحيات المقدمة للرئيس أنها جعلته المؤثر الرئيسي في عملية صنع القرار الخارجي، وهذا ما يوضح في نفس الوقت دور العوامل القانونية في هذه العملية.

التكوين الاجتماعي:

ومن أهم أشكال التكوين الاجتماعي التي لها علاقة بالسياسة الخارجية هي؛ النخبة السياسة والطبقات الاجتماعية، والجماعات الضاغطة، وسنتناول تأثير كل واحدة منها على السياسة الخارجية السورية عبر النقاط التالية:

1- **حزب البعث السوري:** يعد من أهم مراكز القوة في الدولة، والذي ساهم في تكوين الإيديولوجية العلمانية للنظام، وصل إلى السلطة في سوريا عام 1963م، ويعتبر الشريك الأقدم والأكبر في تحالف متعدد الأحزاب يتمثل في الجبهة التقدمية الوطنية، ويلعب الحزب دوراً كبيراً في دعم الرئيس وتعرف هيئة صنع القرار بالحزب بالقيادة الإقليمية، وتقع على قمة عملية صنع القرار السياسي في سوريا، وفي عام 2000م ساهم الحزب في إعداد بشار لأن ينتخب أميناً عاماً للقيادة الإقليمية ويحل محل والده بحكم تواجدهم الكبير على الساحة السياسية فلهم تأثير قوي في عملية صنع القرار، وذلك من منطلق تأثيرهم الكبير على عملية تعين القيادة القُطرية للحزب.

فقد ساهم التكوين الأيديولوجي للحزب وعلاقاته الممتدة خارج سوريا في التأثير على القرارات الخارجية، فالدعم السوري للبعثيين العراقيين بعد الحرب على العراق عام 2003م، جاء ليؤكدعلى تأثير الحزب في مثل هذه القرارات(Jeremy .M,2007,8)

2- **الطبقة العلوية:** تعد من الطبقات الاجتماعية المهمة في سوريا والتي لها تأثير قوي على القرارات السياسية للدولة، فقد أنشأ حافظ الأسد خلال فترة حكمه نظاما يقوم على هيمنة الطبقة العلوية على أهم المراكز القيادية في الدولة خاصة في الجيش والاستخبارات العسكرية وغيرها من القطاعات، وهذه الهيمنة ناتجة عن إنتسابه العائلي لهذه الطبقة (دانييل ،2005: 12) وبالرغم من أفضلية هذه الطبقة إلا إن الرئيسان حافظ وبشار حاولا فتح المجال لبعض الطبقات والجماعات الأخرى لتولى المناصب الرفيعة خاصة من السنة، ورغم كل هذه التعديلات إلا إن الطبقة العلوية لها كل المقومات الأساسية التي تجعلها تؤثر في القرارات الخارجية للدولة.

3- **الجماعات الضاغطة:** تأثيرها على القرارات السورية الخارجية ليس بالكثير، إلا أن وجود مثل هذه الجماعات سواء داخل أو في الخارج سوف يشكل عائقاً وتحدياً للسياسة الخارجية السورية.

وتعتبر جماعة الأخوان المسلمين من بين أهم الجماعات المعارضة للنظام والتي أدخلت سوريا من عام 1977م إلى 1982م في جو من عدم الاستقرار والعنف، ولهذه الجماعات امتدادات خارجية خاصة في العراق وتشكل تهديداً حقيقاً للنظام، وفيما يخص رؤيتها للتعاملات الخارجية فأنها تنتقد بشدة مفاوضات السلام مع إسرائيل (دانييل ،2005: 13)، وهذا ما يجعل صانع القرار يدرك مدى حساسية قراراته اتجاه عملية التسوية.

4- **الجيش والمؤسسة الأمنية:** فتعتبر هي الأخرى من الدعائم الرئيسية للنظام، وهي من العناصر الأساسية التي لها تأثير على عملية صنع القرار الخارجي، خاصة إذا تعلق الأمر بحماية الأمن الوطني، والتخطيط لإدارة الحروب مع دولة معينة.

وقد كان لهذه المؤسسة دور بارز في سوريا، ألا أنه مع مجئ حافظ الأسد إستطاع أن يقود هذه المؤسسة وعين بعض القادة الممكن الإعتماد عليهم في إبقائه على السلطة، أما بشار الأسد فلم يحظى بنفس العلاقات مع هذا الجهاز كما عرفها والده (Jeremy M,2007:4).

ويمكن أن نفسر هذا الاختلاف بين القيادتين إلى كون أن الرئيس حافظ كان له خبرة كبيرة، حيث إستطاع الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب، أما بشار فتنقصه تلك الخبرة، ومع هذا تبقى للمؤسسة العسكرية دور في تنفيذ السياسات الخارجية لأنها تعتبر مركز القوة التي ترتكز عليه الدولة، وقد كان لها دور كبير على الساحة اللبنانية.

العامل الاقتصادي وحجم الموارد الاقتصادية:

ويقصد بها طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية التي تتوفر لدى الدولة كالبترول والغاز وبعض المعادن، والموارد الغذائية أو الزراعة، وتوافرها على مثل هذه المقومات يمكنها من الانخراط في علاقات خارجية مكثفة (سليم، 1998 :155).

ألا أن سوريا مقوماتها قليلة ومع هذا فإن توفرها على بعض المنتجات الزراعية مكنها للدخول في بعض العلاقات التجارية.

ويشكل الدين الخارجي 21 مليار دولار أي 95% من إجمالي الناتج المحلي السوري، ويخضع الاقتصاد السوري لقيود وسيطرة كبيرة للدولة، حيث يعتمد على العائدات من النفط المحلي المقدر ب 40-50% من ناتجها، مقابل 60-70% من صادراتها، وهذا ما يؤكد على أنها أصغر دولة نفطية عربية، وتشير العديد من التقارير إلى أن الدولة ستستهلك احتياطاتها من النفط والغاز مستقبلاً مما يهدد اقتصادها (Jeremy M,2007:7).

وهذا ما يفسر توجه سوريا في فترة الثمانينات إلى إتباع سياسة انفتاح نحو الدول المجاورة بسبب الضعف الذي يعرفه الاقتصاد السوري، ومحاولات النظام ترشيد وإصلاح هذا القطاع. ونظراً للاختلاف الذي ساد العلاقات العراقية السورية في تلك الفترة (أثناء حكم حافظ الأسد) أتجه صانع القرار نحو الدول الإسلامية المجاورة.

كما دفع المتغير الاقتصادي سوريا إلى توسيع علاقاتها مع الدول الأجنبية، وهذا ما تشهده السياسة الخارجية في عهد بشار الأسد من محاولة لتوسيع العلاقات مع الدول الأوروبية من خلال فتح الباب للشراكات كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية.

3.2 الدراسات السابقة:

دراسة (غزانة، 2005)، آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول التعاون الخليجي.

تناولت الدراسة طبيعة التعاون الاقتصادي والتجاري بين سوريا والسعودية، والاتفاقيات التجارية الموقعة بين الدولتين وخاصة الاتفاق الذي وقع في 3-4-1972م والذي يتضمن السماح لكل من الطرفين بحرية الاستيراد والتصدير، وإعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعة من الرسوم الجمركية، كما تناولت الدراسة المشاريع المشتركة وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين.

دراسة (محي الدين، 2006)، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير.

شملت هذه الدراسة الفترة ما بين عامي 2000م إلى عام 2006م بما فيها من إحداث اعتبارا من تحرير الجنوب اللبناني وتأثيره على العلاقات اللبنانية السورية، مرورا بأحداث 11 أيلول 2001م والتأثير الناتج عنها في المنطقة العربية من ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب، وغزو أفغانستان، ثم احتلال العراق وتداعياته على المنطقة، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري والانسحاب السوري من لبنان، والدور السوري في تصديه للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير وإستراتيجية سوريا في تحرير العراق والجولان والجنوب اللبناني وفلسطين.

دراسة (شحاتيت، 2011)، بعنوان" العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2009م" .

هدفت الدراسة إلى بحث محددات ومتغيرات العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2010م، وكذلك الكثير من القضايا والمسائل والتي مازالت عالقة بين الدولتين.

فقد بينت الدراسة ما يلي:

أولا: ارتباط الدولتين بعلاقات تاريخية واضحة، وذلك لأهمية كليهما استراتيجيا على المستويين العربي والإقليمي.

ثانيا: لقد كان للمتغيرات والمحددات الخارجية الدور الكبير في تحديد العلاقات ما بين الدولتين، وبخاصة المتغيرات الإقليمية والعالمية.

ثالثا: لقد كان الخلاف والتوتر هو السمة البارزة لتلك العلاقات حول الكثير من القضايا في هذه الفترة، والتي ما زالت عالقة مثل قضايا لبنان والتحالف السوري الإيراني، وعملية السلام العربية الإسرائيلية.

رابعا: إن البقاء على هذه الشاكلة من التذبذب والتوتر في العلاقات لا يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وكذلك المصالح الإستراتيجية المشتركة بينهما.

دراسة (حوى، 2012)، بعنوان"الثورة السورية ... حقائق ورؤى"، العلاقات العربية والدولية، الدوحة.

هدفت الدارسة إلى توضيح أولويات وحقائق عن الثورة في سوريا وبيان المواقف الدولية تجاه ما يحصل في سوريا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الثورة في سوريا ثورة سلمية والنظام السوري هو يتحمل مسؤولية جر الأحداث إلى السلاح والعسكر بسبب جرائم القتل التي تحدث، الحرص على مبدأ وطنية الثورة وعدم السماح للتدخل الأجنبي فيه ورفض الحرب الأهلية وعدم وجود أي عمل طائفي من الثوار، وبينت الدراسة أن المجتمع الدولي إعلاميا وسياسيا منقسما، فالمواقف الدولية أخذت طابع الإمهال المتكرر للنظام السوري وإعطائه الفرص لينقض على الشعب وينهي ثورته، ولقد فسر المجتمع الدولي تلك المواقف بأنها مرهونة بالخوف من الحرب الأهلية وتشتيت المعارضة في سوريا والخوف من الإسلاميين.

دراسة (ساتيك ومحمود، 2013) بعنوان" الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة"، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسيات.

هدفت الدراسة إلى بيان المواقف اللبنانية والعراقية والأردنية تجاه الثورة السورية قبل استخدام السلاح الكيماوي وتداعياته. إذ تأثرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سورية، كما أثرت فيها من أجل دفع أنظمتها إلى إتباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الثورة السورية.

دراسة (Colombo: 2012) بعنوان: دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي. مجلة السياسية الخارجية.

هدفت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي واجهت التحديات المتزايدة الناجمة عن الثورات العربية (الربيع العربي)، من الناحية الداخلية كان لديهم مواجهة شعبية عبرت عن الاستياء، مما آثار ردود فعل متباينة أدت إلى الإصلاحات الاقتصادية وكذلك التدخل العسكري واستخدام القمع. أما من الناحية الخارجية فقد تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي بفعالية في دعم الحركات الاحتجاجية في سوريا وليبيا. وعلى الرغم من إدارتها عدم الاستقرار من خلال حشد الأنظمة الصديقة في الداخل و توسيع نفوذ دول مجلس التعاون الخليجي خارج تمثل وجهين لنفس العملة. كما تناولت الدراسة شرح رد فعل دول مجلس التعاون الخليجي وآثارها على مستقبل منطقة الشرق الأوسط.

من خلال استعراض الدراسات السابقة فإنه يتضح ما يلي:

إن الدراسات السابقة تناولت طبيعة العلاقات بين السعودية وسوريا حتى عام 2009 ولم تتناول الدراسات السابقة طبيعة العلاقات بين الدولتين منذ انطلاق الثورة السورية في عام 2011م، كما تناولت الدراسات السابقة تحليل للثورة السورية وذكر المواقف الدولية والعربية تجاه الثورة السورية إلى غير ذلك فإن الدراسات السابقة لم تشر إلى موقف المملكة العربية السعودية من الثورة السورية.

الفصل الثالث

لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات السعودية السورية

وأهم محددات العلاقات بين البلدين

1.3 لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات السعودية السورية

تعتبر العلاقات بين دمشق والحجاز علاقات قديمة جدا، وقد تعمقت العلاقات بينهما في العصر الأموي الترابط قائما بين البلدين، ودائما كانت الوجهة إلى دمشق منذ أن كانت عاصمة للدول الإسلامية وكذلك في كافة العصور السابقة، فمنذ أيام الخليفة عثمان بن عفان وتجارة أبي سفيان مع الرومان في الشام كانت العلاقات قوية وقديمة جدا حيث كان المقصد هو دمشق، بدأت بالتجارة وما زال يغلب عليها الطابع التجاري والاقتصادي.

ولو استعرضنا تاريخ سورية الحديث لوجدنا هذا الترابط فقد كان الأمير فيصل بن الحسين أول ملك نصب في سورية، وقد أتى من الحجاز، وكانت دمشق هي المركز وبمثابة القلب للوطن العربي، وكان تجمع الحجاج الآتيين من أقصى البلاد في دمشق يتجمعون وينطلقون باتجاه مكة .

عندما تمكن الملك عبد العزيز آل سعود من توحيد المملكة العربية السعودية والحصول على اعتراف بريطانيا بالمملكة دولة مستقلة في اتفاقية عام 1927م كانت غالبية الدول العربية لم تزل ترضخ لحكم الاستعمار الأوروبي، وقد استعان الملك عبد العزيز بعائلات سورية لمساعدته في إدارة الحكم، وهناك الكثير من العائلات السورية ورجالها ممن كان لهم الفضل في إرساء قواعد الحكم والسلطة في السعودية، وما زال من بين أبناء هذه العائلات السورية من يشغل مناصب دبلوماسية حساسة في سفارات المملكة العربية السعودية المنتشرة في الخارج وفي دوائر ومراكز هامة في السلطة (العثيمين، 1997: 24).

ولقد حظي الملك في ذلك الوقت باهتمام خاص من مختلف الزعامات الوطنية العربية التي كانت تقاوم الاستعمار في دولها فقد جسد الملك عبد العزيز لهذه القيادات الأمل بإمكانية تحقيق الاستقلال والوحدة العربية، كما كان عبد العزيز

مصدرا رئيسيا لتزويد القيادات العربية بالدعم السياسي والمالي. فقد لجأ آلية مجموعة من القادة الوطنية الهاربين من الحكم الاستعماري في دولهم، حصل بعضهم على مناصب سياسية مهمة لدى عبد العزيز، وفي عام 1935م زار المملكة بعثة وطنية سورية، وطرحت على الملك عبد العزيز فكرة تأسيس دولة عربية واحدة (سلامة، 1980: 621).

ولقد قام الرئيس شكري القوتلي عندما كان قائدا للحركة الوطنية السورية ضد الاستعمار بزيارة الملك عبدالعزيز مرات عدة، وحصل منه على الدعم والتأييد، وعندما دخلت قوات الحلفاء سوريا عام 1942م بذل الملك عبد العزيز مساعي حميدة لدى حكومات الحلفاء بشان المسالة السورية في ذلك الوقت (سيل، 1983: 46).

ولقد كانت السعودية في مقدمة دول العالم التي اعترفت باستقلال سوريا. كما دعم الملك عبد العزيز أيضا مقاومة سوريا لبعض الضغوط الخارجية، التي كانت تمارس عليها في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات الميلادية (خوري، 1988: 136).

واستعمل مصطلح المحور السوري السعودي لوصف العلاقات المتميزة بين سوريا والسعودية، وأعلن الرئيس السوري السابق أديب الشيشكلي في ذلك الوقت وفي أكثر من مناسبة عن دعمه لهذا المحور، الذي يهدف إلى تقوية الروابط العربية وفي 18 نيسان 1951م زار الشيشكلي المملكة العربية السعودية، واجتمع مع الملك عبد العزيز، وأجرى معه محادثات مطولة هدفت إلى تقوية الروابط بين سورية والمملكة العربية السعودية (سيل، 1983: 136).

دعمت السعودية حكم شكري القوتلي في سورية، وفي دعوته إلى الحكم مرات عديدة، كذلك ساعدت انقلاب أديب الشيشكلي عام1954م، وكانت المملكة بعد ذلك قد انضمت إلى الحلف المصري السوري في عام 1955م الذي اقرنه الدولتان في فبراير1955م، وهو ما عرف بمحور مصر وسوريا والسعودية الذي سعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توحيد الصف العربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا لمواجهة إسرائيل والأخطار الخارجية الأخرى (سيل، 1983: 160).

2- دعم الموقف المصري في مواجهات التحديات البريطانية والفرنسية ودعم الموقف السوري في مواجهة تحديات تركيا وإسرائيل .

3- معارضة حلف بغداد الذي كانت بريطانيا تسعى إلى تأسيسه في المنطقة لتعويض خسارتها التي نجمت عن جلاء القوات المصرية في عام 1954 م، وكانت بريطانيا تعقد أملا كبيرا على انضمام سوريا للحلف، وتمارس مختلف الضغوط عليها لجرها إليها، ولكن التوجهات الوطنية العربية في سوريا عارضت حلف بغداد، وحصلت على دعم مصر والسعودية في هذه المعارضة، ففي مطلع عام 1955 اتخذت الدول الثلاث مواقف مشابهه في الجامعة العربية وخارجها لمعارضة حلف بغداد. وقدمت المملكة قرضين: الأول لسوريا في عام 1955م قيمته عشرة ملايين دولار، والثاني لمصر في عام 1956م قيمته مائة مليون دولار، وذلك لدعمهما في صفقات شراء الأسلحة من الدول الشرقية، وفي صيف 1956م أعلن الملك فيصل بن عبدالعزيز، وقد كان عندئذ وليا للعهد عن تأييده لقرارات قمة بروناي، التي جمعت تيتو رئيس يوغسلافيا السابق، ونهرو رئيس وزراء سابق للهند والرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، وانتقد الموقف الأمريكي لسحب العرض لتمويل السد العالي، وعارضة المملكة بعد ذلك المبادرة الفرنسية الخاصة بتشكيل رابطة تضم مستخدمي قناة السويس (سيل، 1983: 432).

وفي تاريخ 6-11-من عام 1953م أي بعد أسبوع من مهاجمة القوات الإسرائيلية للقوات المصرية في سيناء، قررت الرياض قطع علاقتها الدبلوماسية مع لندن وباريس، وأعلنت الحظر النفطي عليهما أيضا وكانت المملكة وسوريا هما الدافع الرئيسي وراء عقد اجتماع الملوك والرؤساء العرب في بيروت في نوفمبر 1956 م لشجب العدوان الثلاثي على مصر والتباحث في إمكان دعم مصر(سلامة، 1980: 626).

وكان للسعودية دور في الانفصال وتفكك الجمهورية العربية المتحدة الذي تم بين سورية ومصر عام 1961م، وقد وصل دور المملكة العربية السعودية في تفاعلات السياسة العربية ذروته في السبعينيات الميلادية وهي الحقبة التي يسميها المفكرون السياسيون العرب بالحقبة السعودية بسبب أهمية الدور السعودي ونفوذه في مواقف السياسة العربية خلالها.

ومن ابرز ملامح هذه الحقبة التضامن المطلق الذي حدث بين مصر وسورية والسعودية في حرب أكتوبر 1973م التي أثبتت قدرة العرب على القتال والتفاعل مع التقنية العسكرية المتقدمة ولقد ذكر التحالف المصري السعودي في حرب أكتوبر 1973م وما بعدها بتحالف هذه الدول الثلاث في منتصف الخمسينيات وإضافة إلى دور المملكة في تقديم الدعم المالي، لتزويد سوريا ومصر بالعتاد والسلاح أثناء الحرب وما بعدها، فقد أرسلت وحدات من القوات السعودية إلى سوريا، وعندما أرسلت إدارة نيكسون إلى الكونجرس الأمريكي في 19 تشرين الأول 1973م مشروع قانون المساعدات العسكرية الاستثنائية إلى إسرائيل رفض الملك فيصل هذا التحدي الأمريكي للعرب مقرراً تنفيذ حظر فوري للنفط ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

واستمرت المملكة بعد حرب أكتوبر في أداء دور بارز في علاقات السياسة العربية التي تبلورت في نشاطات التنسيق، وبذل الجهود لتدعيم وحدة الصف العربي ومعالجة المشكلات والقضايا العربية (القباع، 1986: 115)، وبذل الجهود والمساعي الحميدة، لمعالجة المنازعات العربية مثل المنازعات السورية الفلسطينية.

وفي اتفاق الطائف في عام 1989م، والذي كان ينص على انسحاب الجيش السوري من لبنان خلال سنتين من توقيع الاتفاقية، لم تمارس السعودية ضغوطا على اللبنانيين أو لتحريض الغرب على إرغام حافظ الأسد على الانسحاب، حيث جعلت السعودية حالة السلم في لبنان أولوية، ولم تخرج القوات السورية إلا في عام 2005م بقرار من مجلس الأمن بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري. ولم يكن شيء ليردع الجيش التركي في عام 1998م من اقتحام سوريا واعتقال عبد ا أوجلان

الزعيم الكردي المطارد إلا وساطة سعودية، فأمهلت تركيا الرئيس السابق حافظ الأسد يومين لتسليم المطلوب، وهذا ما تم القيام به (الزهراني، 2012).

كما قد نجحت الوساطة السعودية في تسوية نزاع الحدود بين سورية والعراق، ودعمت السعودية سورية في أزمة الثمانينات والحصار الأمريكي لها، عن طريق دعمها لليرة السورية أو شراء احتياطي العملة الصعبة وضخها في دورة الاقتصاد السوري، واشتركت سوريا مع السعودية بحرب الخليج الثانية ضد العراق عام 1991م لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

نلاحظ مما سبق أن علاقات دمشق مع طهران لم تقف طوال حقبة الأسد الأب حجر عثرة أمام علاقات السعودية مع سورية، وتحديداً ما بين 1979، العام الذي حصلت فيه الثورة الإيرانية، وعام 2000م، العام الذي توفي فيه حافظ الأسد، وهو ما يعني أنه كان بإمكان الأسد الابن أن يحتفظ بالعلاقة ذاتها مع إيران بعد أن ورث الحكم عن أبيه من دون أن تتأثر علاقته مع السعودية، وهذا ما لم يحدث. الذي حدث كان على العكس من ذلك. بدأت العلاقات تتدهور في شكل تدريجي بعد مجيء بشار الأسد إلى الحكم (الدخيل، 2013).

بقيت العلاقات السعودية - السورية، محكومة بالجو القومي والعربي رغم الخلاف السياسي حول بعض الأزمات لعلّ أهمها: الأزمة اللبنانية. وعشية رحيل الرئيس حافظ الأسد العام 2000م والتحولات الدولية التي أعقبت هجمات نيويورك في عام 2001 ثم صدور القرار 1559 (في سبتمبر 2004) المتضمن الانسحاب السوري من لبنان، وما تلاه من انعكاسات عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 فبراير 2005م، شهدت العلاقات توتراً متصاعداً، وجاءت زيارة الأمير (آنذاك) عبد ا بن عبد العزيز لدمشق في مايو 2005م حيث طالب بالانسحاب الفوري والكامل للجيش السوري من لبنان لتُدخل مزيداً من التشنج على العلاقة بين البلدين.

شهد عام 2004م بداية الانحدار في العلاقات السعودية السورية مع التجديد للرئيس اللبناني السابق إميل لحود، وهو التجديد الذي فرضه الرئيس حافظ الأسد على اللبنانيين بالقسر والتهديد. بدا الإصرار على بقاء الرئيس اللبناني السابق إميل لحود مؤشراً على أن دمشق كانت مصابة بالذعر، وتفتقد إلى الحكمة، ولا تثق بأحد

لم تختبر ولاءه لها. لنتذكر أن التجديد جاء بعد الاجتياح الأميركي للعراق وسقوط النظام هناك، كما جاء بعد حوالي أربع سنوات من تسلم الرئيس السوري بشار الأسد الحكم، وكأن التمديد كان جزءاً من تصفية الفريق السوري الذي كان يمسك بالملف اللبناني. كان هذا الفريق من الحرس القديم، وقد سحب منه الملف اللبناني، لكنه كان معارضاً لعملية التوريث التي حصلت في دمشق. بعد ذلك تم اغتيال رفيق الحريري، وأعقبته سلسلة اغتيالات متتالية لعدد من القيادات اللبنانية المعارضة للسياسة السورية في لبنان، وهذه تبدو بدورها عملية تصفية للفريق اللبناني الذي كان مقرباً من الحرس القديم. كان من الطبيعي أن يبدأ منحنى العلاقات السعودية السورية في الانحدار وكان من الواضح أن دمشق غيرت قواعد التفاهم مع الرياض (الدخيل، 2013).

جاءت حرب الـ 2006م، لتضيف مادة خلافية جديدة إلى العناوين التي كانت تطبع العلاقة السعودية - السورية من البوابة اللبنانية التي انفتحت على أزمة طويلة منذ العام 2005م، حيث لم ينجح الرئيس السوري بشار الأسد في الحفاظ على سياسة مداراة الحساسية السعودية وإبقاء جسور التواصل مع الرياض في ما يتعلق بقضايا المنطقة على ما كان يفعل والده الراحل، ثمة اختلاف بين التوجهات السعودية والسورية بدا واضحاً على الأقل منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006م، عندما بادرت السياسة السعودية بالاعتراض على مسلك المقاومة اللبنانية الذي اتُخذ ذريعة من قبل إسرائيل لهذا العدوان فيما كان واضحاً أن سوريا تؤيد هذا المسلك. وقد بلغ الاختلاف ذروته في خطاب الرئيس السوري بشار الأسد عقب توقف القتال في أغسطس 2006م، والذي تحدث فيه عن "أنصاف المواقف وأنصاف الرجال" فيما اعتبر إشارة إلى مواقف عربية على رأسها المواقف السعودية والمصرية والأردنية، وتسبب ذلك في أزمة في العلاقات السورية مع تلك الأطراف احتاجت جهداً كبيراً للتوسط بين سوريا والسعودية بالذات لضمان حضور سوريا قمة الرياض 2007م (الجسر، 2009).

وقد شكل الصاعق اللبناني بهذا المعنى المحطة الأخطر في تأزم العلاقات، بفعل رؤيتين متناقضتين: القيادة السورية لا تسمح بأن يكون لبنان ممراً أو مستقراً

لأي خطر عليها، والسعودية نتيجة بعدها الجغرافي وخروجها من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، بصرف النظر عن المبادرة العربية التي أطلقها الأمير عبد ا بن العزيز في قمة بيروت، تحاول مقاربة المسألة اللبنانية من زاوية مختلفة.

من أهم النقاط التي أسست للتوتر بين الرياض ودمـشق مـا يلـي (فـرج، 2012):

أولاً: الاختلاف في مقاربة السياسات الدولية: فالسعودية المنضوية تحت لواء «دول الاعتدال» تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن الإقليمي على أكثر من جبهة، وسورية المنضوية تحت لواء «دول الممانعة» وعلى رأسها إيران تسعى إلى دعم المحور الإيراني- السوري- العراقي- اللبناني ما يعني زيادة القلق السني الخليجي من «هلال شيعي» لطالما حذر منه الملك الأردني عبد ا الثاني عشية أول انتخابات عراقية بعد الاحتلال الأمريكي.

ثانياً: التناقض الجوهري حول دور إيران في المنطقة: سورية حسمت خيارها في بناء تحالف استراتيجي مع الجمهورية الإسلامية، والسعودية تتخوف من النفوذ الإيراني تحديداً بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

ثالثاً: التناقض في تسوية القضية الفلسطينية: في الوقت الذي تتجه المملكة إلى تسوية الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية كما حدث في قمة مكة والتأكيد على المبادرة العربية للسلام، يتجه النظام السوري إلى دعم حركات المقاومة والى استنزاف الجبهتين الفلسطينية واللبنانية تحت شعار الممانعة. وبمعنى أدق تعطي السعودية الأولوية لخيار السلام وتؤيد مسار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ولا سيما بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007م، التي جاءت بعد توقيع اتفاق مكة بين حركة فتح وحماس في عام 2007م برعاية من الملك السعودي عبدا بن عبد العزيز نفسه، اتفاق مكة هو اتفاق بين حركتي فتح وحماس وقع في مدينة مكة في 8 فبراير 2007 م بعد مداولات لمدة يومان وتم الاتفاق على إيقاف أعمال الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد شارك في المداولات التي سبقت الاتفاق العديد من الشخصيات الفلسطينية من الطرفين (فتح وحماس)، كان من بينهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس

(فتح) والنائب محمد دحلان (فتح) ورئيس الوزراء إسماعيل هنية (حماس) وخالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس). ورغم أجواء التفاؤل الكبيرة التي رافقت التوقيع على الاتفاق إلى أن التوتر بقي موجوداً في الأسابيع التي أعقبت التوقيع. على أي حال انهار الاتفاق مع أحداث منتصف حزيران في قطاع غزة في يونيو 2007م والتي انتهت إلى أن تؤول السلطة في القطاع إلى حركة حماس. وهو الأمر الذي أغضب السعودية وجعلها تبحث عن البصمة الإيرانية في خطوة حماس، وعن التفهم السوري (فرج، 2012).

بعد نحو ثلاث سنوات على التوتر بين دمشق والرياض على خلفية ملفات لبنان وفلسطين وإيران أسست القمة الرباعية التي عقدت في الرياض بتاريخ 3/11/ 2009م بين مصر وسورية والسعودية والكويت، لاجتماع ايجابي أعاد العلاقات السعودية - السورية إلى مسارها الصحيح. وجاء في البيان الصادر عن القمة «أنها أتت تنفيذاً لإرادة جماعية من قادة الدول الأربع لتنقية الأجواء العربية، وتحقيق المصالحة، استكمالاً لما بدأ في قمة الكويت في 20 يناير 2009م، من دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا بن عبد العزيز، لطي صفحة الماضي، وتجاوز الخلافات لمصلحة الأمة العربية. ويعتبر القادة أن اجتماعهم يمثل بداية لمرحلة جديدة في العلاقات، تسعى فيها الدول الأربع لخدمة القضايا العربية، بالتعاون فيما بينهم، والعمل الجاد والمتواصل لما فيه خير الدول العربية، والاتفاق على منهج موحد للسياسات العربية، في مواجهة القضايا الأساسية التي تواجه الأمة العربية وفي مقدمها القضية الفلسطينية (الهزاني، 2012).

مع عودة الحوار بين الرياض ودمشق، زار الملك عبد ا بن عبد العزيز دمشق في 7 أكتوبر 2009م، الزيارة التاريخية التي أعقبها توجه العاهل السعودي والرئيس السوري في طائرة واحدة إلى بيروت، أتت عقب القمة الثلاثية التي عقدت بين العاهل السعودي والرئيس السابق حسني مبارك والرئيس الأسد والتي حتمتها المواقف المتباينة في مقاربة المرحلة الجديدة في لبنان بعد اتفاق الدوحة الذي أعقب إحداث 7 مايو 2008 وبعد الانتخابات النيابية التي فازت فيها قوى 14 آذار في يونيو 2009م. وقد سعى الملك عبد ا بن عبد العزيز خلال زيارته لدمشق إلى

لملمة الشمل العربي وإعادة الرونق للعلاقات السعودية-السورية من البوابة اللبنانية. وآنذاك كان لبنان مشغولاً بتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة سعد الحريري (الرشيد، 2012).

كان لافتاً عدم صدور بيان مشترك عن قمة عبد ا - الأسد، فكان هناك بيانان بصيغتين لا تخلوان من بعض الاختلاف، فالبيان السوري أسقط في ما يخص العراق عبارة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» التي جاءت في البيان السعودي الذي عممته وكالة الأنباء السعودية. وتجاهل البيان السوري أي إشارة للأوضاع في اليمن، أما التباين بالنسبة للموضوع اللبناني فقد اتضح في كيفية تصنيف الوحدة الوطنية، إذ طالب البيان السعودي بـ «أهمية التوصل إلى كل ما من شأنه وحدة لبنان واستقراره من خلال تعزيز التوافق بين الأشقاء في لبنان والإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية» في حين أن البيان السوري أكد أهمية البحث بين اللبنانيين عن نقاط التلاقي التي تخدم مصلحة لبنان من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية باعتبارها حجر أساس لاستقرار لبنان وتعزيز وحدته وقوته ومنعته (فرج، 2012).

أن تحالف سورية مع إيران، وطريقة ممارستها لـوصايتها على لبنان، وموقفها السلبي من عملية السلام، ما لبثت أن بردت العلاقات بين الرياض ودمشق، لاسيما بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري والخطاب الذي ألقاه الرئيس بشار الأسد، عشية خروج القوات السورية من لبنان. ذلك أن المملكة العربية السعودية، كانت، ولا تزال، داعمة لكيان لبنان واستقلاله ووحدته الوطنية، وبالتالي لا تنظر بعين الرضى لمن لا يحترم هذه الثوابت في سياستها العربية.

شكّل الخلاف السعودي - السوري بشأن العراق امتداداً لمقاربة كل منهما للوضع في بلاد ما بين النهرين، فالرياض تعاملت مع الوضع الجديد بحكم أن الاحتلال الأميركي أمر واقع، في حين رفضت سورية الغزو ورأت فيه مقدمة لمشروع يستهدف قوى الممانعة في المنطقة، وقد أيدت دمشق حق العراقيين في المقاومة. ولكن توسع النفوذ الإيراني في العراق زاد من قلق السعودية فاعتبرت أن هذا النفوذ يرتكز على دور سلبي وهو بمثابة التدخل في شؤون بلد عربي، وقد تقاطع الموقف السعودي مع تعزيز العلاقات الإستراتيجية بين طهران ودمشق حيث

اعتبرت الرياض أن هذا التحالف جاء على حساب مصلحة العرب القومية، وأنه يستبطن توجهاً إيرانياً شيعياً يريد السيطرة على المنطقة، وأن سورية نفسها واقعة تحت هذا الضغط الإيراني بسبب كثافة الوجود الإيراني في سورية في مرحلة حكم الرئيس بشار الأسد (الهزاني، 2012).

وهذا النفوذ وسع الشرخ بين الرياض ودمشق على عدة جبهات، حيث أدى إلى انقلاب دمشق على اتفاق الدوحة وإقصاء سعد الحريري عن الرئاسة الثالثة في يناير 2011 م بعد إجهاض ما عرف بـ «مبادرة السين سين» أي سورية - السعودية التي سعت إلى التفاهم على تسوية تتصل باستيعاب ارتدادات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والقرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهي التسوية التي كشف الحريري خطوطها العريضة تحت عنوان مؤتمر المصالحة والمسامحة الذي كان يجري الأعداد لعقده في الرياض (الرشيد، 2012).

نلاحظ مما سبق ذكره أن السنوات الأخيرة شهدت على الخلاف بين الرياض ودمشق. سواء في اجتماعات القمة العربية أم اجتماعات وزراء الخارجية. وقد كان لهذه الخلافات دورها في الانقسامات العربية والفلسطينية، وتأثير هذه الانقسامات على عملية السلام. ولقد تجلى هذا التأثير في أكثر من مناسبة، أبرزها وأخطرها، إبان العدوان الإسرائيلي على غزة، وخلال قمتي الدوحة والكويت.

2.3 أهم المحددات المؤثرة في العلاقات السعودية السورية

تتأثر الدول بالمتغيرات التي تحدث على المستوين الإقليمي والدولي، فهي لا تعيش في فراغ، وقد كان ذلك واضحا كيف أن العالم بأجمعه قد تأثر بأحداث 11 أيلول2001م، وظهور ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وكذلك الأثر البالغ من الاحتلال الانجلو أمريكي للعراق وانعكاساته على المنطقة برمتها، واندثار قوى كان لها وزنها الدولي والإقليمي وظهور قوة مؤثرة جديدة .

1.2.3 تفجيرات نيويورك في 11 أيلول 2001:

في الحادي عشر من أيلول عام 2001 دخلت العلاقات الدولية برمتها في مرحلة جديدة، تختلف جذريا عن كل المراحل التي سبقتها منذ عقود أو ربما منذ قرون عديدة، ولقد ذهب البعض في تحليلاتهم إلى حد القول أن العالم بعد 11 أيلول هو غير العالم قبل ذلك التاريخ، وقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى القادرة على التدخل في أي جزء في العالم **(Walter,2001 ,p77)**.

وقد وفرت أحداث 11 أيلول 2001 فرصة ذهبية لواشنطن، لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي، ووضع قضية ما يسمى بمكافحة الإرهاب الدولي على إدانة تفجيرات نيويورك، لتمرير إجراءات أخرى لا تعبأ بسيادات الدول، وتسهيل عمليات التدخل في شؤونها الداخلية، ولقد بدت هذه الإجراءات سهله التناول والتطبيق مع إعلان الرئيس بوش الحاسم على انقسام العالم إلى "من معنا ومن مع الإرهاب" لتقف واشنطن على رأس نظام عالمي ينبغي على الآخرين أما الانخراط فيه أو البقاء على هامشه مع ما يتطلب هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية. ومع توجيه أصابع الاتهام الأمريكية إلى تنظيم "القاعدة" وزعيمة أسامة بن لادن بالوقوف وراء الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية، ولقناعة الإدارة الأمريكية أن مشاركة خمسة عشر سعوديا في هجمات 11 سبتمبر دليل على تطرف الحكم والمجتمع معا **(**أبو طالب، 2004: 102).

فقد دخل الشرق الأوسط في قلب الإعصار الأمريكي، فبدلا من عزل أحداث 11 أيلول عن جوهرة العلاقات الأمريكية مع العالمين العربي والإسلامي، ارتفعت أصوات تطالب بالثأر من العرب والمسلمين، واجتاحت ردود فعل غرائزية الشارع الأمريكي ضد كل من هو شرقي، وكثر الحديث عن صراع الحضارات في الإعلام الأمريكي.

لقد أصبحت الولايات المتحدة والدول الغربية مقتنعة بان البيئة السياسية والفكرية العربية هي بيئة حاضنة وراعية للإرهاب وتخلق التطرف والمتطرفين والكارهين والمعادين للغرب، وتصدرهم إلى المدن والعواصم الغربية للانتقام من السياسات والمواقف الأمريكية كما حدث في 11 أيلول 2001م، لذلك فان المصلحة

الأمريكية تتطلب ترتيب البيت العربي (محي الدين، 2006: 52)، لذلك ما إن انتهت الولايات المتحدة من المرحلة الأولى من حربها ضد الإرهاب في أفغانستان، واعتبار ما تحقق كان إلى حد كبير نجاحا يبرر الانتقال لمرحلة أخرى في الحرب ضد الإرهاب والمتمثلة في حرب العراق (عبد الجواد، 2002: 88)، وأصبح ترتيب البيت العربي على رأس أولوياتها.

بدأت الولايات المتحدة بشن حرب طويلة وصعبة ومعقدة، تخوضها على جبهات متنوعة إعلامية ومالية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية، وفي هذتا السياق الأخير بدأت دوائر وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكتين نشر لوائح تتضمن أسماء حزب ا وحركتي حماس والجهاد الإسلامي كمنضمات إرهابية المطلوب مواجهتها وتجميد أموالها. في المقابل كان الموقف العربي شديد الوضوح في الإعلان عن أهمية التمييز بين أعمال المقاومة المشروعة في مواجهة المحتل وبين الأعمال الإرهابية، كما أن قادة الدول العربية لم يتركوا فرصة إلا وعبروا فيها عن ضرورة إبراز هذا التميز في التعامل مع الإحداث، كما طالبو بضرورة عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة يحدد مفهوما موحدا للإرهاب وأنواعه.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى ظهور مشروع أمريكي جديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات العالمية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي (البرصان، 2004: 89)، ومن هذا المنطق جاء "مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تبناه "المحافظون الجدد"وتم الإعلان عنه في يونيو عام 2004م من قبل مجموعة الدول الثمانية الكبرى.

وفي 13 أيار 2004م قام الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على سورية تنفيذا لقانون أصدره الكونجرس الأمريكي في كانون أول 2003م تحت عنوان "محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية"، ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية سورية على لائحة الدول الراعية للإرهاب (مسعد، 2003: 235).

لقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول إلى بروز نوع من التوافق والتنسيق بين السعودية وسورية في مواجهة المشروع الأمريكي، الهادف إلى تقسيم منطقة

الشرق الأوسط تحت مبرر ما يسمى بمحاربة الإرهاب، خاصة بعد اتهام الولايات المتحدة الشعب السعودي بالتطرف، واعتبار سورية من الدول الراعية للإرهاب. فقد حرصت بشكل حثيث ومستمر كل من الرياض ودمشق في توضيح أن ما حصل في الولايات المتحدة لا علاقة له بالإسلام وإنما نتيجة الدعم الدائم من قبل الولايات المتحدة للجانب الإسرائيلي على حساب القضايا العربية والإسلامية.

2.3.2 الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق:

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي . ووجدت الفرصة سانحة كي ترسم خرائط العالم وفق مصالحاها وأهوائها، لذلك سعت وبشكل حثيث لترتيب الوضع الدولي وفي مقدمته وضع المنطقة العربية التي تعتبر من أولويات السياسة الأمريكية (الياسين، 1999: 88). وكانت العجالة الأمريكية بالشروع في تنفيذ هذه الخرائط قبل بروز توازنات دولية جديدة قد تعرقل مشروعها، وقد أعلنت ذلك صراحة عبر تنظيرات مفكريها وقادتها من خلال ما أسمته النظام العالمي الجديد، وقد جاءت أحداث 11 أيلول مبررا لها كي تسارع في تنفيذ إستراتيجيتها وذلك بتصفية ما تبقى من البؤر المقاومة لسياستها على الساحة الدولية وكان العرب والمسلمين في مقدمة المستهدفين في ذلك الهجوم وبتلك السياسات.

لقد التقت المصالح الأمريكية ضد البلدان العربية والإسلامية في العراق وإيران وليبيا والسودان وسوريا وفلسطين معلنه مشروعها وبرنامجها المسمى بالشرق الأوسط الكبير، وخاصة أن الظروف قد نضجت من حصار دام اهلك العراق شعبا ودولة ومؤسسات وبنى تحتية إلى حرب تفتيش وضغط إعلامي دعائي ومخابراتي وهجمات جوية مستمرة منذ عام 1991م (الحريري، 2006: 126).

ورغم المعارضة الدولية التي أبدتها كل من فرنسا وروسيا وألمانيا، والتي اعتبرت أن العراق لم يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وأنه ليس هناك حالة عداء صريحة تتطلب استخدام القوة العسكرية، وبالتالي فان الحرب على العراق غير مشروعة، ولا تتفق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، إلا أن الولايات

المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانيا استمرت بمشروعها بالحرب على العراق (أحمد، 2003: 125).

بدأت عملية غزو العراق في 20 آذار 2003م من قبل قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه تسمية "ائتلاف الراغبين"، وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافا كبيرا عن الذي خاض حرب الخليج الثانية، لأنه كان ائتلافا صعب التشكيل، واعتمد على وجود جبهات داخلية في العراق متمثله في الشيعة في جنوب العراق بزعامة رجال الدين والأكراد في الشمال بزعامة جلال طالباني ومسعود برزاني، وقد شكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% من الائتلاف، وقد وقع العراق في يد القوات الغازية بالكامل بعد سقوط بغداد في 9 نيسان من العام نفسه (فارس، 2004: 78-92).

أما دول الجوار العربي فلم تتمكن من توحيد سياستها تجاه الأزمة العراقية التي قادت إلى الحرب ضد العراق، وإنما انقسمت على نفسها وتراوحت مواقفها من التأييد المطلق للمخطط الأمريكي (الكويت وقطر) إلى المعارضة العلنية والرفض الصريح والتنديد الواضح بهذا المخطط (سوريا) مرورا بمواقف أخرى متباينة الظلال تعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلف ظاهرها عن باطنها (مصر والسعودية والأردن) (فارس، 2004: 113).

وقد اتسم الموقف السعودي بالغموض والارتباك والتردد في الاستجابة لضغوط متناقضة من جانب تيارات شعبية قوية رافضة للسياسة الأمريكية من ناحية ونخبة حاكمة ترتبط مصالحا بالولايات المتحدة من ناحية أخرى. فكان تعامل السعودية مع الغزو الأمريكي بالذي كان يصفه البعض في السعودية بالواقعية، ورأت انه جاء نتيجة لتصرفات الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، ولا جدال في أن تباين هذه المواقف سهل من مهمة الاحتلال الأمريكي للعراق (الحريري، 2006: 90).

لقد رفضت سوريا الغزو ورأت فيه مقدمة لمشروع يستهدف قوى الممانعة في المنطقة، واعتبرت التأييد السعودي لهذه الحرب أو الموافقة عليها بالحد الأدنى التحاقا بالركب الأمريكي الذي يستهدفها، وقد بدأت دمشق حق العراقيين في

المقاومة، وحتى اتهمت في الفترة التي تلت الغزو بسماحها للمسلحين ومنهم سعوديين بالتسلل إلى العراق، وكانت هذه إحدى النقاط إلى أثارت غضب الرياض (الترمان، 2006: 63).

وقد شكلت سوريا تاريخيا عمقا استراتيجيا مهما للعراق، ورغم علاقات الجفاء والعداء التي حكمت البلدين فترات طويلة، إلا أن سقوط نظام الرئيس صدام حسين في نيسان 2003م وانتهاء تجربة البعث في العراق قد شكلا صدمة لسوريا ونظامها ألبعثي، وأصابا النظام السوري بحالة من الذعر والخوف لما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة بعد التهديدات الأمريكية، بإعادته هيكلة المنطقة سياسيا واقتصاديا، بما يتوافق ورؤيتها في بناء شرق أوسط جديد يتحقق فيه الأمن والسلام وبتكم فيه القضاء على الإرهاب ومحاصرة الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وعلى رأسها النظام السوري الذي يعد وفق الرؤية الأمريكية من اكبر الداعمين للإرهاب في المنطقة، وعلى هذا شكل سقوط نظام صدام حسين زلزالا هز قاعدة النظام السوري وافقده سندا حقيقيا يمكن اللجوء إليه في أي مواجهة إقليمية محتملة مع الأعداء المتربصين، لاسيما إسرائيل التي وجدت في ذلك السقوط فرصة للانفراد بدول المنطقة المتمردة وأهمها سوريا الذي أصبح تصفية الحساب معها يسيرا، ومع تواصل الاحتلال الأمريكي وما رافقه من تعثر عسكري أمريكي ازداد اتهام الإدارة الأمريكية لسوريا بدعم أعمال المقاومة والتمرد المستعر في العراق، عبر تسهيل تسلل المقاتلين العرب وإيواء رموز النظام العراقي السابق الذين يحركون أعمال العنف في العراق (سلمان، انتوني، 2007: 12).

أما على صعيد التعامل مع الضغوط الأمريكية فقد انتهجت الحكومة السورية منهجا واقعيا، عبر اتخاذها الإجراءات اللازمة لضبط الحدود ومنع تسلل المقاتلين العرب والسوريين إلى الأراضي العراقية، كما سعت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة العراقية عبر افتتاح التمثيل الدبلوماسي بين دمشق وبغداد في تشرين الثاني 2006م، وقيامها باستقبال عددا من مسئولي الحكومة العراقية مثل الرئيس جلال طالبني ورئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري ونوري المالكي، فضلا عن مشاركتها في المؤتمر الدولي الذي عقدته الولايات المتحدة في بغداد في آذار

2007م، وفي شرم الشيخ في أيار 2007م، والكويت في نيسان 2008م، لإيجاد حل إقليمي ودولي للمأزق الأمريكي في العراق، كما أعلنت عن رغبتها في إجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة، لإيجاد مخرج لمشكلاتها العسكرية والسياسية في العراق (كاتزمان، 2008: 23).

3.3.2 الأمن القومي في العلاقات السعودية السورية:

كان الأمن القومي وما يزال المسالة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوة التي تحت تصرفها ونوعها وتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصة على بلوغ الأهداف المرسومة وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تحدد وفقا لاعتبارات الأمن القومي (زهرة، 1986: 3)**.** وعند الحديث عن الأمن القومي العربي، فانه ما زال حديثا عن امن يفترض السعي إليه وإيجاده ويناضل من أجلة طلائعيون من أصحاب الوعي القومي، لذلك قد يكون الحديث مزيجا من الواقع والأمل، وما زال الفكر السياسي العربي بعيدا عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي، فنجد هناك من يعتبر الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة آلية ويبدو هذه المنهج واضحا في عدد كبير من الكتابات وبخاصة المصرية كالحديث عن الأمن القومي المصري (نافعة، 1984: 16).

وهناك آخرون يعتبرون الأمن القومي كمطلب قومي ويركز هذه الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدول العربية الواحدة من جهة ووجود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى فالأمن القومي العربي يمثل هنا في قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد (المفترض) على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دوليا أو داخل الحدود بدءا بالتخلف وحالات التبعية وانتهاء بإسرائيل) وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي، تمثلت مظاهرة في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية

وبروز دور الشركات متعددة الجنسية وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي (أحمد، 1984: 82).

يرتبط مفهوم الأمن القومي العربي بالمرحلة التالية لحروب التحرير الوطني والاستقلال السياسي وطرد المستعمرين من المنطقة العربية، ويعرف الأمن القومي العربي على انه هو قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي ضد الأخطار الخارجية من اجل ضمان بقائها، وقد اشترط التعريف لتحقيق هذا الأمن شرطين هما: الأول وجود نظم ديمقراطية حقيقية موحدة أو متحدة أو متضامنة أو حتى متفقة على خطة عمل أمنية لحدودها الجغرافية، والثاني وجود تنمية شاملة واقتصاد متكافئ ومتكامل تحت قيادة قومية مؤمنة بحق شعوب الوطن العربي بوحدته أو باتحاده؛ أي امتلاك أسباب القوة القومية المؤهلة قيادة وكفاءة، والقادرة على تحقيق المتطلبات الأمنية لكافة قطاعات الأمة العربية، وتضمن لهذه الأمة البقاء دون هواجس أو الشعور بالخوف (الهزايمة، 2003: 9).

غير أن الأمن القومي العربي مازال مفهوما متحركا من حيث الاتفاق على تعريفة وتحديده ورسم معالمه، وما زالت صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة. فأين يبدأ القومي وينتهي؟، وأين أول القطري وأين آخره؟، وكيف يتم الانتقال من القطري إلى القومي؟؛ مما جعل الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت فيه مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحددة، كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي والإسرائيلي. فقد تعددت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع أن نحدد ثلاثة اتجاهات متباينة. الأول يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي، والثاني ينظر إلى المفهوم في إطار ما ينبغي أن يكون، في حين ينظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي (الجراد، 1999: 24).

وكانت المحصلة في النهاية تراجع للأمن القومي العربي لأسباب منها ما هو سياسي مثل التجزئة التي تعرض لها الوطن العربي وسيادة مفهوم القطرية، ومنها ما هو أيديولوجي مثل التوظيف الخاطئ لمفهوم القومية العربية ومنها ما هو

اقتصادي كالمديونية والتبعية الاقتصادية، إضافة إلى ضبابية الفكرة، ولم تشفع العوامل الاجتماعية من وحدة الدين واللغة والثقافة والحضارة، والاقتصادية من الثروة النفطية والموارد الطبيعية والمساحات الزراعية والقدرة السياحية، والعسكرية من الطاقة البشرية والترسانة الهائلة من الأسلحة، في خلق نظام عربي قادر على حفظ الأمن القومي للدول العربية.

من هذا المنطلق نجد أن الأمن القومي أن كان بمفهومة الواسع أو بمفهومة الضيق فانه يؤثر على العلاقة السعودية وسوريا من خلال العديد من القضايا، التي تؤثر على الأمن القومي للبلدين مرورا بالاختلاف في طريقة التعاطي مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والتحالف السوري الإيراني فدمشق وجدت مصلحتها مع طهران بعكس الرياض التي ترى في الأخيرة تهديدا حقيقا لدورها ونفوذها وربما وجودها باعتبار أنها تريد السيطرة على منطقة الشرق الأوسط والتهديدات الغربية حتى الآن في إيقافه (العاني 2004/12/26) والاتهام السوري للسعودية بأنها سهلت الاحتلال الأمريكي للعراق الجارة لكلا الدولتين.

4.3.3 المحدد الاقتصادي:

تميزت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية وسوريا بأنها علاقات قوية ومتينة، وارتبطت باتفاقيات تجارية تنظم هذه العلاقة والتي نتج عنها العديد من المشاريع المشتركة والمتنوعة بين البلدين وبرغم أن الفعاليات في كلا البلدين، تؤكد أن العلاقات كانت دائماً جيدة في المجالات الاقتصادية تدفع إلى مزيد من التعاون ومزيد من العمل المشترك، ولاسيما أن المملكة العربية السعودية تشكل أكبر سوق للمنتجات السورية على اختلاف أنواعها، كما أن بإمكان القطاع الخاص في المملكة أن يستثمر بقوة في سورية، وهو الأمر الذي سيترك أثره على الاقتصاد في كلا البلدين (صقر، 2004).

وتؤكد مصادر وزارة الاقتصاد والتجارة أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين هي علاقات جيدة ومناسبة، وأن بالإمكان البناء عليها لتحقيق انطلاقة قوية إلى الأمام، ولاسيما أن مقومات العمل المشترك والتعاون موجودة في كلا البلدين.

وتوصف العلاقات الاقتصادية بين السعودية وسوريه بأنها علاقات متينة ومتشعبة، تمتد من التبادل التجاري إلى وجود عشرات ألاف السوريين في القطاعات الإنتاجية المختلفة في المملكة وفي عدة مهن رفيعة، وتعتبر السعودية من الدول التي تتربع على رأس هو الاستثمارات العربية في سورية وكذلك تحتل المرتبة الثانية في حجم التبادل التجاري مع سورية، ويشار إلى انه وبحسب تقرير الاستثمار الثالث لعام 2008م الذي تصدره هيئة الاستثمار السورية بلغت قيمة تكاليف المشاريع الاستثمارية السعودية في سورية خلال الفترة (1991-2008م) المشمولة بأحكام قانون الاستثمار نحو 103 مليارات ليرة سورية، وقد بلغت في مجال الصناعة 19 مشروعا، وفي مجال النقل 4 مشاريع، وفي مجال الزراعة مشروعان. أما من حيث التبادل التجاري بين البلدين تجاوز عام 2008م سقف 79 مليار ليرة سوري، بينما وصل عام 2007 إلى 94.5 مليار ليرة، وفي عام 2009م تجاوز 100 مليار ليرة نظرا للتسهيلات التجارية والمصرفية الجيدة التي قدمها البلدان لحركة نقل البضائع والركاب ومرور الشاحنات عبر المنافذ الحدودية للبلدين، وقد تشعب الاستثمار السعودي في سورية في مجالات عدة من العقارات إلى السياحة والخدمات والاتصالات منذ عام 2000م مع تزايد الانفتاح الاقتصادي السوري (شحاتيت، 2011: 70).

الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين البلدين:

ارتبطت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية وسوريا بعدد من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين البلدين ومنها الاتفاق التجاري والاقتصادي الذي تم توقيعه عام 1972 وبلغ حجم الصادرات السعودية السورية قبل فترة ما يزيد على 292 مليون ريال وحجم الواردات زاد على 602 مليون ريال إضافة لعدد من المشاريع الصناعية وغير الصناعية في الملبوسات والألمنيوم والكابلات والحديد والكمبيوتر والبلاط والرخام والورق ويتوج العلاقات الاقتصادية المتينة اللجنة العليا المشتركة بما تتخذه من قرارات وسعي لتطوير العلاقات على كافة الأصعدة، واتفاقية إنشاء لجنة وزارية عليا عام 1991م (جروس، 2010).

وفي عام 2001 تم توقيع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة ثنائية بين البلدين، وأصبحت سارية منذ عام 2002، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية خلال انعقاد اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الوزارية العليا المشتركة بتاريخ 2001/2/21م، وقد صدقت بموجب المرسوم التشريعي رقم 18 تاريخ 2001/7/10م، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من 2002/2/1م، وقد نصت على (النعسان، 2010):

1- الإلغاء الفوري لجميع القيود غير الجمركية على السلع والمنتجات الوطنية المتبادلة مباشرة بين البلدين.
2- تحرير جميع السلع ذات المنشأ الوطني تحريراً كاملاً من كل الرسوم والضرائب اعتباراً من 2003/3/1.
3- استمرار العمل بأحكام الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين عام 1972.
4- إعفاء المنتجات الزراعية من كل الضرائب والرسوم ذات الأثر المتبادل.
5- معاملة السلع والمنتجات المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية في الدولة المستوردة.
6- لا تسري الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على المنتجات والسلع المنتجة في المناطق الحرة في كلا البلدين.
7- الالتزام بالمواصفات والمقاييس المعتمدة في كلا البلدين.
8- منح التسهيلات اللازمة لتجارة الترانزيت لمنتجات الدول الأخرى وفق الإجراءات والأنظمة المعمول بها.

وبعد تنفيذ أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أصبح التعامل التجاري بين البلدين يتم وفق أحكام هذه الاتفاقية.

كما تم التوقيع على اتفاق بين البلدين في مجال النقل البحري في عام 2002م ووقعت مذكرة تفاهم في مجال النقل بالخطوط الحديدية بين سورية ولبنان والأردن والسعودية في عام 2002م، كما وقعت مذكرة تفاهم بين سلطات الطيران المدني في كلا البلدين في عام 2003م، ووقعت كذلك مذكرة تفاهم بين وزارتي العدل في عام 2003 أيضاً كما وقع في عام 2003 برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الرياضة والشباب. وفي عام 2004 تم توقيع البرنامج التنفيذي للتعاون العلمي والفني في

المجال الزراعي للأعوام 2004- 2005م، ووقعت اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية (جروس،2011).

ومن أهم الاتفاقيات بين البلدين ما يلي:

أولا: الاتفاق التجاري والاقتصادي الذي تم توقيعه في 1972/4/3م والمصدق في 1972/4/16م، وتضمنت هذه الاتفاقية السماح لكل من الطرفين المتعاقدين بحرية تصدير المنتجات ذات المنشأ المحلي إلى بلد الطرف الآخر، ويسمح للطرف الأخر بحرية استيراد تلك المنتجات، ويعفى كل من الطرفين المتعاقدين المنتجات التي يجري تبادلها بينهما من إجازات الاستيراد والتصدير وقيود المخصصات، كما تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في البلدين من جميع الرسوم الجمركية، ولتسهيل تجارة الترانزيت قام البلدان بإعفاء السيارات الشاحنة السورية أو السعودية فارغة أو محملة، وبما تحمله من بضائع وسائقيها ومساعديهم من كافة القيود والرسوم باستثناء ما هو معقول من رسوم ونفقات، كما أعفت السيارات السعودية والسورية على اختلاف أنواعها وسائقيها ومعاونيهم القاصدة بلد احد الطرفين المتعاقدين من كافة القيود والرسوم والضرائب ورسوم الخدمات.

كما أن الطرفين المتعاقدين اتفقا على تشجيع المشاريع والشركات المشتركة وتستفيد رؤوس الأموال التي يوظفها احد الطرفين المتعاقدين أو رعاياه في البلد الأخر من مزايا التشجيع والحماية الصناعية التي تتمتع بها رؤوس الأموال الوطنية والسماح بانتقال رؤوس الأموال التي يوظفها احد البلدين أو رعاياه طبقا لهذه الاتفاق وإرباحها وفوائدها بحرية تامة بين البلدين، كما يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع رعاياه على الحج والسياحة والاصطياف والاشتهاء في بلد الطرف الآخر، وعلى الاشتراك في المعارض الدولية التي تقام لدى الطرف الأخر ، ويسمح كل طرف للأخر بإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والمراكز التجارية على أراضية (غرفة تجارة دمشق ، 1999، ص 134- 136).

ثانيا: اتفاقية إقامة المنطقة التجارية الحرة الثنائية بين البلدين

قامت المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ورغبة منهما في تسريع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنح الإعفاءات والميزات

التفضيلية بشكل أسرع واختصار فترة تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الكبرى، فقد اتفقا على توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بينهما عام 2001 تستكمل إقامتها في 2002 م، ولم تلغى هذه الاتفاقية اتفاقية عام 1972 إلا أنها جاءت بالجديد التالي (غزانة، 2005: 96-97):

1-حررت التجارة الخارجية بين البلدين من كافة القيود

2-إعفاء المنتجات لكلا البلدين من كافة الرسوم بما فيها الرسم الموحد.

3-اعتماد قواعد المنشأ العربية .

4-معالجة حالات الانحراف وفق الأسس الدولية .

5-عدم سريان هذه الاتفاقية على المواد المنظور إدخالها أو تداولها أو استخدامها لأسباب صحية أو دينية أو بيئية .

ثالثا: توفير الطرفين الحمايات اللازمة للملكية التجارية والصناعية.

الفصل الرابع

أهم القضايا العالقة في العلاقات السعودية السورية

دخلت العلاقات السعودية - السورية مرحلة جديدة بعد الاحتلال الأميركي للعراق في ربيع 2003م، حيث أصيبت بالفتور بعد تضارب سياسات البلدين في مواقع عدة من المنطقة، ثم سرعان ما انحدرت نحو التدهور "بعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في فبراير/ شباط 2005م؛ وواصلت انحدارها مع ما أعقب الاغتيال من تداعيات، بما في ذلك الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006م، والحرب على غزة 2008-2009م. ولا زالت هناك مسائل وقضايا عالقة وموضع خلاف بين الطرفين، وسيتم مناقشة هذه القضايا من خلال المباحث الآتية:

1.4 الدعم السوري لحزب ا اللبناني:

ظهر حزب ا اللبناني تحت وطأة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م حيث استطاع حزب ا بما يقوم من مقاومة في لبنان، من تحقيق انجازات استطاع من خلالها أن يوسع قاعدته الجماهيرية لتتجاوز الطائفة الشيعية، خاصة بعد نجاحه عام 2000م، بإخراج القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان حيث استطاعت إيران وسوريا تقديم الدعم للحزب مما أضاف قوة ملحوظة إلى مشروع الحزب السياسي الوطني (بلقزيز، 2000: 62).

كما تربط إيران صلة بحزب ا أقوى من صلتها بسوريه، حيث يرتبط حزب ا بإيران انطلاقا من ثوابت ومحددات فكرية وعقائدية، حيث أن كل فرد حزب ا من اللبنانيين الشيعة يعدون الولي الفقيه في إيران مرجعا دينيا وسياسيا لهم، كما أن إيران تمد حزب ا بالدعم المادي وتشاركه في الثوابت نفسها من دون اختلاف، ولم يكن هذا الحال في سورية التي وان منحته الغطاء السياسي والدعم والتأييد، وقفت على مسافة من بعض خياراته ومنها رفض التسوية (الدسوقي، 2006: 94-95)

وبعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991م ومشاركة سوريا فيها إلى جانب التحالف الدولي، بقيادة الأمريكيين وبتفويض من هيئة الأمم المتحدة، حازت دمشق على تفويض أمريكي ومباركة عربية، بإدارة الوضع السياسي في لبنان وتحقيق الاستقرار فيه، وكانت سوريا قد دخلت لبنان عام 1976م لإنهاء الحرب بين القوى المتنازعة بين الفصائل الفلسطينية والمليشيات اللبنانية (Adeal,1980:185).

كانت علاقة رئيس الحكومة اللبناني الراحل رفيق الحريري قد بدأت مع سوريا تدريجيا منذ عام 1983م، وتطورت تدريجيا إلى حين شروع المملكة العربية السعودية بالتحضير لاتفاق الطائف في نهاية الثمانينيات، وهو اتفاق ساهمت فيه سوريا ورعته السعودية ووافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ولطالما اعتبر المسؤولين السعوديون بان هذا الاتفاق هو من أهم انجازاتهم السياسية اللبنانية في عهد الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز. وفي العام 1992 تم تكليف رفيق الحريري برئاسة الحكومة اللبنانية، واعتبر هذا التكليف تكريسا للتحالف السعودي السوري، واستمرت العلاقات بين البلدين عبره في فتره مرض الملك فهد وولاية عهد الأمير عبد ا ، علما بان رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، كان على صله وثيقة بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل (راشد، 2006: 120-128).

بعد وفاه الرئيس حافظ الأسد وتسلم بشار الأسد مقاليد السلطة عام 2000م، كان الوضع في لبنان له اثر واضح على طبيعة العلاقات السعودية السورية، وكان بشار الأسد قد لعب قبيل تسلمه السلطة دورا محوريا في إيصال أميل لحود إلى رئاسة الجمهورية والتي كان لها الأثر في استقالة رفيق الحريري عام 1998م، اثر صراع على السلطة مع الرئيس أميل لحود المدعوم من سوريا ولكنه عاد بعد فوزه في الانتخابات عام 2000م والذي تصادف مع إنهاء إسرائيل 22 عاما من احتلالها للجنوب اللبناني مما زاد الضغوط على سوريا لسحب قواتها، وقد غادرت القوات السورية معظم مناطق بيروت في حزيران عام 2001 م تمهيدا لإنهاء عقود من الوجود العسكري السوري المثير للجدل، وكانت تلك أول إشارة سلبية للمرحلة الجديدة من العلاقات بين دمشق ورفيق الحريري (سويلمان، 2004: 62 -65).

تصرفت السعودية بطريقة لم تؤثر سلبا على العلاقات مع سوريا خاصة وأنها لم تعتبر أن استقالة رفيق الحريري مفصليه على اعتبار انه يمكن معالجتها عبر تقاليد اللعبة اللبنانية.

وفي عام 2004م أيضا ظهر عامل جديد زاد الموقف توترا وتصعيدا من الجانب السوري على الأقل ،فقد تصاعدت المعارضة في لبنان ضد التمديد للرئيس لحود، وكانت سوريا قد لعبت دورا فاعلا في تعديل الدستور اللبناني وذلك من اجل التمديد للرئيس اللبناني أيميل لحود لولاية ثانية (الكردي ،2005: 107) .

وبدا للمرة الأولى أن الوصاية السورية على لبنان ما عادت مقبولة من السعودية ومصر، ومن الرفقاء الدوليين، وبناء عليه ُأتخذ القرار 1559 بتاريخ 2004/9/2 بتأييد تسعة أعضاء وامتناع ستة في مجلس الأمن الدولي عن التصويت، في إطار ما يعرف بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المعنون «في حل النزاعات حلاً سلمياً». وعلى الرغم من أن الوضع في لبنان مكرس بالتباين الحاصل بين مختلف أفرقاء الداخل حيال مسألة التمديد لرئيس الجمهورية، والتبنـّي السوري لهذه المسألة، لم يكن في حينه، يشكّل على حد تعبير بعض أعضاء مجلس الأمن الدولي أنفسهم، نزاعاً يهدد الأمن والسلم الدوليين، إلا أن المبادرة الفرنسية - الأميركية أعطت ثمارها على هذا المستوى بتمرير القرار المذكور، الذي رأى فيه الكثيرون ومن بينهم أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية السفير محمد عيسى الذي مثل لبنان في جلسة مناقشة مشروع القرار، تدخّلاً في الشؤون الداخلية لدولة عضو في المنظمة الدولية، مستنبطاً في مداخلته نص المادة الثانية في فقرتها السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يسوغُ للمنظمة أن «تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق (قهوجي، 2006).

وبناء على ما صدر في القرار الدولي رقم 1559 اعتبرت القيادة السورية أنها المستهدفة مباشرة من هذا القرار وبان علاقة الرئيس رفيق الحرير الدولية سمحت له بإقناع القوى الفاعلة بان زمن الوصاية السورية على لبنان قد أفل

وخصوصا بعد أن ساد اعتقاد لدى المجتمع السياسي الولي ولدى بعض الإطراف اللبنانية بان النظام السوري قد تخلخل بعد سقوط بغداد وحتى أن بعض التحليلات ذهبت بالقول بان النظام السوري أصبح مهددا وضعيفا، مما دفع بعض القوى اللبنانية للمراهنة على أن الوقت قد حان للانعطاف وتغيير المسار مع دعم دولي وإقليمي قوي ، مقابل هذا الوضع تسعى القيادة السورية إلى الاحتواء والى ترك حلفائها اللبنانيون للقيام بالتصدي إعلاميا وأحيانا أكثر للمواجهة.

لقد أطلق اغتيال الحريري في 14 شباط 2005 م في لبنان ، مسارا انحداريا في العلاقات السعودية السورية، حيث أشارت عائلة الحريري ومن ورائها قوى 14 آذار وهو تحالف سياسي يتكون من كبار الأحزاب والحركات السياسية التي ثارت على الوجود السوري في لبنان بعيد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري أو ما سمي بثورة الأرز والتي تلقت الدعم من عدد من الدول بالأخص دعمتها فرنسا وأمريكا والسعودية والأمم المتحدة. وقد أخذ اسمه عن التاريخ الذي أقيمت فيه مظاهرة جمعت أكثر من مليون شخص سنة 2005م . الحليفة للسعودية إلى سوريا بأصابع الاتهام فيما يخص اغتيال الحريري، وان لم يكن قضائياً فسياسياً، وان لم يكن للاتهام بالقتل فالتسبب به. واضطرت سوريا لسحب جيشها من لبنان وتأزمت العلاقات السورية - اللبنانية، ومن ثم نجحت قوى 14 آذار بدعم سعودي في إطلاق تحقيق دولي ومحكمة دولية خاصة لمحاكمة قتلة الحريري، دخل لبنان خلالها في أتون دوامة اغتيالات استهدفت رموزا من قوى 14 آذار (كاين، 2006: 106).

ووجدت واشنطن في اغتيال الحريري فرصة لإنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، تمهيدا للقضاء على حزب ا وإسقاط نظام بشار الأسد لخلق شرق أوسط جديد (حسن، 2007/7/3)، واضطرت سويا لسحب جيشها من لبنان وتأزمت العلاقات السورية اللبنانية، ودخل لبنان خلالها في أتون دوامة اغتيالات استهدفت رموزا من قوى 14 آذار، وكان من أبرزها النائب المعارض للوجود السوري جبران تويني (كاين، 2006: 68)، ومن ثم نجحت قوى 14 آذار بدعم سعودي في إطلاق تحقيق دولي ومحكمة دولية خاصة لمحاكمة قتلة الرئيس الراحل رفيق

الحريري، وأصدر مجلس الأمن بتاريخ 2006/3/29م القرار رقم 1664 بالموافقة على إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين باغتيال رفيق الحريري (الحموي، 2007: 6) ثم صدر القرار رقم 1757 بتاريخ 2007/5/30م الذي انشأ المحكمة الخاصة باغتيال الحريري.

وقد شكلت المحكمة الخاصة باغتيال الحريري نقطة خلاف بين السعودية وسورية، واعتبرت سورية المحكمة بأنها ذات طابع سياسي، وتؤيد سورية مسعى حزب ا لإسقاط القرار ألاتهامي الظني المتوقع صدوره بحق بعض عناصره، ولو تطلب ذلك إسقاط المحكمة نفسها دوليا أو معنويا، بما يفقدها قيمتها لبنانيا وعربيا وهو ما تحشد الجهود باتجاهه. أما القيادة السعودية فقد أعلنت تأييدها للمحكمة ولا تنظر بارتياح إلى الضغط الذي تمارسه سورية على الحريري الابن للتنازل عنها،مع اقتناعها الكامل بعدم قدرة احد على تقديم أي تنازلات في ما يتعلق بالمحكمة بسبب التمسك الأمريكي بها، مفضله العمل على تجاوز تداعيات القرار ألاتهامي الظني عند صدوره. كما ساهم من ناحية العدوان الإسرائيلي على لبنان من ناحية أخرى في تموز 2006م والموقف السعودي منه في دفع العلاقات إلى المزيد من الانهيار، وخاصة عندما خرج وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، ليصف قيام حزب ا باختطاف الجنديين الإسرائيليين بأنه "مغامرة غير محسوبة"، ولينتقد الدول العربية التي تعطي أولوية لعلاقاتها مع دول خارج العالم العربي على حساب العلاقات بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، في إشارة إلى العلاقة التي تربط سوريا بإيران، فكان الرد المباشر الذي جاء من الرئيس بشار الأسد ، الذي تحدث بعد الحرب عن "إنصاف المواقف وإنصاف الرجال" في إشارة إلى موقف بعض الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفي مقدمتها الموقفان السعودي والمصري (حسيب، 2006: 13).

وقد أوضح العدوان الإسرائيلي على لبنان في 12/يوليو/2006م، انه من الصعوبة بمكان عدم ربط بين الحرب على لبنان وتصاعد الأزمة بين الولايات المتحدة وسوريا وإيران، حيث هدفت واشنطن من هذه الحرب هو منح إسرائيل الفرصة الكاملة لتدمير البنية العسكرية لحزب ا ، ثم الانتقال بعد ذلك لتصفية

حماس وإسقاط حكومتها وتشكيل تحالف دولي وإقليمي قابل لإغراء سورية بالانضمام إليه، والبدء بالعمل على عزل إيران، وتقليص نفوذها في المنطقة، تمهيداً لتصفية نظامها إن أمكن (دياب، 2006: 139).

وكانت المفاجأة التي حملتها الحرب فيما يتعلق بسورية وإيران تتجاوز الحسابات الخاطئة المتعلقة بالحرب ذاتها، وسير عمليات القتال،المفاجأة تكمن في مفارقة أن ما أدت إليه الحرب الإسرائيلية على لبنان جاء معاكسا تماما لما كانت تريده تل أبيب ومنها ورائها الولايات المتحدة، فالهدف الأساسي الذي ابتغته الدولتان من الحرب، هو إضعاف كل من سورية وإيران لم يتعرض للإخفاق وحسب لكن الحرب أدت فعلياً إلى منح دمشق وطهران مزيدا من القوة في التعامل مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما تفق عليه المحللين الأمريكيين والإسرائيليين أنفسهم والتفسير أن العلاقات القوية في التوازن الجديد الذي تلي هذه الحرب، أضف إلى ذلك الاعتراف بأهمية الدور السوري والإيراني في إنهاء هذه الأزمة(راشد،2006: 136)، وذلك عندما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس يوم 31/يوليو/2006 م حيث ضمنت جملة مطالب وشروط لوقف إطلاق النار من بينها فرض حظر على عمليات تسليح حزب ا وهو ما تضمنه بالفعل بعد ذلك القرار 1701، مما يعني عدم إمداد حزب ا بالسلاح وهو حزب الذي تقوم به إيران، ومراقبة الحدود السورية- اللبنانية، فهي المدخل البري الوحيد لإمداد حزب ا بالأسلحة والمعدات، وهو ما لم يحدث بالطبع دون موافقة سورية وتنسيق كامل معها.

انسحبت القوات السورية بناء على قرار 1559 الذي أكد على احترام مبدأ السيادة اللبنانية. وهذا ما أفقد سوريا ورقة مهمة بمثابة ضمان سوري إقليمي، وكان هذا نتيجة إدراك صانع القرار لمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية ومتطلباتها، وما تعرضت له سوريا من ضغوطات بعد وفاة رئيس الوزراء رفيق الحريري في عام2005م، وفرض قانون"محاسبة سوريا"عليها من طرف الكونغرس الأمريكي (زيادة، 2006 : 167).

كل هذه الأمور دفعت صانع القرار إلى تبني قرار أكثر واقعية وعقلانية، ويقلل من حدة الضغوطات المفروضة عليها.

ومع اندلاع حرب الصيف في العام 2006 م بين إسرائيل و"حزب ا " بلغ الانحدار في العلاقات السورية السعودية، حيث أتى الموقف السعودي المندد بـ"المغامرات غير المحسوبة" في إشارة لدور حزب ا في التسبب بالحرب،كما تمثل أيضا باستقبال الملك السعودي نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام، وصولا إلى قيام حزب ا وحلفاء سوريا في أيار 2008 بعملية عسكرية في بيروت ضد قوى 14 آذار ووقوع العاصمة بيروت تحت سيطرة قوات الحزب خلال ساعات (شقير، 2010).

لعب الملف اللبناني مرة أخرى دورا مفصليا في تحديد مسار العلاقات السعودية السورية، فمنه بلغت العلاقات حد القطيعة ومنه عادت الحياة إلى الحوار السعودي السوري، حيث عادت العلاقات بين البلدين لتتخذ مسارا ايجابيا بعد انعقاد اتفاق الدوحة في 2008/5/21 الذي نظم الوضع اللبناني وأوقف مسلسل الاغتيالات، واخرج لبنان من الفراغ الدستوري بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، الرئيس ميشال سليمان (وفا، 2008: 1).

وتوج هذا المسار بقمة الكويت في 2009/1/19م، التي حملت مبادرة مصالحة من العاهل السعودي الملك عبد ا بن عبد العزيز، حيث تم اجتماع قادة السعودية ومصر وسوريا والكويت، وأصبح الانفراج العربي تدريجيا يصل إلى سوريا، تلا ذلك مصالحة قمة أيضا في السعودية تبعها الأسد بزيارة أخرى، إلى أن وصل الملك السعودي إلى سوريا أواخر أيلول 2009م ليعلن الجانبان إنهما طويا خلافات الماضي، مؤكدين على الأطراف اللبنانية المتنازعة ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة وفاق وطني يترأسها سعد الدين رفيق الحريري، وأعقب ذلك تطورات عدة على المسار اللبناني تمثلت بالزيارة المشتركة للملك السعودية برفقة الرئيس الأسد إلى بيروت، ثم جاءت زيارة سعد الحريري لدمشق وإعلانه تبرئتها من الاتهام السياسي بالتورط باغتيال والده رفيق الحريري (غوش، 2010).

أما بالنسبة لاتفاق الدوحة فقد سمح بإجراء الانتخابات الرئاسية بالتوافق على الرئيس ميشال سليمان وبإجراء انتخابات برلمانية، في حزيران/ 2009م، فازت فيها قوى 27 آذار. وفي تشكيل حكومة "الوحدة الوطنية" في 9 تشرين الثّاني2009م، برئاسة زعيم تيار المستقبل سعد الحريري ومشاركة فريقي 6 و 27 آذار معا 2 . أدى هذا التطور إلى إحياء الروح في نوع من التنسيق والتفاهم (السعودي السوري) شاع في لبنان تسميته بصفقة (س س) ترتب عليه شبه تطبيع للعلاقات بين تيار المستقبل وليد جنبلاط أو لنظام السوري، وتمثّل ذلك خصوصا بزيارة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري دمشق في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2009 م، وقد أردفها الحريري بتقديم اعتذارات ضمنية في أيلول/ سبتمبر 2010م، عن "أخطاء سابقة"، وبتبرئة سورية من عملية اغتيال الحريري الأب، كما تمثّل بزيارات الوزير جنبلاط المتتالية لدمشق التي استمرت حتى آب/ أغسطس 2011م.

ومثّل إسقاط حكومة سعد الحريري في 21 كانون الثاني/ يناير 2011م، خروجا عن التفاهم السوري السعودي، والتوازنات التي أرساها مع اللاعبين الآخرين قطر وتركيا وإيران، وذلك من جهة تشكيل حكومة توافقية قابلة للاستمرار. وقد لجأ فريق 6 آذار، آنذاك إلى سحب وزرائه من الحكومة، وكان ذلك خطوةً استباقية قبل صدور قرار المحكمة الدولية الظنّي الذي يتّهم أعضاء من حزب ا بالوقوف وراء عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وذلك قبل اندلاع الثورة السورية في 24 آذار/ مارس 2011م. وقد كلّف رئيس الجمهورية ميشال سليمان المرشّح نجيب ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة، بعد أن انحاز النائب وليد جنبلاط وكتلته، في تسميته لخلافة الحريري، إلى فريق 8 آذار، وقد تكونت الحكومة في 23 حزيران/ يونيو 2011م، ولم يشترك فيها فريق 14 آذار (محمود وساتيك: 2013، 25).

يلاحظ مما سبق أن ملف لبنان قد احتل حيزا مهما من المحادثات بين الرئيس بشار الأسد والملك عبد ا فقد دعا الزعيمان في بيان مشترك إلى تعزيز التوافق بين الجانبين والبحث عن نقاط التلاقي التي تخدم مصلحة لبنان من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها حجر أساس الاستقرار في لبنان، كما يرى

المراقبون أن حصول الوفاق بين الرياض ودمشق حول مسالة لبنان قد سهل على تشكيل حومة الوحدة الوطنية برئاسة سعد الحريري في نوفمبر 2009م، حيث جاءت زيارة الحريري لدمشق في 19/ ديسمبر 2009م كما قامت كل من سورية ولبنان بتبادل البعثات الدبلوماسية بين كلا البدين.

2.4عملية السلام مع إسرائيل:

لقد حاولت سوريا الإمساك بالورقة الفلسطينية، فدعمت الفصائل الفلسطينية المعارضة والمناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن السعودية استطاعة انتزاع الورقة الفلسطينية من يدها تمهيدا لمفاوضات سلام بين العرب وإسرائيل وان كانت العلاقات بين السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد توترت على خلفية وقوف ياسر عرفات بجانب صدام حسين في غزوه للكويت، فان السعودية اتجهت لمساعدة الشعب الفلسطيني مباشرة، خصوصا مع بروز تنظيمات فلسطينيه إسلامية أصولية كحماس والجهاد الإسلامي. وقد لعبت السعودية دورا في مؤتمر مدريد عام 1991م حيث اضطلعت المملكة بدور مهم وبارز في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقتها، وما نتج عنها من اتفاقيات، واعتبرتها المملكة إلية مهمة يمكن الاستفادة منها في تامين الحقوق العربية والفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن رقم 242و338، مبدأ الأرض مقابل السلام.

فشاركت المملكة في لقاء مدريد وفي جميع فـرق العمـل المنبثقـة عـن المحادثات المتعددة الأطراف: اللاجئين، المياه، الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي، البيئة، التنمية الاقتصادية، وأضعفت الموقف السوري التفاوضي بعد أن أفقدته ورقة الضغط الفلسطينية، وذلك بعد توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلـسطينية فـي 13 أيلول عام 1993 على اتفاق أسلو (صايغ، 1995: 75)، مع أنها خلال أزمة احتلال الكويت وافقت على عقد مؤتمر للسلام تخللنه محادثات مباشرة مع إسرائيل، ولعبت السعودية دور المنسق، وقد وقعت المفاوضات السورية الإسرائيلية في مأزق حقيقي بسبب الخلاف حول الإجراءات الأمنية لجهة إقامة محطات إنـذار إسـرائيلية فـي الجولان وعمق الشريط الحدودي السوري المنزوع من السح ،لكن السعودية تدخلت

لإعادة تنشيط المفاوضات المجمدة متجنبة إظهار نفسها كوسيط، وسرعان ما توقفت هذه المفاوضات المجمدة متجنبة إظهار نفسها كوسيط، وسرعان مـا توقفـت هـذه المفاوضات مجددا بعد اغتيال رابين والهجمات التي نفذتها حركـة حمـاس ضـد إسرائيل، وعندما فاز اليمين الإسرائيلي في ربيع 1996م علـى أسـاس برنـامج انتخابي معارض لمقررات مؤتمر مدريد ولمبدأ الأرض مقابل السلام، حيث شـعر حافظ الأسد بان المفاوضات مع إسرائيل باتت مهددة بعد طروحات الأمـن مقابـل السلام التي بدأت بالحلول مكان مقولة الأرض مقابل السلام، وبقى التقـارب بـين وجهتي النظر السعودية والسورية من عملية السلام متمايزا، ولعبـت الدبلوماسـية السعودية دور قناة الاتصال بين السوريين والأمريكيين أثناء التوترات، وعملت على إبقاء الجسور مفتوحة بين واشنطن ودمشق حتى بعد إخفاق المحادثات بين سـوريا وإسرائيل (صايغ، 1995: 75) .

وترفض سوريا التسوية على الطريقة الأمريكية الإسرائيلية، وهي تصر على التسوية النابعة من الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وهذا ما جعلها تحتضن على أرضها جزءا مهما من فصائل المقاومة الفلسطينية ذات الثقل الشعبي والعسكري (Paule, 2001 :48).

كما كان للرئيس السوري الراحل حافظ الأسد دور في فتح الباب لاستئناف المفاوضات عبر اقتراحه على وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين اولبرايت في 7-12-1999م صيغة "استئناف المفاوضات من حيث توقفت"، الأمر الذي يتيح لكل طرف من الطرفين تفسير ذلك بالشكل الذي يريده، وهي الصيغة التي تم على أساسها استئناف المفاوضات بعد عدة أيام في شيبردز تاون بإشراف مباشر من الرئيس بيل كلينتون وبرئاسة كل من فاروق الشرع وإيهود براك. لكن بقدر الأهمية التي حظيت بها هذه المفاوضات، يكشف زيادة كيف أن براك تراجع عن رغبته في استئناف المفاوضات نتيجة وضع حكومته الشديد التعقيد، والمعارضة الكبيرة للسلام، وهو ما ابلغه للامريكين لحظة وصوله المطار(كيلاني، 2006: 4).

لقد أدى انهيار محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل في عام 2000 م ، بعد فشل محادثات كلينتون/ الأسد إلى سد المسار السوري. ومع أن باراك، ربما فكر في

إعادة إطلاق عملية السلام، في فترة من الفترات، فقد أدى انتخاب شارون إلى إنهاء أية إمكانية في هذا الشأن. وكان من شأن ذلك إضعاف ركن أساسي من الأركان التي تستند إليها العلاقات الأمريكية – السورية.

وبتاريخ 1 كانون أول2003م، دعا الرئيس السوري بشار الأسد إلى استئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل لقد تمت قراءة هذا التصريح من قبل البعض، على أنه إشارة لمرونة جديدة، ناتجة عن قلق جديد، وأثار الحديث تكهنات حول نواياه، وكيف يجب أن تكون استجابة إسرائيل له. وبينما كان البعض في إسرائيل، بما في ذلك وزير الخارجية سيلفان شالوم، ورئيس الاستخبارات العسكرية، وكثيرين في مؤسسة الدفاع، يعتقدون بأن على إسرائيل أن تستكشف أبعاد هذا العرض، وأن تعطي ردا إيجابيا عليه إذا كان عرضا مخلصا، كان رئيس الوزراء شارون أبعد ما يكون شكا فيه.

تواجه سوريا تحديات كبيرة على مستوى الصراع العربي-الإسرائيلي بعد تعثر عملية السلام التي كان من المفروض إن تغلق الملف الفلسطيني بتسوية عادلة، إضافة إلى استمرار إسرائيل بالسيطرة على مرتفعات جولان، وعرفت المرحلة الراهنة دخول سوريا في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل بوساطة تركيا في بداية عام 2008م، ألا أن السياسات العدوانية الإسرائيلية على فلسطين أدت بتوقيف المحادثات، وهذا ما يؤكد على تأثير البعد العربي في السياسة السورية.

تعطي السعودية الأولوية لخيار السلام، وقد أطلقت مبادرة عام 2002م في القمة العربية التي عقدت في بيروت، للتطبيع العربي مع الدول العبرية وقبولها جزءا مكملا للمنطقة، بدواعي أن الظروف والمتغيرات تحتم على العرب انتهاج مرونة سياسية في التعامل مع الدولة العبرية، وتخفيف النهج المتشدد معها، رغبة في إحلال سلام شامل وعادل يعود بالنفع على المنطقة (العمادي، 2004/10/3).

كما أن السعودية تؤيد مسار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خاصة بعد سيطرت حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، التي جاءت بعد توقيع اتفاق مكة بين حركة فتح وحماس في شباط 2007م برعاية من الملك السعودي عبد ا بن عبد العزيز نفسه، وهو الأمر الذي اغضب السعودية وجعلها تبحث عن البصمة

الإيرانية في خطوة حماس، وعن التفهم السوري أو الموافقة وراءها، وفي المقابل وفي الوقت الذي تعلن فيه سوريا أن الأولوية للمقاومة، فقد أبقت على اعترافها بالرئيس عباس وحكومته، إلا أنها تعاملت ايجابيا مع حكومة غزة المقالة بقيادة إسماعيل هنية، ووفت لها ما تستطيع من الدعم اللازم، ووقفت إلى جانبها بوضوح خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (سليمان ، 2010/5/4) .

اعتبرت الحرب جزءا من السياسة الإسرائيلية في المنطقة، في حين أن السعودية رأت أن من بين أسباب نشوب هذه الحرب تزايد النفوذ الإيراني وبتسهيل سوري في القضية الفلسطينية وهو النفوذ الذي تستثمر طهران لأغراض كثيرة، منها حماية ملفها النووي ومشروعها في المنطقة، واتهم وزير الخارجية السعودي حركة حماس بأنها أداة لتحقيق الأطماع الإيرانية ووصفها بأنها تقوم بمغامرات أصبحت نكبة على العالم العربي في الاستعجال في دخول معارك لم يستعد لها (السديري، 2009: 2).

وفي نفس السياق اختلفت سوريا والسعودية حول جدول المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة، التي انطلقت في أوائل أيلول 2010م وحول كيفية إدارة المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، بالرغم أن السعودية انتقدت الإدارة الأمريكية في كمحاولتها فرض المفاوضات المباشرة على الفلسطينيين كسياسة الأمر الواقع، للظهور أمام المجتمع الدولي بمظهر راعي السلام واتهمت الجانب الأمريكي بإدارته للمفاوضات بلهجة قديمة فيها خنوع للجانب الإسرائيلي (العقيلي، 2010: 3). إلا أنها تدعم الجانب الفلسطيني في مسار المفاوضات مع إسرائيل.

3.4 العلاقات السورية الإيرانية :

تعد العلاقات الإيرانية السورية من امتن العلاقات في منطقة الشرق الأوسط منذ أن أعلنت سوريا وقوفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق عام 1980م ،وشهدت العلاقات تحول كبير بعد تعثر عملية السلام، وتوقف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عام 1996م.

ففي عام 2003م جاء الغزو الأمريكي وقوات التحالف للعراق ومع زوال النظام العراقي ألبعثي ظن البعض أن يشكل مدخلاً لإمكانية فك أو تخالف حدة التقارب بين سورية وإيران،الأمر الذي اثبت عكسه الأيام التالية لغزو قوات التحالف للعراق؛ فقد شكل ضرب النظام البعثي في العراق مدخلا لمحاصرة دول وأنظمة أخرى وضربها في المنطقة، وعلى رأسها الدولتان في الشرق الأوسط طبقاً لوجهة نظر أمريكية وهما: سورية وإيران مما دفع بالدولتين في خندق واحد مرة أخرى، حيث أصبح التحالف السوري الإيراني أقوى مما كان عليه؛ وذلك نتيجة أن سورية أصبحت مهددة سواء من العراق الذي ترابط فيه القوات الأمريكية، أو لبنان الذي أجبرت على إخراج جيشها منه في آذار عام 2005م، وتخوفها أن تتحول إلى بلد معاد لها، خاصة وان هنالك أطرافاً لبنانية قد أعلنت الحرب علناً على النظام السوري على خلفية اتهامها بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وعدد من الشخصيات اللبنانية الأخرى،أما بالنسبة لإيران فقد تم التصعيد من قبل الولايات المتحدة بخصوص برنامجها النووي (عكرمة،2008: 8-9).

يمكن وصف العلاقات السورية الإيرانية بعد استلام محمود أحمدي نجاد السلطة عام 2005م، بأنها باتت علاقات إستراتيجية عضوية بين بلدين وجد كل منها في البلد الأخر طرفاً له يمكن أن يمده بأوراق إضافية في مواجهة خصومه في المنطقة، حيث باتت الولايات المتحدة وإسرائيل تتحدثان عن أنهما تريدان فك التحالف السوري الإيراني عبر المفاوضات مع دمشق بعد أن كان قادة إسرائيل يقولون:بأن سورية ضعيفة ولا تستحق النظر وأنه ليس لديه ما تقدمه؛ فإن الدعم الإيراني والعمق الذي منحته إيران لدمشق وخاصة بعد حرب تموز 2006م، أثبت أهمية دمشق ومكانتها (خضر، 2007: 36).

إن التقييم العربي الإيراني في قضايا عربية مختلفة يشهد انقساما مهما بين اتجاهين أساسيين: الأول وعلى رأسه سوريا يعتبر إيران حليفا رئيسيا للقضايا العربية لا يمكن الاستغناء عنه، وان إدخال إيران في معادلات الصراع مع إسرائيل من شانه أن يسد كثيرا من فجوة القوة القائمة بين العرب وإسرائيل، وانه لا يمكن اعتبار إيران تهديدا للأمن العربي، وان سياستها وان انطوت على بعض المأخذ لا

تعادل أبدا التهديد الوجودي الإسرائيلي للعالم العربي برمته، وان الحوار مع طهران هو السبيل الوحيد لمعالجة تلك المأخذ (مسعد، 2001: 245).

وتعتبر علاقات طهران بدمشق هي العلاقات العربية الوحيدة التي انتقلت منذ انتصار الثورة من تفاهم مصالح وتبادل منافع سياسية إلى تحالف استراتيجي التزمت من خلاله سوريا بالوقوف إلى جانب إيران ضد العراق خلال سنين الحرب 1980 -1988، وان تخللها خلال فتره حكم الرئيس حافظ الأسد بعض التضارب في المصالح والصراع على النفوذ ووصلت الذروة خلال ما سميت حرب الأشقاء في لبنان والتي تقاتل فيها الفصيلان الشيعيان حركة أمل المدعومة من سوريا وحزب ا المدعوم من إيران، ولكن بعد سقوط بغداد في عهد الرئيس بشار الأسد بدأت هذه العلاقة تأخذ منحنى مختلفا عبر عنها عبد الحليم خدام النائب السبق للرئيس السوري بشار الأسد وذلك بعد أن قطع الصلة مع النظام القائم ودعا للانقلاب عليه – بقوله "في الماضي كان هناك تحالف استراتيجي وكان لسوريا مصالح ولإيران مصالح وكانت نقطة الالتقاء الأساسية لهذا التحالف صدام حسين، لكن الأمور تحولت بعد ذلك نتيجة غياب نقطة الالتقاء الأساسية وضعف سوريا التي لم يعد لديها أي إستراتيجية (حمود، 2007: 1).

وقد ظهرت بعض التحليلات الغربية التي تحدثت عن إمكانية استقطاب سوريا إلى الدائرة الغربية بعد أن استنفذت علاقتها مع إيران غرضها بانتهاء نظام صدام حسين، خاصة وان الشأن العراقي أصبح مصدر اختلاف ما بين الطرفين حيث وقفت سوريا بقوى ضد الغزو الأمريكي لبغداد، وهي متهمة بتسريب السلاح لمجموعة عسكرية تستهدف القوات الأمريكية، كما أنها تستقبل قوى معارضة للحكومة العراقية الحالية المدعومة أميركيا.

فيما أن إيران التزمت ما سمي بالحياد الايجابي، وسهلت الوجود الأمريكي في العراق، حيث انخرطت القوى العراقية الشيعية المؤيدة لها في العملية السياسية التي نشأت في ظل الوجود العسكري الأميركي.

ولكن المراجعة التي تحصل من البلدين للعلاقة بينهما تشير إلى إعادة بناء العلاقات على أسس مختلفة تأخذ بعين الاعتبار قضايا قد تكون أكثر أهمية وإلحاحا،

فسوريا تتحالف مع إيران على أساس حماية أمنها المهدد، سواء من العراق الذي ترابط فيه القوات الأميركية أو من لبنان الذي أجبرت على إخراج جيشها منه في آذار 2005م، وتتخوف أن يتحول إلى بلد معاد لها بعد أن كان درعا لخاصرتها الرخوة، خاصة أن هناك أطرافا لبنانية قد أعلنت الحرب علنا على النظام السوري القائم على خلفية اتهامه بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عدد من الشخصيات اللبنانية الأخرى (راشد 2006: 134).

بالإضافة إلى ذلك فان إيران الطامحة نوويا والمهددة أكثر من أي وقت مضى لإمكانية تعرضها لضربة إسرائيلية خاطفة لبنيتها النووية أو من أميركا، تحتاج إلى الحفاظ على لنظام السوري الحالي المتحالف معها، والذي أعلن التزامه الايجابي اتجاه حزب ا اللبناني وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحقه في تعزيز دوره في الشأن السياسي اللبناني الداخلي. كما أن سوريا لن تجد بلدا أكثر استعدادا من إيران للوقوف إلى جانبها في حال تعرضها لهجوم إسرائيلي أو أميركي، مع الأخذ بعين الاعتبار التصريحات الإيرانية التي صدرت في أكثر من مناسبة وعلى لسان أكثر من مسؤول حتى أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قال في احدها في كانون الثاني 2007م أن امن سوريا هو من امن إيران (سلمان، 2007: 3).

وتعتبر مذكره التعاون الدفاعي التي وقعتها سوريا مع طهران في منتصف حزيران 2006م الوحيدة من نوعها بين بلد عربي وإيران، ولم تتعرض الاتفاقية المذكرة وتصريحات الساسة الإيرانيين لاختبار فعلي يبين مدى جديته، وان كان هناك من يعتبر الوقوف السوري مع حزب ا أثناء حرب تموز 2006م إحدى المحطات المهمة التي خرج منها الطرفان بعلاقات امتن. وتطور العلاقات السورية الإيرانية عموما شمل كل الجوانب الاقتصادية والثقافية، وترجمت من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية والثقافية بين البلدين، وبسبب اتساع هذه العلاقات تكاثرت الاتهامات لهذا التحالف من بعض المعارضين السوريين بأنه قائم على أسس مذهبية، وهو ما عبر عنه بعض الساسة العرب بالهلال الشيعي الممتد من إيران إلى

دمشق ولبنان، في حين أن البلدين يريان فيه تحالفا بين قوى التـصدي والممانعـة للاختراق الأميركي والإسرائيلي للمنطقة (الزعبي، 2009: 104).

كما عقد الرئيسان السوري والإيراني قمة دمشق يوم 25 فبراير 2010م ضمت السيد حسن نصر ا الأمين العام لحزب ا وتم خلالها الإعلان عن إلغاء تأشيرات الدخول إلى البلدين وتوقيع اتفاق للتعاون الدفاعي بين دمشق وطهران (يذكر انه سبق توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بينهما في 2006/6/16م وأكد الطرفان دعم المقاومة (عقد مؤتمر لدعم المقاومة الفلسطينية في طهران بعد أيام معدودة من قمة دمشق، كما أيد بشار الأسد الموقف الإيراني بشان أزمة ملفها النووي مع المجتمع الدولي وبشكل عام أكدت هذه القمة أن التحالف الاستراتيجي بين دمشق وطهران سيستمر وان سورية لن تضحي بعلاقاتها القوية مع طهران مقابل وعود لا يوجد لها أية ضمانات.

أما الاتجاه الثاني بقيادة السعودية وان اتفق مع الاتجاه الأول على أن هناك فارقا نوعيا بين التهديدات إسرائيل للعالم العربي، وبين سياسات إيران الهجومية بوجه عام، وانه لا يمكن المساواة بينهما في درجة التهديد، إلا انه يرى أن حزب ا يتصرف في لبنان بناء على توجهات من إيران (الحافظ، 2003: 370-389)، وان التدخل الإيراني هو سبب مباشر في تعثر الحالة الأمنية العراقية، وقد وجهت السعودية تحذيرا غير مباشر إلى إيران لتخلي عن ما وصفته بجهود إيرانية لنشر المذهب الشيعي في العراق والعالم العربي الذي تسوده الغالبية السنة، واعتبرت السعودية أن التدخل الإيراني في القضية الفلسطينية قد زاد في تعميق الانقسام الفلسطيني، ولعل احتضان السعودية لحوار فتح وحماس في مكة يوم 7 شباط 2007م هو خطوة استباقية في هذا الإطار لقطع الطريق أمام الضغوط الإيرانية في هذه القضية. وتعتبر السعودية التحركات الإيرانية في أكثر من بلد عربي بأنها تمثل مصدر إزعاج وقلق لا يجب السكوت عليه. ولم تخف السعودية مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحولات الإيرانية الرسمية لطمأنة الرياض، ومرة أخرى تحذر السعودية إيران من أن الكل سيدفع الثمن، وإذا كانت السعودية لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجا نوويا سليما فان لديها مخاوف معلنه من أن

يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة إقليمية نووية جديدة (حمدان، 2007/2/14).

مما سبق ذكره يمكن القول أن علاقات دمشق مع طهران لم تقف طوال حقبة الأسد الأب حجر عثرة أمام علاقات السعودية مع سورية، وتحديداً ما بين 1979، العام الذي حصلت فيه الثورة الإيرانية، و2000م، العام الذي توفي فيه الرئيس الراحل حافظ الأسد، وهو ما يعني أنه كان بإمكان الأسد الابن أن يحتفظ بالعلاقة ذاتها مع إيران بعد أن ورث الحكم عن أبيه من دون أن تتأثر علاقته مع السعودية، وهذا ما لم يحدث. الذي حدث كان على العكس من ذلك. بدأت العلاقات تتدهور في شكل تدريجي بعد مجيء بشار الأسد إلى الحكم.

فلذلك تعترض السعودية على طبيعة العلاقة التي تجمع سورية بإيران، وترى أنها جاءت على حساب مصلحة العرب القومية، وأنها تستبطن توجها إيرانيا شيعيا ذرائعيا يستهدف المنطقة العربية، وان سوريا نفسها واقعة تحت هذا الضغط الإيراني نظرا لكثافة التواجد الإيراني في سوريا في مرحلة حكم الأسد الابن، ثقافيا ودينيا وتجاريا واستثماريا، وربما سياسيا.

الفصل الخامس

موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية بشكل عام ومن الثورة السورية بشكل خاص

منذ نهاية عام 2010م، شهدت المنطقة العربية تغيرات سياسية نوعية بالغة الأهمية انتقل تأثيرها من بلد لآخر، جاءت نتيجة تراكمات من الفشل لعدة عقود مضت، حيث أخفقت مشاريع الإصلاح، وتحقيق العدالة والحرية والديمقراطية، واستبعاد الشعوب عن المشاركة بالسلطة كان له اكبر الأثر والاستئثار بالثروات، واحتكار الأنظمة السلطة، كل ذلك اوجد مسافة فاصلة بين الأنظمة وشعوبها، وزاد من الفجوة بينهما فتحولت إلى أزمة ثقة واضحة (الحديد،2011: 59).

أنتجت الثورات العربية التي بدأت أواخر عام 2010م إلى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا واليمن وهو ما أعطى الانطباع ببداية مرحلة جديدة في النظام الإقليمي تكون قائمة على أساس اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة والاحتكام للانتخابات الحرة في تقرير شرعية النظام.

منذ نهاية عام 2010 م ومطلع عام 2011م كان المشهد السياسي في الدول العربية بشكل كبير يتحول من قبل إحداث الاحتجاجات الشعبية، بعد عقود متأصلة شرعت الاستبداد، في تونس، وفي مصر، وفي ليبيا واليمن وسوريا، عملية تهدف إلى خلق أنظمة سياسة أكثر شمولية تقوم على سيادة القانون والمساءلة في الحكم، كان للحراكات العديد من الأسباب ولكن جاء في الأساس من أصل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية البالية التي استمرت زمنا طويلاً. وهذا بدوره نابع عن قمع الحريات السياسية والمدنية ووسائل الإعلام، وسوء الحكم والضيق الاقتصادي، والبطالة وانعدام الفرص، هذا نشر سلسلة من ردود الفعل التي بدأت في تونس ثم في الوطن العربي (Colombo,2012:3).

فالثورة فعل جماهيري شامل، ناجم عن تأزم الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وعندما تتسع الهوة بين الحكام والجماهير، وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب، لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغير الأوضاع تغيرا

جذريا، أحيانا تقاد الثورة من طرف حزب جماهيري أو قيادة تؤمن بالتغير فتلهب مشاعر وتحرضهم ضد الوضع القائم (ابراش، 2011: 10).

عموما في سياق هذا الفصل سوف يتناول مبحثين أساسين، يتم في ضوئها رصد وتحليل موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية "ثورات الربيع العربي" في بعض البلدان العربية وخاصة من موقفها من الثورة السورية، وذلك على النحو التالي:

1.5 موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية بشكل عام:

سوف نتناول بالتحليل موقف المملكة العربية السعودية تجاه الثورة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، بهدف استجلاء موقفها وقدرتها على بلورة الموقف موحد.

1.1.5 الحراك الشعبي " الثورة في تونس

انطلقت انتفاضة الشباب التونسي من حادثة تعتبر للوهلة الأولى حادثة بسيطة وشخصية، لكنها أشعلت ثورة عارمة أسقطت رأس النظام، ولو لم تكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة التي كانت تعيشها تونس عشية انطلاق الشرارة لما استطاع جسد البوعزيزي المحترق أن يحرق نظاما كاملا رغم محاولة العديد من الشبان في الجزائر والمغرب وبعض الأقطار العربية الأخرى تقليد ظاهرة البوعزيري بحرق أنفسهم ألا أنهم لم يستطيعوا إشعال الثورة في بلدانهم كما أشعلها البوعزيري نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها تونس عشية إشعال الاحتجاجات الشعبية " ثورة الكرامة" كما تسمى في تونس .

ومما لا شك فيها أن الطبيعة الجيوسياسية للبلدان العربية مختلفة، وما حدث فيها من احتجاجات شعبية " ثورات الربيع العربي" مختلفة باختلاف البيئة السياسية من بلد لآخر، لكن هناك عدة عوامل مشتركة للثورات في الدول العربية وبيئتها تتمحور في التالي (العيلة، 2012: 3):

1- رفع شعار إسقاط الأنظمة الحاكمة فيها، واستبدالها بأنظمة ديمقراطية تقوم بإصلاح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونشر القيم الديمقراطية، ومحاربة البطالة.

2- سلمية الاحتجاجات الشعبية "الثورات الشعبية" العربية في مقابل دموية وعنف الأنظمة والنخب الحاكمة.

3- سقوط شرعية فلسفة الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم، في مقابل بروز شرعية التغيير ودور الشعوب، والرأي العام.

4- هشاشة الأنظمة الحاكمة قائمة على حماية الأجهزة الأمنية في مواجهة حركة الشارع، خاصة عندما تصل حركته إلى مستوى الكتلة الحرجة للتغيير الأمر الذي يقود إلى تدهور سريع في قدرات هذه الأجهزة ثم انهيارها في المواجهة.

أما الأسباب الخاصة بالحالة التونسية والتي دفعت بالشباب التونسي إلى الثورة في وجه النظام الحاكم فهي (محمود، 2011):

1- هيمنة النخب الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية.

2- انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أشارت برقيات ويكيليكس إلى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلة في المجتمع في وقت بلغت معدلات البطالة 30%.

3- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون فكان احد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة.

4- النظام المتزايد والفقر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تدهورت القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.

في البلدان العربية وخاصة تونس كان هناك عدة عوامل تدعو لحالـة مـن الثورة الشعبية التي تفجرت في جميع المدن والقرى التونسية، كانت نوعا من الحسم

التاريخي مع التردد والارتباك، وكانت تداعياتها قد أفضت إلى انهيـار الأجهـزة القمعية والنظام الأمني وإحداث قطيعة مـع الإرث الاسـتبدادي، وإرجـاع الحكـم والسيادة إلى الشعب، وتمتع الأفراد بنعمة الحرية وتمكنهم من حقـوقهم المـسلوبة، وذلك بإلغاء كل أشكال الوصاية والارتفاع بهم عن حالة القصور، والإمساك بزمـام المبادرة والتعبير عن القدرة الفعلية على الفعل وتفجر المهارات والطاقات الإبداعية عند الشباب وإطلاق مملكة الحلم والتصور لدى الشعب لإمكانيات رحبة من الوجود (خويلدي، 2011: 6).

كما أن الجيش التونسي قد انحاز للثوار حتى وان تأخر الموقف الصادر عن الجيش إلا انه كان داعما للشعب، فقد ظهر دوره واضحا عند رفضه قرار الرئيس بن علي بإطلاق النار على المتظاهرين وقمع الاحتجاجات الشعبية، حيث التزم الحياد إبان تحول الحالة الثورية إلى فعل ثوري، ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة بعد تعطل مظاهر الحياة فيها (عبد الفتاح، 2011: 7).

أما موقف الجيش التونسي ارتكز على ركائز عدة، أهمها: استياء الجيش من سياسة الإضعاف والتهميش له، من قبل الرئيس بن علي لمصلحة الأجهزة الأمنية الأخرى التي كان يحتمى بها (عبد الفتاح، 2011: 8)

أما موقف المملكة العربية السعودية من الثورة في تونس، تبلور في أن راقبت المملكة تطور الأحداث في تونس والتي تصاعدت مع وفاة الشاب بوعزيزي في الرابع من يناير من العام الماضي 2011م وتطور الصدام مع قوى الأمن، ولم تساهم تضحية الرئيس زين العابدين بن علي بعدد من أعضاء حكومته بمن فيهم وزير الداخلية في معالجة الأزمة التي وصلت إلى حد طلب ابن علي تدخل الجيش في مواجهة التظاهرات، فكان الموقف السعودي بأن دعاه الملك عبدا لمغادرة البلاد والقدوم إلى المملكة في ضيافة الدولة لمنع المواجهة التي كانت ستحدث مجزرة (جابر،2011)

وفي يوم الجمعة 14 يناير 2011م غادر ابن علي بلاده إلى المملكـة حاقنـاً دماء شعبه لتكون الحسنة الوحيدة في نظامه. وقد رحب الديوان الملكي السعودي في بيان له بقدوم ابن علي وأسرته إلى الأراضي السعودية، وأصدر بيانا قـال فيـه إن

القرار جاء: "تقديرا من حكومة المملكة العربية السعودية للظروف الاستثنائية التـي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية جمعاء وتأييدها لكل إجراء يعـود بـالخير للشعب التونسي الشقيق"، ليعلن الوزير الأول محمد الغنوشي توليه لمقاليد الحكم في تونس بشكل مؤقت مع إعلانه حالة الطـوارئ وحظـر التجـول، لكـن المجلـس الدستوري أعلن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهوريـة الانتقالي إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة لتنتهي الأزمة التونسية بأن نـزع خادم الحرمين الملك عبدا فتيل الأزمة بشكل نهائي وتام(الزبيدي ،2013).

ففي ثورة تونس أبدت السعودية رغبتها في إبقاء الثورة داخل حدود تونس دون أن تتجاوزها إلى غيرها من الدول العربية، من خلال استقبالها للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، بعد رفض كل الدول العربية استقباله.

2.1.5 ثورة 25 يناير في مصر:

شكلات الاحتجاجات الشعبية الثورة في تونس اثر كبير في إطلاق شرارة الغضب في مصر، على الرغم من قيام بعض الحركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بتظاهرات واحتجاجات نتيجة سوء الأوضاع في مصر منذ عام 2009م، فكان أبرزها حركة شباب 6 ابريل، وحركة كفاية، وبعد حادثة خالد سعيد قام وائل غنيم، والناشط السياسي عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة "كلنا خالد سعيد" على الفيس بوك ودعوا المصريين إلى التخاص من النظام(عقل، 2012).

انطلقت الثورة المصرية كثورة شعبية سلمية يوم الثلاثاء 25 يناير عام 2011م، احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وعلى الفساد المستشري في الدوائر الحكومية للنظام (بسيوني وهلال، 2012: 42)، مطالبة بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية للقضاء على الفساد وأركانه، ومع تطور ضمن مسلسل أيام الثورة والحراك السياسي، والدعم السياسي الداخلي على المستوى الرسمي المتمثل في المجلس العسكري وغير الرسمي الشباب، الأحزاب المصرية، والخارجي على المستوى الإقليمي والدولي، وتطورت مطالب

الثورة لإسقاط النظام ورئيس الدولة وأركانه، ومجلس الشعب والشورى، والحكومة وهي السلطة المنفذة لأوامر وتعليمات رئيس الدولة (عقل، 2012).

أدت الأحداث المتسارعة إلى تنحى الرئيس محمد حسنى مبارك عن الحكم في 11 فبراير عام 2011م، ففي السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وانه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

ومن ثم إعلان عن إجراء انتخابات برلمانية، التي جرت وفازت بها القوى الإسلامية المكونة من الإخوان المسلمين، والسلفيين بنسبة تصل إلى 70% تقريباً، وتم تحديد موعد لانتخاب مجلس لوضع دستور جديد لإجراء انتخابات جديدة لانتخاب رئيس للبلاد(العيلة، 2012: 22).

كما كان واضحا للعيان منذ اندلاع الثورة في 25 يناير عام 2011م، وعقب استدعاء الجيش لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الشرطة، كان واضحا أن الجيش وضع مسافة بينه وبين القيادة السياسية، وحرص على أن يتدخل في لحظة احتدام الأزمة لإقناع الرئيس مبارك بالتنحي لوقف تدهور الأوضاع، وبشكل عام كان موقفه متوازنا طيلة الوقت، وان مال في بعض الأحيان تجاه الشارع ومطالبه(عبد الفتاح، 2011: 8).

لكن الملاحظ هنا أنه منذ ثورة يناير/كانون الثاني والإطاحة بمبارك، نشأت حالة من الفتور مع دول الخليج -باستثناء قطر- كشفت عن نفسها مع أحداث السفارة السعودية في القاهرة في سبتمبر/أيلول 2011 م. وكان ذلك مفهوما بالنظر إلى ارتياب الدول المحافظة إزاء أي تغيير ثوري في الجوار، لاسيما في بلد بحجم مصر، وعلى أثر الإطاحة بصديق، مثل الرئيس مبارك. كان التوتر، خصوصا مع السعودية والإمارات والكويت؛ حيث مرت العلاقات الخليجية- المصرية بمأزق حقيقي على المستويين الشخصي والرسمي في عهد مرسي، وكان يكفي أنه ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين لإثارة التوجس منه. ولم يأتِ الأداء الرئاسي أو سياسة الدولة الداخلية والخارجية ليبدد هذا الانطباع أو ينهيه، وإنما أضاف إليه وعمقه، ليتحول من توتر مكتوم إلى خلاف شبه معلن. والملاحظ، أنه في خلال الفترة من

يونيو/حزيران 2012م إلى يونيو/حزيران 2013م لم تطأ أقدام العديد من المسؤولين السعوديين أو الإماراتيين أرض مصر، على الرغم من زيارات المسؤولين المصريين وعلى أعلى مستوى لهذين البلدين (سلامه، 2013).

ومع استمرار المواجهات واستخدام النظام كامل أدواته صدرت تصريحات سعودية تؤكد وقوفها مع الشعب، كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا بن عبد العزيز يترأس جلسة مجلس الوزراء حين صدورها في تأكيد وقوف الرياض مع الشعب، وكان المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة قد التقط هذه الإشارة وتجاوب معها في ضغط واضح على النظام الذي استخدم قوى وزارة الداخلية في حمايته والاعتداء على المعتصمين والمحتجين.

وساهمت هذه الإشارات التي تجاوب معها مجلس التعاون الخليجي من خلال بياناته في صدور البيان الأول للمجلس العسكري، رافضا الاعتداء على المواطنين ومؤكدا أن دوره حماية الوطن والمواطن، ليعلن رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان أمام هذا التطور تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 لتقدم الحكومة السعودية دعماً ماليا للحكومة المصرية التي كانت تدار من قبل المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى إدارة شؤون البلاد حتى تمت الانتخابات البرلمانية والشورى وحاليا الرئيسية التي نقلت السلطة سلميا للشعب المصري (أبو داهش، 2013).

بالنسبة للثورة المصرية فقد كان التخوف أكبر، فمصر كانت العمود الفقري لتيار ما يسمى "الاعتدال العربي" الذي تشكل السعودية رئته، وانهيار نظام مبارك سيفقد السعودية حليفاً قوياً كان يعمل معها في سياقات تضمن لها هامشاً واسعاً في ممارسة نفوذها في المنطقة.

3.1.5 الثورة الشعبية في ليبيا:

تأثرت الثورة في ليبيا بموجب الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي في مطلع عام 2011م، وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيسين التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني

مبارك، بالإضافة لانهيار ثقافة الخوف من السلطة، وطغيان الدكتاتورية الأنظمة الفاسدة، مما دفع الشباب الليبي إلى المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حيث كانت الثورة عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية (العيلة، 2011 : 23).

وفي يوم 21 أغسطس عام 2011م، تدفقت القوى المعارضة على العاصـمة طرابلس، حيث تمت السيطرة عليها دون مقاومة، وخرج القذافي منها، حتى يوم 20 أكتوبر، عندما قامت قوات الناتو بقصف موكب الرئيس القذافي وهو بطريقه لمدينة سرت، وتم اعتقاله من قبل الثوار الليبيين ومن ثم قتله، وأعلـن المجلـس الـوطني الانتقالي بعد مقتل القذافي انتصار الثورة الليبية وتسلمه إدارة شؤون البلاد (العيلـة، 2012: 23).

فتح قادة الجيش غير النظامي مخازن التسليح للشعب والثوار، فـي المقابـل كانت قوات القذافي تمارس القتل والتعذيب بحق الثوار، مما أدى للاشتباك المـسلح والعنيف بين الثوار وكتائب القذافي، وبخصوص الجيش النظـامي الليبـي، تبـدو صورته غير واضحة المعالم في ظل ندرة المعلومات المتوافرة عنه، وتؤكد بعـض التقارير على تواضع هذا الجيش من حيث التسلح والأداء، ومـع بدايـة تـصاعد المواجهة ضد النظام، حدثت انقسامات في صفوف الجـيش، وخاضـت الكتائـب الموالية للقذافي حربا استمرت عدة أشهر ضد الثوار، الذين دعمتهم قـوات حلـف شمال الأطلنطي، وقد انتهى الأمر بالإطاحة النظام، وعلى خلفية ذلك، فقد أصـبحت عملية تأسيس جيش وطني في مقدمة أولويات مرحلة ما بعد العقيد (إبراهيم، 2011: 6).

أما موقف السعودية من الثورة في ليبيا فكان من خـلال مجلـس التعـاون الخليجي في الدفع بقرار منه إلى الجامعة العربية ومنها إلى مجلس الأمـن ليتبنـى العالم التدخل وحماية المدنيين في ليبيا بعملية كانت بدايتها الحظـر الجـوي الـذي شاركت فيه كل من قطر والسعودية، وصولا إلى التدخل العسكري فـي اسـتهداف مقار القذافي وتجمعاته العسكرية، مما سهل مهمة الثوار في الاستيلاء على طرابلس التي ثارت في العشرين من أغسطس 2011م حيث دخلها الثوار لتبدأ مهمة البحـث

عن معمر القذافي الذي عثر عليه الثوار في سرت في 20 من أكتوبر حيـث قتـل لتنتهي الثورة الليبية وتنطلق إلى مستقبلها السياسي دون العصابة الدكتاتورية التـي استغلت مقدرات البلاد في زرع الفتن والبلبلة في العالم واستخدام الإرهاب وتمويله.

وبسبب ما أثير من خلافات في مؤتمر سرت المذكور تقرر تكليف دولة الرئاسة (ليبيا)، ولجنة إدارية مصغرة، بإعادة صياغة البروتوكول، ودراسة التبعات المالية المترتبة على عملية التطوير، وعرض المشروع على دورة خاصة لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية خلال ثلاثة أشهر، تمهيداً لعرضه على القمة المقبلة في مارس- آذار 2011م، وبعدها خرج بيان عن مجلس الوزراء السعودي ليؤكد أن إصلاح النظام العربي يستدعى بالدرجة الأولى تفعيل التعاون العربي من خلال تقوية مؤسسة الجامعة العربية، في سبيل الارتقاء بالعمل العربي، ليكون بالفعل والممارسة عملاً مشتركاً وفاعلاً ومؤثراً على الصعيدين العربي والدولي «الأمر الذي لا يحتاج إلى تعديلات جوهرية في الميثاق، أو إنشاء مؤسسات جديدة بقدر ما يحتاج إلى تفعيل وتقوية المؤسسات القائمة، والالتزام الجاد والعملي بما تم الإجماع عليه من إصلاحات ومقررات، وضمان أعلى درجات المصداقية والجدية في تنفيذ القرارات على أسس سليمة تلبى تطلعات القادة العرب وطموحات شعوبهم، وتتفق وميثاق الجامعة العربية ووثيقة العهد والوفاق وقرارات المجلس الأعلى» (ادريس،2011).

4.1.5 الثورة في اليمن:

كانت بداية الثورة في اليمن في منتصف يناير عـام 2011م، عبـارة عـن تظاهرات احتجاجية سلمية ضد الفقر والفساد الذي تعاني منه البلاد لسنين طـوال، جراء سياسات النظام الحاكم، ثورة سلمية انطلقت يوم الجمعة الحادي عـشر مـن فبراير عام 2011م، الذي أطلق عليه اسـم "جمعـة الغـضب"، متـأثرة بموجـة الاحتجاجات العارمة في الوطن العربي في مطلع عـام 2001م وبخاصـة الثـورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين، وثورة 25 يناير المصرية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك (غازي، 2011).

كانت التظاهرات مزيجا غريبا من الاشتراكيين الإسلاميين جنبا إلى جنب مع الأطباء والمهندسين بجانب رجال القبائل الأميـين والـشيوخ المـسنين، وطـلاب الجامعات ونشطاء حقوق المرأة وأفراد من قوات الأمن العام، ما يوحدهم هو مطلب واحد مغادرة السلطة لصالح وأهله والأمل في اليمين الجديد (Nichloas,2011:13) .

قاد هذه الاحتجاجات الشعبية الـشبان اليمنيـون بالإضـافة إلـى أحـزاب المعارضة، للمطالبة بتغيير نظام الرئيس علي عبد ا صالح الذي يحكم البلاد منـذ ثلاثون عاما، جاء الربيع الذي أشعل الطموح والأمـل لـديها، واكتملـت معادلـة ضرورية لنشوء علاقة تبادلية أو تكافلية بين جماهير الشباب وأحزاب المعارضـة المشترك، فالأخيرة تمد بالأموال الضرورية لساحات الاعتصام لجماهير الثورة التي تعبر عن الزخم الثوري الجماهيري الذي لطالما افتقدته (الأحصب، 2012: 3).

واستمرت هذه الاحتجاجات حتى أُجبر الرئيس اليمني الذي يسعى لتوريث الحكم لأبنائه- بتاريخ 23 يناير 2012، على الموافقة على المبادرة الخليجية، والتي دعت إلى الانتقال السلمي للسلطة، وبالفعل تم بتاريخ 21 فبراير2012م استقالة الرئيس وانتخاب الشعب لنائبه عبد ربه منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد (العيلة، 2012: 24).

ومع استمرار المسيرات ووصول الوضع إلى مستوى المواجهة مع رجال الأمن ومع المؤيدين للرئيس صالح تدخلت السعودية بتوجيه من خادم الحرمين، ووضعت أفكارا تتعلق بمبادرة خليجية سرعان ما تبنتها الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة التي اعتبرتها مبادرة عالمية لمعالجة الأزمة اليمنية.

ولعب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الدكتور عبد اللطيف الزياني دورا هاما في تقريب وجهات النظر بين الرئيس صالح الذي كان يتعرض لضغوط من مؤيديه وعائلته التي كانت تسيطر على مقاليد ومفاصل الدولة من جانب وقوى المعارضة من جانب آخر، وكادت زياراته الدائمة لليمن تؤدي إلى تعرضه للأذى شخصياً.

فيما ساهمت اتصالات قامت بها الرياض وبعض العواصم الخليجية في معالجة بعض العقبات، فيما كانت التصريحات المتبادلة بين الرئيس صالح والمعارضة

تساهم في تعقيد الأوضاع، ومنها تصريحات صالح في 24 يناير التي قال فيها: "إن اليمن ليس تونس"، مما زاد من الحشود في الشوارع في مختلف المدن اليمنية، فيما تعرض الرئيس في الثالث من يونيو لمحاولة اغتيال كادت تودي بحياته، ليأمر خادم الحرمين بنقله إلى الرياض لتلقي العلاج في المستشفى العسكري، وذلك من منطلقات إنسانية لا علاقة لها بكونه رئيسا لليمن، حيث حظي كذلك المصابون من جانب المعارضة بنفس الاهتمام من السعوديين.

ومع تعقيد الأمور كانت المبادرة الخليجية هي الحل الوحيد الأنسب للخروج من الأزمة التي كانت تنذر بحرب أهلية مع غياب قدرة الدولة على معالجة تنامي عناصر القاعدة وتوسيع الحوثي لنفوذه في الشمال الغربي من البلاد. وكان للتدخل المباشر لخادم الحرمين واستمرار اتصالاته بالرئيس صالح حتى بعد عودته إلى اليمن بعد انتهاء فترة تلقيه للعلاج أثر في إقناعه بالتوقيع على المبادرة في الرياض مع قوى المعارضة في يوم الأربعاء 23 نوفمبر من عام 2011م لتكون مرحلة تاريخية لعلاج لهذه الأزمة الذي يشمل انتقالا سلميا للسلطة، تولى من خلالها الرئيس عبد ربه منصور هادي مقاليد السلطة دون خروج صالح من البلاد.

5.1.5 موقف المملكة العربية السعودية من مظاهرات البحرين:

كانت البداية في البحرين على هدى من الإلهام التونسي وزخم الاندفاع المصري وعلى صفحات موقع «فيسبوك»، حيث جرى تحديد يوم 14 فبراير- شباط موعداً للتحرك من أجل التغيير في البحرين بدعوة من مجموعة أعطت نفسها اسم «شباب البحرين» على الصفحة التي حملت اسم «ثورة 14 فبراير في البحرين». كان أول ما أصدرته هذه المجموعة بياناً رسمياً باسم هذه الثورة حددت فيه مطالبها وخلفياتها، وأكدت فيه «نحن لا ننتمي لأي تنظيم سياسي أو ديني أو مذهبي أو طائفي، انتماؤنا هو حبنا ووطنيتنا لبلدنا الحبيب البحرين»، مشددة على الطبيعة «السلمية والحضارية» للتظاهرات والاعتصام التي كان من المقرر أن تنطلق في كل ميادين البحرين في ذلك اليوم.

تلخصت مطالب التحرك الشبابي البحريني، بحسب البيان، في الآتي: «إلغـاء دستور عام 2002 غير الشرعي والذي تم فرضه على الشعب بشكل غير قـانوني، وحل مجلسي النواب والشورى، وتكوين مجلس تأسيـسي مـن خبـراء وكـوادر الطائفتين السنية والشيعية لصياغة دستور تعاقدي جديد يـنص علـى أن: "الـشعب مصدر السلطات جميعاً، وأن السلطة التشريعية تتمثل ببرلمان ينتخـب كليـاً مـن الشعب، وأن السلطة التنفيذية تتمثل برئيس وزراء ينتخب مباشرة من الـشعب، وأن تكون البحرين مملكة دستورية، تحكمها أسرة آل خليفة ويمنع على أفرادهـا تـولى مناصب كبيـرة فـي الـسلطات الـثلاث: التـشريعية، والتنفيذيـة، والقـضائية" (السيد،2011).

البيان أيضا المطالبة بإطلاق جميع الأسرى السياسيين والحقوقيين وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في اتهامات التعذيب وملاحقة ومحاسبة المسئولين قانونياً، وضمان حرية التعبير، والكف عن ملاحقة الصحفيين قضائياً، ومنع حبسهم في قضايا النشر، وعدم التضييق على الإنترنت وفتح المجال أمام التدوين، واستقلالية هيئة الإذاعة والتليفزيون، وعدم تدخل الأجهزة الأمنية في عمل المؤسسات الإعلامية، وضمان استقلالية القضاء وعدم تسييسه، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في مزاعم التجنيس السياسي، وسحب الجنسية البحرينية لمن ثبت حصوله عليها بشكل غير قانوني أو بسبب دوافع سياسية.

تصدت قوات الأمن بقوة وقسوة للمظاهرات التي خرجت في أنحاء عديدة من مدن وقرى البحرين يوم 14 فبراير- شباط، حيث كانت المحصلة هي مقتل اثنين وجرح أعداد كبيرة من المتظاهرين، وخرج الملك حمد بن عيسى آل خليفة صبيحة اليوم التالي يعرب عن أسفه لما حدث ويقدم العزاء ويعلن تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للتحقيق في الأسباب التي أدت لتلك الأحداث «المؤسفة» مؤكداً أن الهم الأول الذي يشغله هو سلامة الوطن والمواطن، «ولكي يأخذ كل ذي حق حقه»، «فسوف نطلب من السلطة التشريعية الموقرة النظر في هذه الظاهرة واقتراح التشريعات اللازمة لعلاجها بما ينفع الوطن والمواطن». وجدد الملك في هذا الخطاب معالم أو آفاق التحرك الجديد على النحو التالي: «إن مملكة البحرين هي

دولة القانون والمؤسسات الدستورية ولدينا قانون ينظم المسيرات السلمية أقره مجلس منتخب. فحرية التعبير عن الرأي حق كفله الميثاق والدستور ونظمه القانون الذي علينا جميعاً الالتزام به (سلوم،2011).

أما بالنسبة للإصلاح، فكما نقول ونعمل دائماً فالإصلاح مستمر ولن يتوقف، وفى يوم 14 فبراير قبل عشر سنوات، فتحنا جميع الأبواب للحرية والمسئولية حباً وكرامة لشعبنا الوفي حتى أصبحنا مملكة مكتملة السيادة ومتسامحة ومتطورة في كل ميدان وبجهود مواطنيها الكرام، وسنواصل بإذن ا العمل مجتمعين للأيام الأجمل القادمة، ولن يحول بيننا حائل» (صحيفة الخليج،2011).

لم يكن الخطاب مقنعاً بما يوازى سخونة الأحداث وخطورتها لـذلك ألهـب سقوط القتيلين والجرحى حماس المتظاهرين الذين انـدفعوا نحـو ميـدان اللؤلـؤة «بالعاصمة المنامة» واتخذوه «ميداناً للتحرير» ابتداء من يوم 16 فبرايـر- شـباط حيث تفاقمت التظاهرات والمواجهات وأخذت أعداد القتلى والجرحى تتزايد ابتـداء من يوم 17 فبراير- شباط ما دفع جمعية الوفاق الوطني الإسـلامية إلـى تعليـق عضوية نوابها بمجلس النواب (28 عضواً) (سلوم،2011).

وهكذا، أخذت الأحداث تتصاعد بين ضغوط شعبية واستجابات من النظام دون حدود للمطالب شملت أمراً ملكياً بإطلاق سراح سجناء شيعة كانوا متهمين بالتآمر لإسقاط النظام، ثم إصدار أمر ملكي بإعفاء عدد من الوزراء من مناصبهم، وقبل ذلك دعا ولى العهد البحريني إلى حوار وطني بين الحكومة والمعارضة.

جاء موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في البحرين من خلال:

أولا: التصدي الأمني- العسكري للأزمة في البحرين، والتعامل معها على أنها مؤامرة خارجية كان ومازال لإيران دور رئيسي فيها، مع تجاهل حقائق الأوضاع السياسية الاجتماعية الاقتصادية داخل البحرين، والدوافع الداخلية للأزمة (صابر،2011) هذا المنظور الأحادي كان امتداد للتعامل الداخلي أو الوطني مع ما اعتبر تهديداً للأمن والاستقرار الداخلي للدول أعضاء المجلس من جراء الثورات العربية، وأدى إلى خلافات حقيقية مع المنظور الأمريكي

لتلك الثورات، بل والصدام أحياناً مع الحليف الأمريكي في أمور إدارة تلك الثورات، خاصة في البحرين (الاسدي،2011).

ثانيا: الحرص على احتواء الأزمة في البحرين وعمان عن طريق تقديم معونات مالية سخية تكشف وتؤكد المنظور شديد الانغلاق لأسباب الأزمات داخل هذه الدول، وأنها أزمات ليست سياسية بقدر ما هي اقتصادية واجتماعية، فقد أقرت دول المجلس تقديم 20 مليار دولار تقسم مناصفة بين البحرين وسلطنة عمان لمواجهة تطورات الأزمات في البلدين (التميمي،2011).

وجاء موقف المملكة العربية السعودية تجاه الأزمة البحرينية متحفظ على وساطة كويتية بين الحكومة البحرينية والمعارضة في وقت تمحور فيه الموقف السعودي في قراءته لأزمة البحرين على أنها «مؤامرة تقف وراءها إيران» وهو الموقف الذي مثّل خلفية لقرار التدخل السعودي عسكرياً في البحرين من خلال قوات درع الجزيرة، وكان مثار توافق مع الحكومة البحرينية (الحسيني،2011).

2.5 موقف المملكة العربية السورية من الثورة السورية:

بهدف الاحتجاج الشعبي على الأوضاع المعيشية والرغبة بالحريات والمطالبة بالتغير والإصلاح السياسي الحقيقي والعدل والديمقراطية وضمان حق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة، والقضاء على نظام التوريث، كل ذلك كان من الأسباب الرئيسة التي حركت الثورة السورية (بهاء الدين، 2011).

انطلقت الاحتجاجات الشعبية الثورة في سوريا في 15مارس عام 2011م، وكانت في البداية عبارة عن احتجاجات شعبية ومظاهرات سلمية كغيرها من الثورات التي أحدثت في البلدان العربية، بدأت بمدينة درعا لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة، وخصوصا عندما تمادت قوات الأمن السورية بمدينة درعا باعتقال وتعذيب الأطفال وقتل الشيوخ، حينئذ تحولت الاحتجاجات السلمية إلى ثورة مسلحة بقيادة الشبان السوريين، وبعض المنشقين عن الجيش السوري، الذي يطالبون بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعيه وقد عمت الاحتجاجات والمظاهرات كافة

المدن السورية ولا زالت مستمرة رغم القمع والتقتيل من الأجهزة الأمنية (العيلة، 2012: 25).

ونظرا لتركيبة الجيش السوري والقبضة الأمنية القوية التي يفرضها النظام على الجيش ووحداتها كان من الصعب، أن يسلك الجيش السوري سلوك الجيشين التونسي والمصري في الاستجابة للثورة الشعبية، وما زال مستمرا في تنفيذ أوامر قادة الجيش والنظام باستخدام العنف المفرط ضد المدنيين في سوريا (العزي، 2012).

أما موقف المملكة العربية السعودية من الثورة في سوريا، كانت السعودية من أوائل الدول إن لم تكن الأولى التي دعت منذ بداية الأحداث إلى تغليب الحكمة ونبذ العنف ووقف إراقة الدماء، وكان ذلك جليا عبر الخطاب التاريخي الذي وجهه الملك عبد ا بن عبد العزيز للسوريين، فجاء خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا بن عبد العزيز، الذي وجهه إلى سوريا والذي كان عنوانه الرئيسي المقصود به أساسا الرئيس السوري بشار الأسد: «إما الحكمة أو الفوضى»، كما جاء بما احتواه من تحذير من المضي في السير على هذا الطريق الوعر والشائك بمثابة القول: «اللهم اشهد إني قد بلغت». فيما تواصلت وقفة السعوديين مع الشعب السوري في المحافل السياسية وصولاً إلى المساعدات الإنسانية بالتعاون مع بعض دول الجوار السوري (القلاب، 2011).

وأفضت الجهود السعودية ومن ثم الخليجية إلى طرح المبادرة العربية عبر الجامعة العربية ببنودها، حيث جاءت المبادرة في ثلاثة عشر بندا لاحتواء الأزمة في سوريا وهى التي صدرت عن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية في 28 من أغسطس 2011م، وانطلقت هذه المبادرة من محاور رئيسية للتسوية أهمها: فتح أفق لتسوية سياسية تنهى العنف وتوقف إراقة الدماء، وفتح المجال أمام إصلاحات تلبى طموحات الشعب السوري، مع حفظ استقرار سوريا الذي هو ركيزة أساسية في استقرار المنطقة ككل، كما قرر المجلس بقاءه في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات وإيفاد نبيل العربي إلى سوريا لنقل الموقف العربي المطالب بضرورة إيجاد مخرج سريع للأزمة التركيز على

ضرورة الوقف الفوري لأعمال العنف من طرف الحكومة السورية وتعويض المتضررين وإطلاق سراح المعتقلين، حيث جاء الرد السوري للمبادرة العربية بالرفض، ومن ثم إقرار بروتوكول المراقبين إرسال بعثة عربية إلى الأراضي السورية، وإصدار عدد من العقوبات، ليتطور الأمر إلى الذهاب لمجلس الأمن من أجل استصدار قرار يجبر الأسد على التنحي وحل الأزمة السورية، وهو ما صوتت روسيا والصين ضده، مستخدمتين حق النقض على قرار المجلس، لتساهم المملكة العربية السعودية بمواقفها الواضحة في الضغط على نظام الأسد لوقف العنف، وهو ما تمخض عنه تبني مجلس الأمن قرار إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي السورية وما زال عملهم قائم إلى اليوم(أبو القاسم، 2012).

بعد فترة من الدبلوماسية الهادئة التي اتبعتها المملكة العربية السعودية في التعامل مع بدايات الثورة، إلا أنها خرجت عن هدوئها بخطاب الملك عبد ا بن عبد العزيز بتاريخ 2011/8/8 الذي أشار فيه إلى أن ما يحدث في سورية ليس من الدين ولا من القيم ولا من الأخلاق، معلناً استدعاء سفير بلاده في سوريا للتشاور، وفي الخامس عشر من مارس 2012 قدمت الرياض نصيحة لبشار الأسد على لسان العاهل السعودي أيضاً بقوله للأسد: "أنت تسير في المسار الخاطئ، وعليك أن تصحح مسارك، وإن لم تكن لديك خطة لتصحيح المسار اترك الفرصة لغيرك" (الرشيد، 2012).

الموقف السعودي من الأزمة السورية ليس جديداً، إذ سبق للملك عبد ا بن عبد العزيز أن وجه رسالة إلى الشعب السوري في 8 أغسطس 2011 قال فيها: «أيها الأشقاء في سورية العروبة والإسلام، إن تداعيات الأحداث التي تمر بها الشقيقة سورية، والتي نتج عنها سقوط أعداد كبيرة من الشهداء الذين أريقت دماؤهم، وأعداد أخرى من الجرحى والمصابين، ويعلم الجميع أن كل عاقل عربي ومسلم أو غيرهم يدرك أن ذلك ليس من الدين، ولا من القيم، والأخلاق. فإراقة دماء الأبرياء لأي أسباب ومبررات كانت، لن تجد لها مدخلاً مطمئناً، يستطيع فيه العرب والمسلمون والعالم أجمع، أن يروا من خلالها بارقة أمل، إلا بتفعيل الحكمة لدى

القيادة السورية، وتصديها لدورها التاريخي في مفترق طرقٍ ا أعلم أين تؤدي إليه (فرج، 2012).

كلام الملك عبد ا بن عبد العزيز حمل في طياته رفضاً سعودياً لما يجري في سوريا من أعمال عنف ضد الشعب السوري العربي المسلم، داعيا إلى الوقف الفوري لمثل تلك الأعمال.

وحذر الملك عبد ا بن العزيز وقتها القيادة السورية من التمادي والاستمرار في إراقة الدماء، ودعاها إلى تفعيل إصلاحات شاملة سريعة، مشددا على أن مستقبل سوريا بين خيارين لا ثالث لهما: إما أن تختار بإرادتها الحكمة، أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع، مؤكدا أن (سوريا الشقيقة شعبا وحكومة) تعلم مواقف السعودية معها في الماضي، وأن بلاده تقف تجاه مسؤوليتها التاريخية نحو أشقائها (الخريف، 2012).

ونددت السعودية بموقف بعض الدول "المتخاذل والمتجاهل لمصالح الشعب" السوري، محملة إياها المسؤولية الأخلاقية لتعطيل التحرك الدولي بهذا الخصوص.

وكان الملك عبد ا بن عبد العزيز ابلغ الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف باتصال هاتفي بتاريخ 22 فبراير 2011م - قائلا له :"كان من الأولى من الأصدقاء الروس القيام بتنسيق روسي عربي قبل استعمال روسيا حق النقض في مجلس الأمن، أما الآن فإن أي حوار حول ما يجري لا يجدي. وأضاف: "إن السعودية لا يمكن إطلاقا أن تتخلى عن موقفها الديني والأخلاقي تجاه الأحداث الجارية في سورية" (بريس، 2012).

وجددت السعودية موقفها الغاضب مما يجري في سوريا عبر انسحاب الوفد السعودي بعد كلمة الافتتاح لمؤتمر أصدقاء سوريا في تونس بتاريخ 24 فبراير 2012، قال فيها سعود الفيصل: "ضميري يحتم علي مصارحتكم بأن ما تم التوصل إليه لا يرقى إلى حجم المأساة ولا يفي بما يتوجب علينا فعله في هذا الاجتماع" موجها لحضور مؤتمر أصدقاء سوريا السؤال "هل فعلا قمنا بنصرة الشعب السوري الحر الأبي الذي صنع حضارة عريقة أم أننا سنكتفي بإعلانات رمزية وخطوات متباطئة ونتركه ضحية للطغيان والإجرام؟!" (آل هيضه، 2012).

وبموقفها الثابت المتمثل بوقف آلة القتل أعلنت المملكة في 23 كانون الثاني (يناير) 2012 سحب بعثتها من لجنة المراقبين العرب لأحداث سورية، وقال الأمير سعود الفيصل أمام وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة:«إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ونحن لن نقبل بأي حال من الأحوال أن نكون شهود زور، أو أن يستخدمنا أحد لتبرير الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري الشقيق. معلناً من هذا المنطلق سحب المملكة لمراقبيها نظراً لعدم تنفيذ الحكومة السورية لأي من عناصر خطة الحل العربي التي تهدف أساساً لحقن الدماء السورية الغالية (غلاب، 2012)

وبقي الموقف السعودي على ثباته وقد لخصه الأمير سعود الفيصل في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر أصدقاء سورية في إسطنبول بتاريخ 1 نيسان 2012م، وهو قائم على معادلة الجمع بين السعي للتخفيف من معاناة الشعب السوري، وتوفير الحد الأدنى من وسائل الدفاع المشروع لمن هم هدف لآلة القتل، وأدوات القمع التي يمارسها النظام السوري، وهي دعوة صريحة من المملكة العربية السعودية للعمل على (الحسن، 2012: 8):

أولاً: حماية المواطنين السوريين في الداخل، والالتفات إلى اللاجئين الذين غطوا الأراضي الأردنية واللبنانية والتركية عبر تقديم المساعدات الإنسانية وهو غير متوافر بدون تأمين الممرات الإنسانية.

ثانياً: تأمين من تبقى في الداخل عبر السعي الدولي لحماية أمنية، وهو ما لم يتحقق إلا عبر التسليح وتزويد المعارضة المسلحة المتمثلة بالجيش السوري الحر بوسائل الاتصال الحديثة التي تمكنها من التواصل اليومي المستمر.

ثالثاً: وضع حد لعمليات القتل المستمرة ضد الشعب السوري بالوسائل التي يراها المجتمع الدولي مناسبة، بعد أن تتخلى روسيا والصين عن حق النقض الذي أطال أمد الأزمة، وأسقط المزيد من الشهداء.

يمكن القول بوجود مجموعة من الأسباب تفسر تحول الموقف السعودي من الثورة السورية أبرزها ما يلي:

1- تعتقد السعودية أن إسقاط النظام السوري (آل الأسد) من شأنه أن يحد من نفوذ إيران التي تهدد أمن السعودية أولا والعالم العربي والإسلامي ثانيا، حيث إن سورية هي الحليف العربي الأكبر لإيران (بيتلي، 2012).

2- تعتبر سورية بمثابة رأس الحربة في محور الممانعة في مواجهة محور الاعتدال الذي تقوده السعودية ومصر، ونظرا لأن مصر تمر بظروف داخلية معقدة بسبب الثورة، فإن السعودية ترغب في إظهار أن الغلبة في العالم العربي باتت لمحور الاعتدال الذي تقوده منفردة الخميس،2012).

3- التنافس الكامن أحيانا، والظاهر أحيانا بين كل من الدوحة والرياض.

4- تعتبر السعودية نفسها مركز الإسلام لذا لم تشأ أن تستمر في الوقوف مكتوفة اليدين لما تراه من أعمال عنف ضد الشعب السوري.

5- تود السعودية تحقيق التوازن في المنطقة كلاعب إقليمي محوري وقوي في مواجهة بروز أدوار كل من إيران وتركيا، فلقد استطاعت هاتان القوتان أن تستثمرا الظروف في المنطقة العربية لصالحهما وأن تبرزا كقوى مؤثرة على شؤون المنطقة.

6- الموقف السعودي من الثورة السورية أساسه إنساني وأخلاقي وديني، وهذا ما أكد عليه الملك عبد ا بن عبد العزيز في خطاباته.

وأمام استمرار المجازر في سوريا، أعلن الملك عبدا يوم 1/ شباط 2012 أنه لا جدوى من الحوار مع رئيسها، وهو ما يعني نزع السعودية للشرعية عنه، وبالتالي قطع كل الخطوط مع هذا النظام، الأمر الذي جعلها تدعو إلى تسليح المعارضة على لسان الأمير سعود الفيصل على هامش المنتدى الإستراتيجي الخليجي الأميركي بتاريخ 30 مارس/ آذار 2012م، وكرر نفس الدعوة يوم 1 إبريل/ نيسان 2012 حين أكد أنه ما دام المجتمع الدولي لم يوقف نزيف الدم فأقل تقدير هو تسليح السوريين للدفاع عن أنفسهم.

والملاحظ أن السعودية مستمرة في موقفها، وستبقى حاملة لراية رفع الظلم والقتل عن الشعب السوري.

وخصوصاً بعد معرفة العدد الهائل من القتلى واللاجئين وعدد المجازر التي انتهكت بحق الأطفال والنساء بالأسلوب الوحشي الذي لا يقبل به أي ديانة أو عقل إنسان.

أعداد القتلى واللاجئين السوريين:

جاء في تصريح لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الثلاثاء 7 كانون الثاني 2014م، أنه أصبح من الصعب التحقق من المعلومات في الداخل السوري بعد استمرار الصراع الدموي إلى ما يقارب ثلاث سنوات. وصرح روبرت كولفيل المتحدث باسم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أن ذلك كان صعبا للغاية، وأن جميع الإحصائيات كانت قريبة من الواقع، ووصلت إلى نقطة لم يعد من الممكن تخطيها في الوقت الحاضر وإحصاء المزيد من القتلى.

وتكمن صعوبة التحقق من الإحصائيات التي تجريها الأمم المتحدة عن عدد القتلى في عدم تمكنها من الوصول إلى المناطق الساخنة في سوريا، والتي تشهد اشتباكات مستمرة، في حين أن الأرقام تصلها عن طريق منظمات غير حكومية منتشرة في سوريا.

وكانت المرة الأخيرة التي أعلنت فيها المفوضية عن أعداد القتلى في سوريا في حزيران 2013م بعد أن مزجت ستة إحصائيات مختلفة، وذكرت حينها أن عدد القتلى قد تخطى آل 100 ألف قتيل. لكن العدد النهائي للقتلى بحسب إحصائية مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لا يشمل المفقودين والشهداء مجهولي الهوية، والتي من المؤكد أنها تساوي أضعاف ذلك العدد.

أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن 130433 شخصاً منذ انطلاقة الثورة السورية في 18 آذار عام 2011 فقدوا حياتهم في الصراع الدائر بين قوات النظام السوري وعناصر المجموعات المسلحة المعارضة.كما أصدر المركز السوري لحقوق إحصائية أوضح فيها أن عدد القتلى الذين قضوا منذ بداية الأحداث في سوريا وصل إلى 130 ألف و433 شخصا (جريدة الخبر، 2014).

وقال المرصد إنه وثق مقتل "125 ألفاً و835 شخصاً منذ انطلاقة الثورة السورية" منذ منتصف آذار/مارس 2011 وحتى الأول من كانون الأول/ديسمبر

الجاري. وأوضح أن عدد القتلى المدنيين بلغ 44 ألفا و381 شخصا، بينهم 6627 طفلا و4454 امرأة. وقضى في النزاع الدامي 27 ألفا و746 مقاتلا معارضا، و50 ألفا و927 من عناصر القوات النظامية والمسلحين الموالين لها (جريدة الرياض، 2013).

أما بالنسبة لأعداد اللاجئين السوريين الذي يلجئون إلى الدول المجاورة ودول عربية أخرى هربا من المعارك والعنف الدائر في بلادهم، حيث أعلنت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين أو ممن ينتظرون تسجيل أسمائهم ضمن لوائح اللاجئين بلغ مليونا ومائة وأحد عشر ألفا بما فيهم اللاجئين في دول شمال أفريقيا. وبحسب مفوضية الأمم المتحدة فإن معدل قدوم اللاجئين السوريين شهد ارتفاع خلال الأشهر الأخيرة، فوصل في شهر شباط إلى 8 آلاف لاجئ يوميا يلجئون إلى خارج سوريا، بالمقارنة مع 5 آلاف لاجئ خلال شهر كانون الثاني، و3 آلاف لاجئ خلال شهر كانون الأول. وبحسب المسؤول الأممي أنطونيو غوتيريس فأن أعداد اللاجئين السوريين في الأردن وصل إلى 450 ألف لاجئ (حمو، 2013).

الخاتمة والنتائج:

تميزت العلاقات السعودية – السورية بخصوصية، لم يؤثر فيها تغير نظام الحكم في دمشق ولا علاقاته الخارجية غالبا، ففي عهد حافظ الأسد، التقت دمشق والرياض في أكثر من موقف ومعركة، كمعركة تحرير الكويت عام 1991م، ومع ذلك وبالرغم من اعتماد الأخيرة على الرياض، إلا أن دمشق لم تلتزم بالسياسة العربية والدولية التي تتبعها المملكة، حيث تباينت مواقفهما في بعض الظروف، كالحرب اللبنانية مثلا.

بدأ منحنى العلاقات السعودية السورية بالانحدار عام 2004م، نتيجة للملف اللبناني واغتيال رفيق الحريري، وأعقبته سلسة اغتيالات متتالية لعدد من القيادات اللبنانية المعارضة للسياسة السورية في لبنان، وكان من الواضح أن دمشق غيرت قواعد التفاهم مع الرياض.

كما أن تحالف سورية مع إيران، وطريقة ممارستها لـ «وصايتها» على لبنان، وموقفها السلبي من عملية السلام، ما لبث أن ألقى بظلاله على العلاقات بين الرياض ودمشق

فجاء موقف السعودية بالاعتراض على طبيعة العلاقة التي تجمع سورية بإيران، وترى أنها جاءت على حساب مصلحة العرب القومية، وأنها تستبطن توجها إيرانيا شيعيا "ذرائعيا" يستهدف المنطقة العربية، وأن سوريا نفسها واقعة تحت هذا الضغط الإيراني نظرا لكثافة التواجد الإيراني في سوريا في مرحلة حكم الأسد الابن.

أما بالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية تجاه الثورات العربية " الربيع العربي" فتمثل بداية في ثورة تونس، حيث أبدت السعودية رغبتها في إبقاء الثورة داخل حدود تونس دون أن تتجاوزها إلى غيرها من الدول العربية، من خلال استقبالها للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، بعد رفض كل الدول العربية استقباله. وصدور التصريحات التي تؤكد وقوف الرياض مع الشعب التونسي.

أما موقف السعودية من الثورة في ليبيا فكان من خلال مجلس التعاون الخليجي في الدفع بقرار منه إلى الجامعة العربية ومنها إلى مجلس الأمن ليتبنى العالم التدخل وحماية المدنيين في ليبيا.

تدخلات السعودية في معالجة الأزمة اليمنية بتوجه من خادم الحرمين الملك عبد ا بن عبد العزيز من خلال المبادرة الخليجية، ما تبنتها الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة التي اعتبرتها مبادرة عالمية لمعالجة الأزمة اليمنية.

أما الموقف السعودية من الثورة السورية جاء بالرفض لما يجرى بسوريا من أعمال العنف ضد الشعب السوري.

وبعد الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة ما هو موقف المملكة العربية السعودية من الثورة في سوريا ؟ ،توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، أهمها:

أولاً: الاختلاف في مقاربة السياسات الدولية: فالسعودية المنضوية تحت لواء «دول الاعتدال» تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن الإقليمي على أكثر من جبهة، وسورية المنضوية تحت لواء «دول الممانعة» وعلى رأسها إيران تسعى إلى دعم المحور الإيراني - السوري - العراقي - اللبناني.

ثانياً: التناقض الجوهري حول دور إيران في المنطقة: سورية حسمت خيارها في بناء تحالف استراتيجي مع الجمهورية الإسلامية، والسعودية تتخوف من النفوذ الإيراني تحديداً بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

ثالثاً: التناقض في تسوية القضية الفلسطينية: في الوقت الذي تتجه المملكة السعودية إلى تسوية الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية كما حدث في قمة مكة والتأكيد على المبادرة العربية للسلام، يتجه النظام السوري إلى دعم حركات المقاومة والى استنزاف الجبهتين الفلسطينية واللبنانية تحت شعار الممانعة. وبمعنى أدق تعطي السعودية الأولوية «لخيار السلام» وتؤيد مسار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ولا سيما بعد سيطرة «حماس» على قطاع غزة (يونيو 2007)، التي جاءت بعد توقيع اتفاق مكة بين حركة فتح وحماس (فبراير 2007) برعاية من الملك السعودي عبدا بن عبد العزيز نفسه، وهو الأمر

الذي أغضب السعودية وجعلها تبحث عن البصمة الإيرانية في خطوة «حماس»، وعن التفهم السوري.

رابعا: الانسحاب السوري من لبنان في ابريل 2005 أدى إلى تصاعد النفوذ الإيراني مقابل محاولة الرياض احتواء الأزمات اللبنانية عبر النهج الوسطي والسعي إلى إعادة دمشق إلى الحاضنة العربية، تحديداً بعد القمة الرباعية التي عقدت في الرياض بين مصر وسورية والسعودية والكويت، لكن دمشق حسمت خيارها بالوقوف إلى جانب إيران ولم تستجب لمحاولات الترميم التي بادرتها إليها الرياض.

خامسا: تصاعد الدور الإيراني في العراق وسورية مقابل سعي السعودية إلى تعزيز حضورها لدى سنّة العراق بعد الصحوة السياسية الشيعية.

سادسا: من الناحية السياسية أصبحت سورية موطئاً لنشر النفوذ الإيراني، من العراق إلى لبنان إلى فلسطين إلى البحرين واليمن.

سابعا: موقف المملكة العربية السعودية تجاه الثورات العربية وخاصة الثورة السورية أساسه إنساني وأخلاقي وديني، وهذا ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا بن عبد العزيز في خطاباته، والرفض التام لما يحصل من أعمال عنف ضد الشعب السوري.

المراجع

أ- المراجع العربية:

ابراش، ابراهيم (2011)، **الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية والموجهة،** نشر بتاريخ 1 مارس عام 2011 متوفر عبر www.palnation.org.

ابراهيم، حسنين (2011)، **الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي،** الأهرام ـ الأول من آب.

أبو القاسم، محمود حمود (2012)، المبادرة العربية تجاه الأزمة السورية، المحددات وتحديات التنفيذ، ملف الأهرام الاستراتيجي، مقالات وكتاب، نشر بتاريخ 1 يناير 2012، موقع الالكتروني: digital.aharm.org.

الأحصب، أحمد (2012)، **ما الذي جعل الأمر مختلفا في ربيع اليمن،** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يناير.

أحمد، أحمد سيد (2003)، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، **مجلة السياسة الدولية،** العدد153.

ادريس، محمد السعيد(2011)، **مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية، دراسة في أنماط التفاعلات،** كراسات إستراتيجية، وحدة الدراسات العربية الإقليمية، مركز الأهرام، نشر بتاريخ 1-10-2011، عبر الموقع الالكتروني: digital.ahram.cvg.eg.

الأسدي، شفيق (2011)، «تركي الفيصل يدعو دول التعاون إلى اتحاد على غرار أوروبا»، **صحيفة الحياة،** العدد 12980، نشر بتاريخ 22-3-2011.

البدراوي، مغازي (2007)، فوريس ومليارادات روسيا القادمون من المجهول، **صحيفة الوقت البحرينية،** العدد 402، 29 آذار.

برصان، أحمد سليم (2004)، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الأبعاد السياسة والإستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 158.

بريس، هبة (2012)، **خادم الحرمين لميدفيديف ..كان أولى بكم التنسيق مع العرب قبل الفتنة،** مقالات، نشر بتاريخ 22-2-2012، عبر موقع معرس الإخباري: www.maghress.com

بسيوني، محمود، هلال، محمد (2012)، **الجمهورية الثانية في مصر،** القاهرة، دار الشروق، يوليو.

بلقزيز، عبد العزيز (2000)، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان،** الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.

بهاء الدين، عبد الرحمن (2011)، **الثورة السورية بين الحراك الشعبي والجمود العالمي،** المركز الإعلامي السوري، نشر بتاريخ 10-6-2012 عبر الموقع الالكتروني:www. Soorya-infor.com

بينلي، مليحة (2012)، **التحالف بين السعودية وتركيا ليس على أتم وجه،** العصر، 2012/5/16،

الترمان، جون (2006)، دول الخليج والمظلة الأمريكية، **مجلة شؤون الأوسط،** العدد 106.

التميمي، عامر ذياب (2011)، التنمية في الخليج، **مجلة الشؤون الخليجية،** العدد 634، نشر بتاريخ 27-3-2011.

جابر، عبير(2011)، السعودية تستقبل الرئيس التونسي بشروط بعد رفض فرنسا ومالطا، مقلات، **صحيفة إيلاف اليومية الالكترونية،** لندن، العدد 4586، نشر بتاريخ 15 يناير 2011، عبر الموقع الالكتروني: www.elaph.com

الجراد، خاف محمد (1999)، **الأمن** القومي العربي والتحدي العلمي – التقني، **مجلة الفكر السياسي،** العدد السابع، دمشق.

جروس، سعاد (2010)، 421 مشروعا سعوديا - سوريا.. واقتراح مشاريع بملايين الدولارات خلال انعقاد اللجنة المشتركة في دمشق، **الشرق الأوسط،** العدد 11422، نشر بتاريخ 7 مارس 2010.

جريدة الخبر (2014)، المرصد السوري،عدد القتلى الثورة السورية تجاوز حاجز 136 ألف فرد، **المحرر**، 2- فبراير، السنة الثانية، العدد414. متوفر عبر الموقع الالكتروني: http://alkhabarkw.com/files/414_596582296.pdf.

جريدة الرياض (2013)، عدد قتلى النزاع السوري قارب 126 ألف شخص، **المحرر**، 3 ديسمبر 2013، العدد165987، متوفر عبر الموقع الالكتروني: http://www.alriyadh.com/2013/12/03/article889411.html.

الجسر، باسم (2009)، العلاقات السعودية ـ السورية : تاريخ قديم، **الشرق الأوسط**، 3 مارس 2009 م، العدد 11053.

الجسر، باسم (2009)، العلاقات السعودية- السورية: تاريخ قديم، **الشرق الأوسط**، 3 مارس 2009م العدد 11053

الحافظ، زياد (2003)، **الحرب الإسرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية- الإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الحديد، موسى (2011)، **ظاهرة الثورات الشعبية العربية"الدوافع والمحددات"**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

الحريري، جاسم يونس (2006)، تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي، **مجلة شؤون خليجية**، مركز الخليج، للدراسات الإستراتيجية لندن، المجلد الثامن، العدد44.

حسيب، خير الدين (2006)، الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 331.

حسين، عدنان السيد (2003)، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى دار أمواد للنشر والتوزيع، بيروت.

الحسيني، هدى (2011): دول الخليج تدخلت في البحرين لمنع التدخل الدولي، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 16754، نشر بتاريخ 9-6-2011.

حقي، سعد(2004)، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

حمدان، حسام (14-2-2007)، **العلاقات السعودية الإيرانية تقهقر بعد تقدم**، متوفر عبر www.aljazeera.net.

حمو، باهوز(2013)، **بعد سنتين من الثورة.. نجحت السياسية الكردية**، نشر بتاريخ 15 آذار 2013 م عبر الموقع الالكتروني: http://hawarnews.com/index.php/2013-02-14-17-55-49/571

حمود، هاني (8-2-2007)، **تصريح عبد الحليم خدام، جريدة المستقبل اللبنانية**، العدد 2524، ص1.

الحموري، محمد (2007)، المحكمة في حالة لبنان والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 339، ص6.

حوى، محمد سعيد(2012)، **الثورة السورية ...حقائق ورؤى**، الندوة الثالثة، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة- قطر.

الخريف، بدر (2012)، مواقف السعودية مع سوريا.. من معركة «ميسلون» إلى حماية المواطنين من مذبحة النظام، **الشرق الأوسط**،30 مارس 2012م العدد 12176.

الخريف، بدر (2012)، مواقف السعودية مع سوريا.. من معركة «ميسلون» إلى حماية المواطنين من مذبحة النظام، **الشرق الأوسط**، 30 مارس 2012م العدد 12176.

الخزرجى، ثامر كامل (2005)، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الخزرجى، ثامر كامل(2004)، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

خضر، جاسر(2007)، **الهيمنة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الخميس، عبد العزيز (2012) **هل تعيد سوريا الحقبة السعودية**؟ ميدل ايست، 24-02-2012.

خوري، يوسف (1988)، **المشاريع الوحدوية العربية 1913-1987م،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

خويلدي، زهير (2011)، **فلسفة الثورة التونسية: الدوافع والآليات التداعيات والتحديات،** 29 يناير.

دانييل، بايمن (2005)، **مضامين تغيير القيادة في العالم العربي: العربية السعودية- سوريا- مصر،** ترجمة علي حسين باكير، قراءات عالمية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

الدخيل، خالد (2012)، السعودية: والثورة السورية، **مجلة السياسة الدولية،** دراسات، العدد 148.

درويش، عيسى (2007)، **البعد العربي في السياسة الخارجية السورية،** الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، المؤسسة العربية السورية، العدد الثامن والعشرون.

الدسوقي، أبو بكر(2006)، حزب ا - النشأة والدور والمستقبل، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 166، أكتوبر 2006.

دورتي، جيمس (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،** ترجمة وليد عبد الحي، 1985، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

دياب، أحمد (2006)، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، **السياسة الدولية،** نشر بتاريخ 1-10-2006 العدد 134،

راشد، سامح (2006)، **إيران وسوريا، التحالف حول لبنان،** مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مجلد 41، ص(120-134)

رأفة، سناء(2013)، "ندوة" انعكاسات الأزمة السورية على السياسات الإقليمية التركية، **مجلة السياسة الدولية،** 16 سبتمبر 2013م.

الرشيد، نايف (2012)، العاهل السعودي أبلغ الأسد 3 مرات بترك الفرصة لغيره، **الشرق الأوسط،** العدد 12151، 5 مارس 2012م،

الرشيد، نايف(2012)، **العاهل السعودي أبلغ الأسد 3 مرات بترك الفرصة لغيره،** الشرق الأوسط، العدد 12151.

الرمضاني، مازن إسماعيل (1991)، **السياسة الخارجية**، دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، ص 149- 325.

الزبيدي، عمر(2013)، الموقف السعودي من الثورات العربية اعتدال ينحاز إلى الشعوب، **صحيفة الوطن**، العدد 4328، السنة الثالثة عشر، نشر بتاريخ 17- مايو-2013، الرياض.

الزعبي، خيام محمد (2009)، **المصالح المشتركة وغير المشتركة بين سوريا وإيران من منظور إستراتيجي، مختارات إيرانية**، العدد 112.

زهرة، عطا محمد صالح (1986)، الأمن القومي والعمل العربي المشترك، **مجلة المستقبل العربي**، السنة التاسعة، العدد 94.

زيادة، رضوان (2006)، العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي والحاضر، **مجلة السياسة الدولية**، العدد الرابع والستون بعد المائة، ابريل 2006.

ساتيك، نيروز؛ ومحمود، خالد وليد (2013)، الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، **سلسلة تحليل سياسات**، نشر بتاريخ 4 سبتمبر 2013، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسيات، الدوحة- قطر.

سلامة، معتز(2013)، إعادة الاكتشاف الاستراتيجي للعلاقات المصرية-الخليجية – 2/1، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، نشر بتاريخ 2013/07/24 متوفر عبر الموقع الالكتروني:
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=132

سلامة، غسان (1980)، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م**، بيروت، معهد الإنماء العربي.

سلمان، انتوني تورد (2007)، تحسن العلاقات الأمريكية السورية: بعض البدايات الممكنة، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 342.

سلمان، انتوني تورد(2007)، تحسن العلاقات الأمريكية السورية، بعض البدايات الممكنة، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 342، ص12.

سلوم، شهيرة (2011): البحرين بين 3 خيارات: إسقاط الملك أو الحوار أو القمع، **الأخبار (اللبنانية)**، 22-2-2011.

سليم، محمد السيد (1998)، **التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى**، في: محمد السيد سليم (محرر)، "آسيا والتحولات العالمية" القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

سليم، محمد السيد (1998)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.

سليمان، منذر(4-5-2010)، **أسباب التراجع في العلاقات السورية الأمريكية**، متوفر عبر www.aljazeera.net.

سويلمان، دانييل (2004)، **قواعد جديدة للعبة، إسرائيل وحزب ا بعد الانسحاب من لبنان**، ترجمة عماد شعيبي، بيروت، ط1، الدار العربية للعلوم.

السيد، مازن (2011): **«شباب «فيسبوك» في مواجهة «الشوزن» والمعادلة الصعبة: البحرين عند الموعد هل تهب رياح الثورة العربية في الخليج»**، صحيفة السفير (اللبنانية)، 14-2-2011.

سيل، باتريك(1983)، **الصراع على سورية**، ترجمة سمير عبده، ومحمود طلافحة، دمشق، طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

شاكر، محمود (1986)، **شبه الجزيرة العرب:المختار**، بيروت، ط1، منشورات المكتب الإسلامي.

شاهين، محمد(1993)، **توحيد المملكة العربية السعودية، لمحة تاريخية**، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

شحاتيت، عبد الخالق (2011)، **العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

شقير، شفيق (2010)، **العلاقات السعودية السورية**، مرحلة مفصلية، نشر بتاريخ 14-11-2010 ، مركز الجزيرة للدراسات .

صابر، أحمد (2011)**:** المنامة تستقبل فيلتمان بتأكيد بقاء «درع الجزيرة» لمواجهة إيران**، الأخبار (اللبنانية)**، 19-4-2011.

صايغ، روزماري(1995)، الفلسطينيون في لبنان، الوضع العام والمشهد من عين حلوة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد6، العدد23، ص75.

صحيفة الخليج (2011)، قتيل خلال تشييع آخر والوفاق تعلق عضويتها في البرلمان، **المحرر**، السنة الثانية، العدد 15467، نشر بتاريخ 16-2-2011.

صحيفة الرياض اليومية الالكترونية، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد 96491، نشر بتاريخ 1808-2013، عبر الموقع الالكتروني: www.alriyadh.com

صقر، عبد العزيز بن عثمان (2002). "**الانعكاسات الاقتصادية لأحداث 11 سبتمبر**" في انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج. تصنيف اسماعيل خضر الشطى وآخرون. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

أبو طالب، حسن (2004)، الإصلاح والسياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 156.

أبو عامر، علاء (2004)، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم: الدبلوماسية والإستراتيجية**، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر.

عبد الجواد، جمال (2002)، **السياسة الدولية تجاه العراق تشدد يميني وهوس امني**، مجلة السياسة الدولية، العدد 150.

عبد العزيز، حسين (2005)، **صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا**،نشر بتاريخ 12-5-2005 عبر موقع الجزيرة الالكتروني: www.aljazeera.net/nr/exeres.

عبد الفتاح، بشير (2011)، الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 148، ابريل.

العثيمين،عبد ا صالح (1997)، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، الجزء الثاني، ط1، الرياض.

العزي، خالد (2012)، سورية الأسد:المجزرة مستمرة والجيش الحر أضحى أمل الشعب، **الحوار المتمدن**، العدد 3611، مؤسسة الحوار المتمدن، 18 يناير.

العقابي، علي عودة (1996)، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

عقل، طارق (2012)، **ثورة 25 يناير**، دراسة، دنيا الرأي، نشر بتاريخ 9 يناير 2012، عبر الموقع الالكتروني: www.pulpit.alwatanvoice.com

العقيلي، سلمان (4-9-2010)، الانحياز الأمريكي لإسرائيل، **صحيفة اليوم السعودية**، العدد 13595، ص3.

عكرمة، حسن (2008)، عام سورية بامتياز، **مجلة الدراسات العسكرية الإستراتيجية**، العدد 9.

عليوة، السيد وآخرون (2002)، **مبادئ علم السياسة**،كلية التجارة وإدارة الإعمال-جامعة حلوان، 2002، ص266.

العمادي، عبد ا (3-10-2004)، **المبادرة السعودية ومحاولة التطبيع في الخليج العربي**، متوفر لدى www.aljazeera.net.

العيلة، رياض(2012)، **التحول الديمقراطي في المنطقة العربية في ضوء ثورات الربيع العربي**، أبحاث، جامعة الأزهر، غزة.

غازي، خالد (2011)، **مصر وإسرائيل أمام مفترق طرق**، مقالات، نشر بتاريخ 8 سبتمبر 2011، عبر الموقع الالكتروني: www.k-ghazy.com.

غلاب، أحمد (2012)، **المملكة وأحداث «سورية».. موقف ثابت وجهد متواصل لإيقاف آلة (القتل)**، دار الحياة، السبت، 11 فبراير 2012.

غوش، يوسف (6-9-2010)، **الحريري يبرئ ذمة سوريا من دم والده ويقر بارتكاب أخطاء في حق دمشق**، متوفر عبر www.doualia.com.

فارس، هاني (2004)، **الآثار السياسية - الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الفالح، متروك (2004) **الإصلاح الدستوري في السعودية القضايا والأسئلة الأساسية**، ط1، المؤسسة العربية الأوروبية للنشر، باريس.

فرج، ريتا (2012)، **العلاقات السعودية - السورية ... كر وفر بين «البراغماتية و... «الخداع»**، الرأي الالكترونية، العدد11955، نشر بتاريخ 25-2-2012، عبر الموقع الالكتروني: http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=338023.

فرج، ريتا (2012)، العلاقات السعودية – السورية...كر وفر بين (البراغماتية) و(الخداع)، **الرأي**، العدد: 11955، 25 مارس 2012.

القباع، عبد ا سعود(1986)، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق.

القلاب، صلاح (2011)، رسالة الملك عبد ا بن عبد العزيز لسورية، اللهم اشهد إني بلغت. مقالات، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 11944، نشر بتاريخ 11 أغسطس 2011م.

قهوجي، العماد جان (2006)، مقدمات وتداعيات قرار مجلس الأمن 1559 حول الوضع في لبنان والمنطقة لاسيما بعد 14 شباط 2005، **مجلة الدفاع الوطني**، نشر بتاريخ 1-1-2006 على الموقع الإلكتروني: .http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?10116#.UxBZfeN_sYM

كاتزمان، كنت (2008)، **قياس الأمن والاستقرار في العراق، بغداد**، ترجمة مركز العراق للأبحاث.

كاين، يورغن (2006)، **اغتيال الحريري أدلة محضية**، ترجمة هاني صالح وكامل اسماعيل، دمشق، ط1، دار الرأي للنشر.

الكردي، محمود صالح (2005)، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 316، ص107.

كيلاني، فراس (2006)، السلام الداني: مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 17، العدد 66، ص 223.

محمد بن هويدن، محمد(2012)، **دلالات الموقف السعودي من سوريا**، البيان، 20 مايو 2012م.

محمود، خالد وليد؛ ساتيك، نيروز(2013)، **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول المجاورة، تحليل وسياسات**، مجلد 6، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة- قطر.

محمود، علي(2011)، **الثورة التونسية الأسباب، عوامل النجاح، النتائج**، مقالات، الهيئة العامة، تونس.

محي الدين، مفيد (2006)**، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير**، دمشق، دار الفكر.

مسعد، نيفين (2001)، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية

مسعد، نيفين (2003)، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

مقلد، إسماعيل صبري (1979)، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري (1987)، **نظريات السياسة الدولية**، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص128.

مقلد، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، دار السلاسل.

نافعة، حسن (1984)، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

النعسان، جهاد (2010)، سورية والسعودية.. علاقاتُ أخوةٍ متينة مستمرة.. التبادلُ التجاري نحو ملياري دولار وإمكاناتُ التطوير متوافرة والبحث عن بيئة أعمال مناسبة وتذليل بعض العقبات، أخبار**، مجلة تشرين**، نشر بتاريخ 7-10-2009، عبر الموقع الالكتروني: .http://tishreen.news.sy/tishreen/public/print/192060

نعمة، كاظم هاشم (1979)، **العلاقات الدولية**، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، ص 115.

الهباس، خالد بن نايف (2012)، السياسة الخارجية السعودية في زمن الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية.**

الهباس، خالد بن نايف (2013)، **الدور الإيراني في المنطقة العربية**، نشر بتاريخ 16 ابريل 2013 موقع الحياة الالكتروني:
.http://alhayat.com/OpinionsDetails/503574

الهزايمة، محمد عوض (2003): **العلاقة المتلازمة بين الأمن القومي العربي والتنمية**، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية حول اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

آل هيضة، عبدا (2012) السعودية تزداد غضبا وتنسحب بعد كلمة نارية في مؤتمر تونس**، مجلة إيلاف**، الجمعة 24 فبراير2012.

وفا، هاني (12-5-2008)، **اتفاقية الدوحة**: لا غالب ولا مغلوب، جريدة الرياض، العدد 14577، ص1.

الياسين، ضاري رشيد (1999)، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق**، مجلة الدراسات الإستراتيجية**، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد6.

ب- المراجع الأجنبية:

Adeal, Dawisha, (1980), **Syria and the Lebanese, crisis** , the Macmillan press LT, London.

Colombo, Siliva, (2012): Study the Gulf Cooperation Council (GCC) and Arab spring. **Istituto Affair International**. IAI WORKING PAPERS 1209. 9 march.

E. Krippentorff, (1975), **The International Relation as a social science**, the Harvester press.

Jeremy, M. Sharp and Alfred, B. Prado's, (2007): Syria vs. relation and palatial issues, United State: **congressional research service**, 2007, p7.

Nicholas, Kitche, (2011): Study on the Arab spring, IDEAS reports - special reports. LSE Idea, **London School of Economics and Political Science**, London, UK, 6 June.

Paul, R, Piller, (2001): **Terrorism and US foreign policy**, Washington, Brooking Press, Political Science, Library of Congress Cataloging
.

Spanier, John, (1987): **Games National Play**. 6 the edition Washington, DC. Congressional, quarterly, Ine

Walter, R, Mead, (2001**), Ameracan forign, and how it changes the world,the economist**, London.